2030
رؤيـــة مصـــر
VISION OF EGYPT

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
MINISTRY OF PLANNING AND ECONOMIC DEVELOPMENT

2030
رؤيـــة مصـــر
VISION OF EGYPT

الأجـــندة الوطـــنية للتنمية المستدامة

رؤيـة مصـر ٢٠٣٠ المُحدثة

إصدار ٢٠٢٣

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

المبادئ الحاكمة:

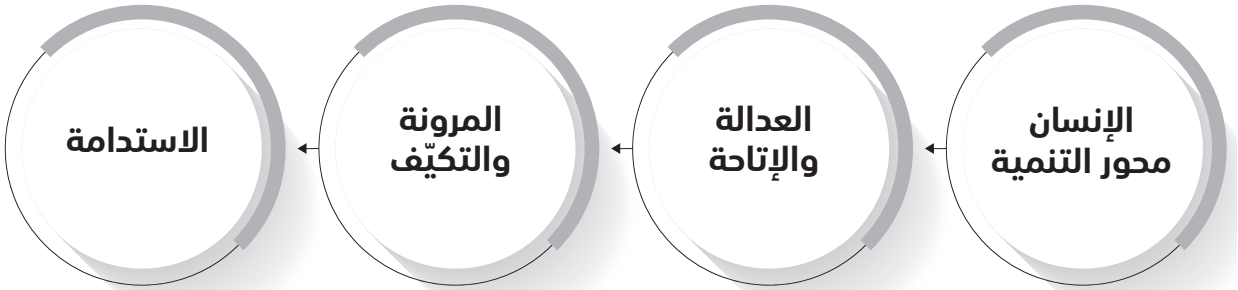

الأهداف الاستراتيجية:

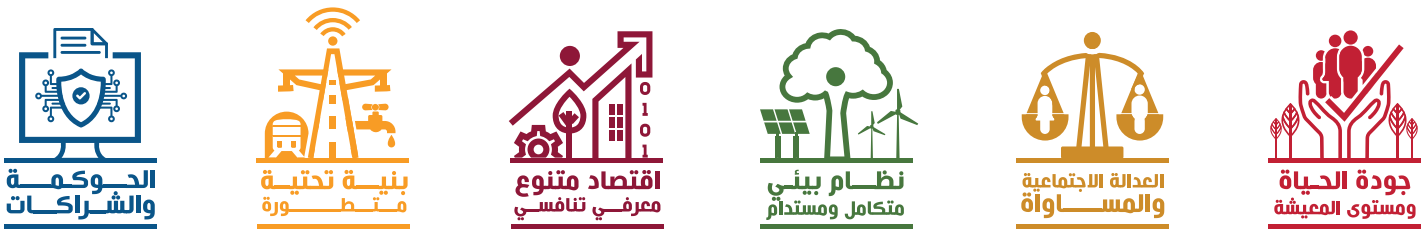

الممكنات:

الفهـــرس

المقدمة ٥

المبادئ الحاكمة ١٠

الممكنات ١٧

الهدف الأول: ٤٣
الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

الهدف الثاني: ٦٥
العدالة الاجتماعية والمساواة

الهدف الثالث: ٨٤
نظام بيئي متكامل ومستدام

الهدف الرابع: ١٠٦
اقتصاد متنوع معرفي تنافسي

الهدف الخامس: ١٣٣
بنية تحتية متطورة

الهدف السادس: ١٥٤
الحوكمة والشراكات

ملحـــق: ١٨٠
المستهـدفـات الكميـة لرؤيـة مصـر ٢٠٣٠ لعـامـي ٢٠٢٥ و٢٠٣٠

المقدمة:

أطلقتْ مصر عام ٢٠١٦ النسخةَ الأولى من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، كنقطة ارتكاز أساسية لمسيرة التنمية الشاملة، آخذةً بعين الاعتبار الأولويات والطموحات الوطنية لرسم خارطة طريق تُحقّق التنمية المستدامة، وتلبِّي أحلام الشعب المصري وتطلعاته في الحياة الكريمة اللائقة، بما يُعظِّم الاستفادة من جميع مُقوّمات الدولة المصرية وإمكاناتها.

وقد أضحتْ هذه الرؤية البوصلة لتوجّهات الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، تبني عليها الدولة الخطط والبرامج لتنفيذ أهدافها من خلال التركيز على مفاهيم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية المحلية المتوازنة.

وتهدف الرؤية إلى أن تكون مصر بحلول ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوّع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمةً على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام بيئي مُتَّزن ومتنوّع، لتُحقّق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين، بما لا يخلّ بحقوق الأجيال القادمة.

ونظرًا إلى ما شهدته السنوات السبع السابقة من تغيّرات وتحدّيات دوليّة وإقليميّة ومحلّية، سعتْ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى تحديث النسخة الأولى من الرؤية، عن طريق عملية تشاركية تضافرتْ فيها جهود جميع الفاعلين وشركاء التنمية من الجهات الحكومية، وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، مع الاستعانة بمجموعة متميّزة من الخبراء والأساتذة الأكاديميين وذوي الخبرة من جميع التخصّصات، والذين صاغوا الرؤية المُحدَّثة. فمن خلال رصد الوضع الراهن لتنفيذ الأهداف الواردة بالرؤية، والوقوف على التحدّيات التي تواجه تحقيقها، حدَّد هذا الفريق مجموعة من المُحدِّدات الرئيسية لعملية التحديث وهي:

- تأكيد الترابط بين أبعاد التنمية المستدامة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتنفيذ الرؤية -وأهدافها الاستراتيجية والعامة- بشكل يتَّسق مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣، ويضمن تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.
- رصد الإصلاحات المالية والنقدية والمؤسسية والتشريعية التي نفَّذتها الدولة، وما استجدَّ على الدولة المصرية من فُرص وتحدِّيات اقتصادية واجتماعية وبيئية، لتعكس الرؤية المُحدَّثة نتائج المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتأخذ بعين الاعتبار المرحلة الثانية التي تركز على الإصلاح الهيكلي والقطاعي، وإعطاء الأولوية للقطاعات عالية الإنتاجية

الدافعة للنمو المستدام، وتدعم استفادة جميع الأطراف من ثمار التنمية بتحقيق التوزيع العادل للموارد الاقتصادية وسدّ الفجوات التنموية بين المحافظات.

- التركيز على عدد من القضايا المُلِحَّة التي أوْلَتَها الدولة أهميةً استراتيجية مُضاعَفة، مثل قضايا الزيادة السكانية، والتغيّرات المناخية، ونُدرة المياه، وغيرها، بالإضافة إلى التناول الإيجابي للتحدّيات الإقليمية، والمستجدّات الجيوسياسية على الساحتين الإقليمية والدولية، وبما يحول دون التأثر بأيّ تداعيات قد تنعكس على الأمن والاستقرار والسِلم، وبما يُتيح لمصر الحفاظَ على دورها الريادي.
- تعزيز سرعة الاستجابة والتعامل الفعَّال مع التحدّيات العالمية المُتتالية والتنبؤ السريع والاستعداد لأي مستجدات محلية وإقليمية ودولية، ورفع قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية (على سبيل المثال تفشّي وباء كوفيد-١٩، وما تسبَّب فيه من انكماش الاقتصاد العالمي).
- التأكيد على اتباع الرؤية لنهج يتسم بالمرونة والقدرة على التكيّف، بهدف تحسين جودة حياة المواطن المصري، وضمان أن يلحق الجميع بركب التنمية.

تبنَّت رؤية مصر ٢٠٣٠ -في نسختها المُحدَّثة- منهجيةً تعتمد على عدّة خطوات حدَّدتها خارطة طريق علمية ساعدت على الوصول إلى النسخة النهائية من الرؤية. بدأت هذه العملية بمراجعة الإصدار الأول لرؤية مصر ٢٠٣٠ من خبراء متخصِّصين في الاقتصاد وعلم الاجتماع والبيئة، ونتج عن ذلك تحديد أهم الفجوات والعمل على سدّها من خلال فريق عمل من الخبراء المعنيين. وبالتوازي، أعدَّت الوزارات والجهات الوطنية مسوَّدات لاستراتيجيات قطاعية وفقًا لعمل كل جهة، ومن ثمَّ، صِيْغَ ما جاء بجميع أوراق العمل في ورقة مُجمَّعة على المستوى الوطني، مع تضمين المحاور والأنشطة التكاملية التي تتقاطع مع جميع المجالات الأخرى.

أعقب ذلك عملية تجميع مُدخلات الخبراء والجهات المعنية وشركاء التنمية، والتوصل إلى مسوَّدة واحدة استراتيجية تعتمد على تحديد عدد من «المبادئ الحاكمة» التي تحكم تنفيذ «الأهداف الاستراتيجية»، مع طرح عدد من «المُمكِنات» كمتطلبات ضرورية لآليات التنفيذ، تتواكب مع الأجندة الأممية (أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة)، وتتسق مع الأجندة الإفريقية (أجندة إفريقيا ٢٠٦٣)، وتعكس السياق القومي في جملة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي كفلها الدستور المصري لجميع المواطنين.

حدَّدت الرؤية ركائز أساسية تتمثل في أربعة مبادئ حاكمة لتنفيذ المُستهدَفات، إيمانًا بأن نجاح العملية التنموية في كل زمان ومكان يرتبط أساسًا بأن «الإنسان محور التنمية»، وأن نجاح الرؤية لا بدَّ أن يشمل «تحقيق العدالة والإتاحة»، وضرورة أن يتَّسم التنفيذ «بالمرونة والقدرة على التكيّف»، لضمان أن تؤدِّي الأهداف إلى «الاستدامة».

كما وضعت الرؤية سبعة مُمكنات ضرورية للوصول إلى التنمية المستدامة وتحقيق المستهدَفات بفاعلية وكفاءة في ٢٠٣٠، وهي «توفير التمويل» و«تحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار» و«تعزيز التحوّل الرقمي» و«إنتاج البيانات وإتاحتها» و«تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة» و«توفير منظومة قيم ثقافية مساندة» و«ضبط الزيادة السكانية».

ترتكز رؤية مصر ٢٠٣٠ على ستة أهداف استراتيجية تُمثِّل توجّهات الدولة نحو مواصلة تحقيق التنمية المستدامة، ينبثق منها ٣٢ هدفًا عامًا، تتكامل فيما بينها، وتتناغم مع توجّه الدولة نحو بناء الإنسان المصري، وتصبُّ جهود تنفيذ الأهداف العامة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وقد أتت على النحو الآتي:

جاء اختيار الهدف الأول «الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته» ليتبنَّى مقومات أساسية لحياة كريمة ولائقة، وهي القضاء على الفقر، وتوفير الغذاء، وإتاحة خدمة صحية متميزة، والارتقاء بمنظومة التعليم، وإتاحة السكن اللائق، إلى جانب إثراء الحياة الثقافية والرياضية للمواطن المصري.

أما الهدف الثاني «العدالة الاجتماعية والمساواة» فيسعى -بالحدِّ من الفجوة بين الجنسين، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق الإدماج وتكافؤ الفرص- إلى تقليل التفاوتات بين الفئات الاجتماعية، وبصفة خاصةً الفئات الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية؛ وهي النساء والأطفال والشباب وذوو الإعاقة، وكبار السنِّ، إلى جانب تعزيز التنمية المكانية والمحلّية لسدِّ الفجوات التنموية بين المناطق الجغرافية.

ويسعى الهدف الثالث «نظام بيئي متكامل ومُستدام» إلى اتِّباع النمط التنموي العالمي الرامي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية بتنوّعها البيئي والبيولوجي، وإدارتها بتكاملية واستدامة، في إطار السعي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبما يحول دون استخدامها بشكل جائر، وما يترتَّب على ذلك من تلوّث الهواء والمياه وأضرار تلحق بكل الموجودات، كما يعمل هذا الهدف على تحفيز تبنّي الأنماط الاقتصادية المُبتَكَرة، مثل الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر، لفصل عملية تحقيق النمو الاقتصادي عن الاعتماد المُفرِط على الموارد الطبيعية والحدّ من هدر تلك الموارد واستهلاكها المستمر، وتوفير فرص عمل جديدة في ما يُعرَف بالوظائف الخضراء.

وفي ما يخصّ المنظور الاقتصادي، يعكس الهدف الرابع «اقتصاد متنوِّع معرفي تنافسي» قدرةَ الاقتصاد على توليد الدخل وإدارة الموارد وخلق فُرص عمل في مختلف المجالات؛ الصناعية والزراعية والخدمية، دون أن تقتصر التنمية على قطاع دون الآخر، وفي ظلّ إسناد دور أكبر للقطاع الخاص لمشاركة القطاع الحكومي بشكل فعَّال ومتكامل من خلال تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية، ودمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، في إطار تعزيز فاعلية سوق العمل، ورفع كفاءة العمالة المصرية ومهاراتها، وزيادة قدراتها التنافسية وتشجيع الابتكار، والتوجّه إلى المجتمع غير النقدي، في ضوء ما توفِّره الدولة من مشروعات قومية وبنية تحتية وبيئة تشريعية ومؤسسية داعمة.

أما الهدف الخامس «بنية تحتية متطورة» فيؤكِّد أهمية تقديم خدمات أساسية وملائمة من الطاقة والكهرباء والمياه والصرف الصحي، وتوفير نُظم نقل آمنة ومستدامة، سواء في قناة السويس كممر مائي أو في شبكة السكك الحديد بالجرِّ الكهربائي أو في شبكة الطرق والجسور والموانى والمطارات، وتطوير نظم الاتصالات والمعلومات لتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات تدعم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية، وبناء قاعدة صناعية متطوِّرة تؤدِّي إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ثم يبلور الهدف السادس والأخير «الحوكمة والشراكات» الخطةَ الشاملة للتطوير المؤسسي في ظل سيادة القانون، وتحقيق مشاركة جميع الأطراف في عملية اتّخاذ القرار على المستويين القومي والمحلي، في ظل إطار تشريعي ومؤسَّسي يُعضِّد الشفافية والمساءلة، ويُسهم في مكافحة الفساد من ناحية، وتحسين الخدمات المُقدَّمة للمواطنين من خلال العمل على رفع القدرات البشرية وتغيير الثقافة والسلوك الإداري في المجتمع من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يسعى هذا الهدف إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار بمفهومهما الشامل، وتعزيز الشراكات بين مصر ومُختَلف الدول، والمنظَّمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وشركاء التنمية.

إيمانًا بالدور المحوري للمتابعة والتقييم في نجاح رؤية مصر ٢٠٣٠ وضمان تنفيذ أهدافها على أرض الواقع، تتضمَّن الوثيقة عددًا من المؤشرات الاستراتيجية لمتابعة الأداء والتقدّم المُحرَز بكل هدف من الأهداف العامة التي تتضمَّنها الوثيقة، مع تحديد المستهدفات الكمية المرجو الوصول إليها في نقطتين زمنيتين: عامي ٢٠٢٥ و٢٠٣٠، بهدف المتابعة والتقييم والمراجعة، ومن ثَمّ تحسين الأداء بصورة دورية.

المبادئ الحاكمة

تتبنَّى رؤية مصر ٢٠٣٠ مجموعة من «المبادئ الحاكمة» التي تُمثِّل الإطار الذي يربط الأهداف الاستراتيجية الستة، وهي:

١- الإنسان محور التنمية

تأخذ العملية التنموية في مُختَلف الدول أشكالًا متباينة، وتتفاوت باختلاف طبيعة كل دولة وكل زمان، وتتطوَّر مع تجدّد المُتغيِّرات، إلا أنها تشترك جميعها في أن هدف التنمية الأول والأخير هو الإنسان.

لذا تنطلق رؤية مصر ٢٠٣٠ من ركيزة أساسية هي أن «الإنسان محور التنمية»، فتسعى إلى تحسين مستوى معيشة جميع الفئات الاجتماعية، بتوفير التعليم الجيّد والتدريب وصقل المهارات للتأهل للوظائف المستقبلية التي تعتمد على البحث العلمي والابتكار، مع إتاحة تأمين صحي ملائم.

وتُدرك الرؤية أن قاطرة التنمية يقودها الإنسان، وأن الخطط التنموية لا بدَّ أن تُلبِّي تطلّعات المواطن المصري وآماله، لأن معيار نجاح الرؤى مرهونٌ بمدى تمتُّع كل مصري بثمار العملية التنموية بصورة عادلة ومُستدامة في شتى مناحي الحياة، وإن اختلفتْ أساليب تنفيذ الأهداف المنشودة وتفاوتت مستوياتها باختلاف طبيعة كل مرحلة، ومدى تكيّفها مع المستجدّات والمتغيّرات الدولية والمحلية.

وترتكز كل الأهداف الاستراتيجية في رؤية مصر ٢٠٣٠ على أن «الإنسان محور التنمية»، بداية من:

الهدف الاستراتيجي الأول «الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته» **الذي يسعى للقضاء على الفقر**، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق الرعاية الصحية بكلّ جوانبها، وكفالة حق المواطن في التعليم الجيّد، وإتاحة السكن اللائق للجميع، وإحياء العمل الثقافي وتعزيز المشاركة الثقافية على أوسع نطاق، للارتقاء بالوعي والوجدان والقضاء على جميع صور التعصّب والتطرف الفكري وتنمية روح التسامح والانتماء للوطن، والحثّ على ممارسة الرياضة بتوفير الإمكانات والسُبُل اللازمة لذلك.

كما تتجلَّى أهمية هذه الركيزة الأساسية في الهدف الاستراتيجي الثاني «العدالة الاجتماعية والمساواة» الذي يسعى إلى تقليص الفجوات التنموية بين الأقاليم الجغرافية، ومعالجة التفاوتات الاجتماعية والديموغرافية في توزيع الموارد، وتحقيق تكافؤ الفرص، عبر إطار من العدالة والإنصاف لكل المواطنين.

ويتأكَّد أيضًا في الهدف الاستراتيجي الثالث «نظام بيئي متكامل ومستدام» بالتركيز على حصول كل فرد على متطلباته من الماء والهواء والطاقة والثروة المعدنية والحفاظ على التنوع البيولوجي، مع الإدارة الكُفء والفعَّالة للمخلفات، والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة بما يدعم عدالة الاستخدام، ويضمن حقوق الأبناء والأحفاد مستقبلًا.

ثم يأتي الهدف الاستراتيجي الرابع «اقتصاد متنوع معرفي تنافسي» ليُعزِّز قدرة الدولة على بناء اقتصاد قوي قادر على تحقيق التنمية بتوفير فرص العمل اللائق والمنتج، وتوليد زيادة في الدخل ورفع القدرة التنافسية، بما ينعكس إيجابيًا على جودة حياة المواطن المصري.

أما الهدف الاستراتيجي الخامس «بنية تحتية متطورة» فيدفع بأهمية وجود بنية تحتية حديثة، تسمح بتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية وجذبها، وترفع من جودة حياة المواطن المصري.

وأخيرًا يتناول الهدف الاستراتيجي السادس «الحوكمة والشراكات» القضاءَ على الفساد وضمان الشفافية، والتوجّه نحو ترسيخ الشرَاكات الدولية والمحلية، وضمان مشاركة المواطنين في اتِّخاذ القرار بخصوص التنمية ومعيشتهم على جميع المستويات -بإعطاء دور أكبر في عملية اتخاذ القرار للقطاع الخاص ومنظّمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، إلى جانب القطاع العام- لرفع مستوى رضاء المواطن، بما يعود بالنفع على الإنسان الذي يُمثِّل محور التنمية.

٢- تحقيق العدالة و الإتاحة

تواجه الدول عند تحقيق أهدافها التنموية عدة تحديات أهمها: توزيع ثمار التنمية على مواطنيها بعدالة، فأحيانًا تنجح العملية التنموية في تحسين الاقتصاد ورفع معدَّلات النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، لكن يتعذر وصول الخدمات إلى المواطنين بإنصاف.

وتؤمن رؤية مصر ٢٠٣٠ أن الغاية المنشودة للعملية التنموية لن تتحقق فعليًا إلا بانتفاع جميع الفئات الاجتماعية بثمارها، فيأتي اختيار الركيزة الأساسية الثانية «تحقيق العدالة والإتاحة» كأحد المبادئ الحاكمة للرؤية، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وليكون مُحدِّدًا لمدى نجاحها في ضوء معايير الجدارة واتساقًا مع سيادة القانون.

وتعني هذه الركيزة المهمة «تحقيق العدالة والإتاحة» أن يتمتَّع جميع المواطنين، خاصةً شرائح المجتمع الأكثر احتياجاً والفئات الأَوْلَى بالرعاية، بجميع الحقوق؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية، مع ضمان حصولهم على الفرصة ذاتها في الوصول إلى جميع الخدمات العامة.

ويتمثَّل «تحقيق العدالة والإتاحة» في توفير الخدمات التعليمية والتدريبية والصحية والبنية التحتية بجودة عالية، مع فُرَص العمل اللائق والمنتج وتحقيق الحماية الاجتماعية في إطار من الإنصاف لجميع شرائح المجتمع وفئاته، أيًا كانت مستويات الدخل ومهما اختلف الجنس أو السن أو البُعد المكاني، بما يعزز جهود الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري.

وتهدف الرؤية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة، بتمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، وتحقيق العدالة بين الأجيال، بتوفير فرص عمل للشباب، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجًا، عبر إتاحة مختلف الخدمات لهم بصورة شاملة وجودة عالية.

٣- تعزيز المرونة و القدرة على التكيّف

مع تسارع نمط التغيّر في جوانب الحياة المختلفة، أصبح من الضروري اتِّباع نهج يتّسم «بالمرونة والتكيّف» يعظّم من قدرة الدولة على مواجهة التحدّيات الناتجة عن أضرار التقلبات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والأوبئة والتغيّرات المناخية، وإيجاد بدائل، واستكشاف حلول جديدة للاستفادة من الفُرص المتاحة والاستمرار في الإنتاج.

وتستند رؤية مصر ٢٠٣٠ في تحقيق أهدافها الاستراتيجية إلى ركيزة مهمة وهي مبدأ «تعزيز المرونة والقدرة على التكيّف»؛ والذي يعني قدرة النظام على التعامل مع التغيّرات الدولية والإقليمية المفاجئة أو المستجدات المحلية الطارئة، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية أم بيئية، عن طريق التنبؤ بها ووضع الآليات السريعة والملائمة لمواجهتها، والقدرة على تقديم حلول تُقلِّص من الآثار السلبية للصدمات أو الأزمات لمواصلة التطوّر والإنتاج.

وتضع الرؤية عند تصميم الأهداف الاستراتيجية مبدأ «تعزيز المرونة والقدرة على التكيّف» شرطًا أساسيًا لدعم درجة الجاهزية ورفعها لأي طارئ يمكن أن يُعطِّل مسيرة التقدم. فالمرونة تعني القدرةَ على مواجهة التحدّيات والاستفادة من الفُرص الجديدة، بخلق بيئة مواتية لتعزيز الابتكار والتجديد. أما التكيّف فيرتبط باستشراف المستقبل ووضع عدد من السيناريوهات العلمية لإدارة الأزمات وإتاحة البيانات والمعلومات للوقوف على خيارات التكيّف المناسبة، بما يُمكِّن جميع فئات المجتمع من الاستجابة السريعة للظروف الناشئة، ويساعدهم على الاستمرار في الحياة والإنتاج والعمل. ومن ناحية أخرى، تستلزم هذه الإجراءات بدورها تقوية الشرَاكات الدولية للاستفادة من الخبرات، سواء أكان للحصول على الدعم الفني أو التمويل، بالإضافة إلى العمل على تحفيز مشاركة القطاع الخاص لقدرته السريعة على التكيّف والتكامل في جميع القطاعات الإنتاجية.

وقد تجلَّى هذا المبدأ بوضوح في مواجهة جائحة كوفيد - ١٩ التي اجتاحت العالم في وقت قياسي، وأربكت معها جميع الأنظمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية، حتى القوية منها، والتي استطاعتْ مصر أن تتعامل معها باحترافية في ضوء الإمكانات البشرية والمادية المتاحة، مما أدَّى إلى تحجيم آثار الجائحة وتخطّي الأزمة.

٤- تحقيق الاستدامة

يعدّ مبدأ «تحقيق الاستدامة» ركيزة أساسية للوصول إلى التنمية الشاملة في عدد من القطاعات، مثل الصناعة والزراعة والاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والنقل واللوجستيات واستخدامات المياه والطاقة المتجدّدة وبناء المجتمعات والمُدن الجديدة.

ويُقصَد بالاستدامة: المواءمة بين استهلاك الموارد الطبيعية لتحقيق الإنتاج والنمو لتحسين مستوى معيشة الإنسان ورفاهيته، وتطبيق العدالة الاجتماعية من ناحية، والإدارة الرشيدة لهذه الموارد الطبيعية للحدِّ من التلوث وحماية التنوّع البيولوجي لتقليل الأضرار التي تتكبَّدها البيئة، من ناحية أخرى، كل ذلك في إطار جيّد للحوكمة يضمن الشفافية والمحاسبة والتشاركية، لتعكس احتياجات المجتمع في ظل النمو المتسارع للتطور الاقتصادي.

وتتبنَّى رؤية مصر ٢٠٣٠ في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية مبدأ «تحقيق الاستدامة» الذي يعني تلبية احتياجات الحاضر مع ضمان حقوق الأجيال القادمة من خلال -على سبيل المثال- التحوّل نحو مفهوم الاقتصاد الأخضر، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي منخفض الانبعاثات، عن طريق تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام. إلى جانب تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري الذي يؤدِّي إلى تحسين الاستخدام الكامل لكل مُخرَجات العملية الإنتاجية حتى الثانوية منها، ومشاركة الموارد، وإعادة تدوير النفايات وتصنيعها لزيادة فاعلية الموارد.

ففي ضوء القضايا المُلحَّة في مصر التي تتعلّق بكيفية التعامل مع النمو السكاني والأمن المائي وحماية البيئة والتغيّرات المناخية، لا سبيل للرخاء طويل المدى والحفاظ على الهدف الأسمى للتنمية المستدامة المتمثّل في ضمان عدم الإخلال بحقوق الأجيال القادمة في استخدامات الموارد الطبيعية وتوفير حياة أفضل، إلا مع تطبيق مبدأ الاستدامة عند تحديد آليات تشجيع الاستثمار والإنتاج، بمشاركة الجميع في عملية البناء، لدعم الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

المُمكِنَات

تُمثِّل المُمكِنات في رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدَّثة المتطلباتِ الضرورية والأدوات المُقتَرحة لتنفيذ السياسات والمبادرات والبرامج، لتضمن فاعلية عملية التطبيق وكفاءتها، وتُحقّق الرؤية بسلاسة ويسر، وتتمثَّل في:

١- توفيـر التمويـل

التعريف:

التمويل هو الأداة الأولى لأي خطوات تنفيذية، لتلبية الاحتياجات التنموية المتزايدة، فهو عملية تعبئة الموارد المالية بجميع أشكالها العامة والخاصة المحلية والخارجية لخـدمة مُستـهدفات الرؤيـــة.

الأهمية:

يتطلَّب «توفير التمويل» زيادةَ الموارد المتاحة على نحو مُستدام، لتكون أكثر اتِّساقًا مع متطلّبات التنمية، ويتحقق ذلك عن طريق إيجاد الأنواع الصحيحة من التمويل الملائمة لتنفيذ كل هدف استراتيجي، وفقًا للظروف والمتغيّرات والقوانين التي تحكمه،كما أقرَّتها أجندة أديس أبابا (Addis Ababa Action Agenda) التي اعتمدت إطارًا جديدًا وملزِمًا لكل دولة بوضع مجموعة من الحوافز المناسبة التي تتيح تسهيل التمويل في المجالات الحيوية للتنمية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية (الحدّ من الفقر والتعليم والصحة وتوفير الغذاء والسكن اللائق)، إلى جانب البنية التحتية والبحث العلمي والتكنولوجيا والرقمنة وبناء القدرات والاستثمار والشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية، فيجب ألا تقتصر مصادر التمويل على الإنفاق الحكومي أو التمويل الخارجي من خلال القروض والمساعدات الإنمائية الرسمية، لكن يتعيَّن أن تشمل استثمارات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية المحلية، إلى جانب توفير أنواع جديدة من التمويل، بما في ذلك الأدوات المالية المُبتكرة مثل السندات الخضراء وغيرها.

الوضع الراهن:

تدرك الدولة المصرية أهمية التمويل وكونه عاملًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة، وقد ظهر ذلك في التقرير الوطني الطوعي الثاني الذي قدمته مصر في عام ٢٠١٨ في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة، فقد ناقش التقرير قضية التمويل كأحد التحديات الأساسية التي قد تُعرقل تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. وقد تجلَّت أهمية توفير التمويل بعد جائحة كوفيد-١٩ وما ترتَّب عليها من تراجع حاد للاستثمارات في العالم، لذا تبنَّت الدولة المصرية مجموعةً من الحزم التحفيزية لدعم مواجهة الآثار السلبية للجائحة على الأنشطة الاقتصادية، من تأجيل سداد القروض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والإعفاء من بعض الرسوم السيادية وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية، لتشمل العمالة غير المنتظمة. إلى جانب دعم القطاعات الأكثر تضرّرًا مثل قطاع السياحة، وقد شمل ذلك إتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة الاحتياجات من السلع الأساسية والاستراتيجية، وإطلاق مبادرات لتمويل شركات القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات، كما أُطلِقَت مبادرة لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بأسعار عائد مخفضة وشروط ميسرة.

وعلى الرغم من تفشّي جائحة كوفيد-١٩ فإن تطبيق الإصلاح الاقتصادي منذ شهر نوفمبر عام ٢٠١٦ أدَّى إلى تحسّن ملحوظ في أداء كثير من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتمويل، ومنها الآتي:

- انخفاض نسبة العجز الكُلّي في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ليسجّل ٦,١٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٢ [١] بعد أن كان ١١,٥٪ في ٢٠١٤/٢٠١٥ [٢]
- ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج، لتصل إلى نحو ٣١,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ بزيادة ٦٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٤/٢٠١٥. [٣]
- شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسُّنًا خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ ليُسجِّل صافي حجم التدفقات الأجنبية نحو ٨,٩ مليار دولار أمريكي مقارنةً بقرابة ٦,٤ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، وانقسم صافي الاستثمارات الواردة للقطاعات غير البترولية إلى: استثمارات واردة بغرض تأسيس شركات جديدة بقيمة ٢٣٨,٢ مليون دولار، واستثمارات واردة بغرض زيادة رؤوس أموال الشركات

[١] وزارة المالية.
[٢] وزارة المالية.
[٣] البنك المركزي المصري.

بقيمة ٣,٢ مليار دولار، بالإضافة إلى تحويلات واردة لشراء عقارات في مصر بمعرفة غير مقيمين بقيمة ٩٧٠,٣ مليون دولار، وصافي الأرباح المرحلة وفائض الأرصدة الدائنة بقيمة ٤,٩ مليار دولار، كما وصلت حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين إلى ٢,٣ مليار دولار. وبالنظر إلى أهم القطاعات الاقتصادية، استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من صافي حجم التدفقات الأجنبية بواقع ٦٨,٧٪ (حصل القطاع التمويلي على ٢٣,٢٪ من إجمالي التدفقات، وقطاع الأنشطة الخدمية الأخرى على ٢٣,٨٪)، يليه القطاع الصناعي الذي استحوذ على ٣٥,٩٪ من صافي حجم التدفقات الأجنبية.

- ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي ليصل إلى نحو ٣٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢ مقارنةً بنحو ٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٥.[٤]

- زيادة ثقة مؤسسات التمويل الدولية وشركاء التنمية الثنائيين ومتعدّدي الأطراف في الاقتصاد المصري، ما انعكس في اتفاقيات تمويل تنموي ميسرّ لمختلف قطاعات الدولة والقطاع الخاص.

التحدِّيات:

على الرغم مما عكسته صلابة المؤشرات الكلّية نتيجة للإجراءات الاقتصادية الجادة التي انتهجتها مصر، فإن التمويل من أجل التنمية يواجه عددًا من التحديات المؤسّسية التي ازدادت حدةً بسبب تأثير الإغلاق العالمي للحدِّ من وباء كوفيد -١٩ تتمثَّل في:

- عمق الفجوة الادِّخارية التي تزايدتْ بعد الجائحة، نتيجة للضعف الهيكلي في معدلات الادِّخار المحلي.
- محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- صعوبة الإجراءات الإدارية، واستمرار ظاهرة المدفوعات غير الرسمية.
- محدودية الإيرادات الضريبية، خصوصًا المباشرة منها.

[٤] البنك المركزي المصري

الهدف:

أن تحفِّز الدولة مصادرَ التمويل المختلفة وتزيل العوائق وتشجّع الوسائل غير التقليدية لتغطية الفجوات التمويلية، للوصول إلى تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ في إطار من الشفافية، مع الأخذ في الاعتبار تفاوت درجة سهولة توجيه مصادر التمويل المختلفة نحو أهداف الرؤية.

أهم السياسات التمكينية:

- رفع كفاءة تعبئة الموارد المالية المحلية برفع الوعي بأهمية قيم الادِّخار وترشيد الإنفاق وتحفيز القطاع الخاص على المشاركة وتحسين المنظومة الضريبية، لضمان الوصول إلى جميع فئات المموّلين بكفاءة.
- توظيف التكنولوجيا ودعم الشمول المالي، بتوفير قاعدة متنوعة من الأدوات التمويلية المبتكرة، ودمج كل شرائح المجتمع في النظام المالي، ليشمل القطاع غير الرسمي وغير الراغبين في التعامل مع النظام المصرفي التقليدي.
- مدّ جسور الشراكات والتواصل الفعَّال والمستمر مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بتخفيف القيود، وتقليل البيروقراطية، وتعزيز بيئة الأعمال، وخلق منظومة حوافز تدعم توجه تدفقات التمويل الخاص نحو الأولويات والأهداف الوطنية.
- الاستمرار في تحسين حوكمة المنظومة الإدارية والإجرائية للحصول على التمويل التنموي لتعظيم الاستفادة من التمويل المتاح.
- وضع سياسات وآليات واضحة لدعم التدفقات الخارجية وتعبئتها، خاصةً تحويلات المصريين العاملين بالخارج وتوجيهها لصالح التنمية.
- تقليل الاعتماد على القروض لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يساعد على زيادة معدل الاستثمار وتقليل الضغوط على الموازنة وتحسين ميزان المدفوعات.

٢- تحقيق التقدم التكنولوجي والإبتكار

التعريف:

تحوَّل مفهوم التقدم التكنولوجي والابتكار من مصطلح علمي إلى أسلوب متطوّر وقاسم مشترك لحلّ المشكلات في جميع مجالات التنمية والأنشطة اليومية، لتلبية احتياجات الفرد والمجتمع، بما يؤدّي إلى زيادة الثروة المعلوماتية، وتحسين أساليب التواصل وتوفير الوقت والجهد.

الأهمية:

أثبتت التكنولوجيات المتطورة جدواها في دعم أبعاد التنمية، ورفع معدلات النمو، وزيادة مردود الاستثمار، وخفض تكاليف الإنتاج، ورفع كفاءة الإنفاق العام. وتلعب منصّات التكنولوجيا العالمية والمحلية دورًا مهمًا في تحفيز النهج التشاركي ودعم الإصلاح الإداري وتحسين كفاءة الأجهزة الحكومية وفاعليتها، وتعزيز الحوكمة، وتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي.

الوضع الراهن:

- تقدَّم ترتيب مصر في مؤشر المعرفة العالمي، ووصلت إلى المركز ٥٣ من بين ١٥٤ دولة عام ٢٠٢١ [٥] بعد أن كانت في المركز ٧٢ من بين ١٣٨ دولة عام ٢٠٢٠، ويعود ذلك إلى ارتفاع معظم المؤشِّرات القطاعية المكوِّنة للمؤشر، وتخطّي معظمها المتوسط العالمي (التعليم قبل الجامعي، التعليم العالي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جودة البيئة المحيطة، التعليم الفني، الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير).

[٥] تقرير «مؤشر المعرفة العالمي»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، عام ٢٠٢١.

- تحسّن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والابتكار والتطوير في الميزانيات القطاعية الحكومية، لتصل إلى ١٪ من إجمالي الدخل القومي خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

التحدّيات:

على الرغم مما تمتلكه مصر من العوامل والمكوِّنات المطلوبة لبناء بيئة علمية وابتكارية جيّدة داعمة للتكنولوجيا والابتكار، يوجد عددٌ من التحدّيات يمكن إبراز أهمها في النقاط الآتية:

- محدودية الحافز المادي والمعنوي للبحث العلمي والابتكار، وهجرة العقول والكفاءات.
- عدم كفاية حجم التمويل الحكومي المتاح للدعم الفني والمؤسسي للبيئة الحاضنة للبحث العلمي.
- التحديات القانونية والمؤسسية الخاصة ببراءات الاختراع والملكية الفكرية.
- الفجوة بين الخطط التنموية وأولويات البحث العلمي، والافتقار إلى الآليات الفعَّالة لربط التكنولوجيا والابتكار بالقطاعات المنتجة.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص ودوره في الإنفاق على تمويل الفكر الإبداعي والمشروعات الابتكارية، بما يتناسب مع احتياجات السوق المتسارعة من إنتاج مُخرجات جديدة ومتطوّرة، سواء في المراكز البحثية بالمؤسسات الأكاديمية الحكومية أو خارجها في الجامعات الأهلية والخاصة.
- نقص الوعي الاجتماعي والثقافي الكافي بشأن الابتكار، وانتشار ثقافة النقل والتقليد المُقيِّدة للإبداع.

الهدف:

أن يُسهم التقدّم التكنولوجي والابتكار في تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، من خلال تهيئة بيئة مُشجِّعة على الابتكار وقادرة على إنتاج المعرفة وتسويقها بكفاءة وفاعلية، لزيادة القيمة المضافة وتحقيق تنمية مستدامة ترتقي بالمجتمع ورفاه الإنسان، في ظل المنافسة العلمية المبنية على التميّز.

أهم السياسات التمكينية:

- دعم تشريعات البحث العلمي، بتحديث منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة عملية البحث العلمي وسياساتها، ودعم قضايا الملكية الفكرية والضوابط المهنية، وتوسيع نطاق تطبيق الحوافز المختلفة.
- تطوير المنظومة المؤسسية للبحث العلمي وصياغة هيكل تنظيمي فاعل، يُحدِّد المسئوليات والمهام والعلاقات البينية بين جميع الأطراف المعنيّة بالبحث العلمي، وتشجيع إنشاء الحاضنات التكنولوجية ومجمّعات الابتكار في المؤسسات البحثية بالمدن والأقاليم.
- تحديد أولويات البحوث العلمية، وتوجيه الرسائل والأبحاث الجامعية إلى المجالات التطبيقية المتخصصة التي تدعم احتياجات الاقتصاد المصري، بما يتلاءم مع الأهداف الاجتماعية والبيئية، مقابل دعمها من المؤسسات الإنتاجية.
- تشجيع القطاع الخاص والغرف الصناعية والتجارية على إنشاء مراكز بحثية متخصصة بالتنسيق مع المراكز البحثية الحكومية.
- تنويع مصادر تمويل البحث العلمي، بتعزيز الشراكات مع الدول المتقدِّمة تكنولوجيًا ومؤسسات التمويل الدولية والكيانات الداعمة للبحث العلمي داخل مصر وخارجها، مع تعظيم الاستفادة من برامج التمويل الإقليمية والدولية المتاحة، لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتوطينها لدى المؤسسات البحثية المصرية.
- إنشاء واستحداث برامج تمويل جديدة بمشاركة القطاع الخاص مع الجهات البحثية وجميع شركاء التنمية لتحفيز الابتكار، خاصةً في مجال العلوم الأساسية وتطوير المنتجات المصرية.
- تهيئة البيئة المجتمعية للابتكار ونشر ثقافة الإبداع والتطوير، بإحياء المراكز الاستكشافية وتعزيز منظومة اكتشاف الموهوبين والنابغين في المدارس ورعايتهم، وتقدير الفكر الإبداعي وغرس روح المنافسة لدى النشء، بإطلاق المسابقات وطرح المبادرات التحفيزية ومنح الجوائز لأفضل الأفكار الإبداعية.
- إنشاء صندوق لرعاية الموهوبين والنابغين، خاصةً في مجال الابتكار، يشارك فيه القطاع الخاص إلى جانب الدولة، لدعم الأفكار الإنتاجية الجديدة والمشروعات الناشئة والترويج لها ولمنتجاتها.
- الاستفادة من الخبرات والكفاءات النادرة من العلماء والمصريين المقيمين بالخارج لنقل المعرفة وربطهم بالوطن.

٣- تـعزيز التـحول الرقـمي

التعريف:

يقصد بالتحوّل الرقمي الاعتماد على التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات العامة والخاصة والأعمال التجارية، ومن ثمَّ استبدال المعاملات الإلكترونية بالمعاملات الورقية، بما يؤدِّي إلى رفع كفاءة تقديم الخدمات وتحسين العمليات الإنتاجية وحوكمة المعاملات.

الأهمية:

يعدّ تعزيز التحوّل الرقمي أحد الممكنات الأساسية التي تساعد على تحقيق جميع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠: الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية، ويعمل على إنشاء بنية تحتية مَرِنة للحكومة والمؤسسات تسمح بمواكبة مستجدّات الثورة التكنولوجية، كما يتيح القدرة على الابتكار والتكيّف باستمرار مع التغيّرات المتسارعة عالميًا ومتطلبات المستهلكين. وأخيرًا، يُسهم التحوّل الرقمي في تخفيض تكلفة المعاملات وتحسين حوكمة المؤسسات، إذ يجري فصل متلقي الخدمة عن مقدّمها، مما يكفل كفاءة تقديم الخدمات وفاعليتها، ويُعزّز من الشفافية ومستوى الثقة لدى المواطن.

الوضع الراهن:

- ارتفعت مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليحافظ على مكانته بوصفه أعلى قطاعات الدولة نموًا، إذ ارتفع معدل نمو قطاع الاتصالات ليصل إلى ١٦٪ في ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بـ ١٥,٢٪ في ٢٠١٩/٢٠٢٠. [٦]
- تحسَّن ترتيب مصر في مؤشر جاهزية الشبكة (The Network Readiness Index) لعام ٢٠٢١ ليصل إلى المركز ٧٧ من ١٣٠ دولة، في مقابل المركز ٨٤ من ١٣٤ دولة عام ٢٠٢٠ [٧].

وتتمثَّل نقاط قوة هذا المؤشر في تحسُّن ترتيب مصر في بعض مؤشراته الفرعية على النحو الآتي:

- جاءت مصر في المرتبة ١٤ في سِعات الإنترنت الدولية، وأسعار خدمات الهاتف المحمول، والمرتبة ٢٢ في المهارات الرقمية في التعامل مع التقنيات الحديثة، وفي المرتبة ١٧ في اشتراكات النطاق العريض المتنقل النشطة (Active mobile broadband subscriptions).
- جاءت مصر في المرتبة الثالثة بين الدول الأكثر تحسنًا في مؤشر الشمول الرقمي الصادر عن مؤسسة رولاند بيرجر لعام ٢٠٢٠ (Roland Berger - Digital Inclusion Index).
- أُطلِقتْ بوابة للخدمات الحكومية إلكترونيًا، مثل خدمات التموين والشهر العقاري والتوثيق والأحوال المدنية وترخيص السيارات.
- التوسّع في مشروعات التحوّل الرقمي وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال مشروع تطوير المراكز التكنولوجية بالأحياء والمدن، إذ طُوِّر ٣١١ مركزًا تكنولوجيًا بنهاية عام ٢٠٢٢ من إجمالي ٣٤١ مركزًا تقدم ٢٥٠ خدمة على مستوى دواوين عموم المحافظات والمراكز في المدن والأحياء، بالإضافة إلى تطوير ٢٥٠ مركزًا تكنولوجيًا متنقلًا.
- دعم التعليم الإلكتروني في المدارس والجامعات، وتوفير الأجهزة والمعدات والبرامج لتطوير البنية التحتية اللازمة لذلك، خاصةً بعد جائحة كورونا والتحوّل إلى نظام التعلم عن بُعد والنظام الهجين للتدريس.

التحدّيات:

يوجد عديدٌ من التحديات في سبيل التحوّل الرقمي، تتمثّل في الآتي:

- وجود فجوة رقمية (Digital Divide) بين المناطق الجغرافية المختلفة وبعض فئات المجتمع، على النحو التالي:

---

[٦] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

[٧] تقرير «مؤشر جاهزية الشبكة» معهد بورتيولان (Portulans Institute)، عام ٢٠٢١.

- ضعف البنية التحتية الرقمية، خاصةً في المناطق النائية، مما يؤدِّي إلى محدودية أعداد المستخدمين.
- انخفاض دخل بعض فئات المجتمع، بما يحول دون القدرة على شراء أجهزة ذكية والاشتراك في الإنترنت.
- التفاوت بين الجنسين في استخدام التكنولوجيا مما يؤثر في مشاركة النساء بالأنشطة التكنولوجية المختلفة.
- قلّة عدد مستخدمي الحاسب الآلي والإنترنت، لتدنّي المهارات الأساسية اللازمة لاستخدام الأجهزة الرقمية، وعدم القدرة على التعامل مع المشكلات البسيطة التي يواجهونها، خاصةً بين الأميين.
- عدم مواكبة تصميم البرامج والنظم الرقمية للاحتياجات الفعلية لبعض الفئات في المجتمع (مثل كبار السن وذوي الإعاقة والأشخاص الأقل تعليمًا).

- قلة التوعية الإلكترونية بضوابط الأمن والخصوصية على الإنترنت.
- استمرار اعتماد بعض الجهات الحكومية على المعاملات الورقية، مما يحدّ من منافع التحول الرقمي.
- تواضع استراتيجيات إدارة البيانات، لعدم تفعيل التشريعات الخاصة بأمن البيانات وملكيتها، وعدم جاهزية البنية التحتية للتعافي من كوارث شبكات وبرامج النظم الخاصة ببعض المؤسسات الحكومية.
- نقص الكوادر اللازمة للتحوّل الرقمي، نتيجة تنامي هجرة الكفاءات العاملة في مجال التقنيات الرقمية إلى الخارج بسبب انخفاض مستوى دخول العاملين في القطاع، مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة.
- ندرة شركات تجميع النفايات الإلكترونية ومعالجتها، مثل تكهين الخوادم (Servers) عند تقادمها، وكذلك وحدات التخزين والشاشات وأجهزة الحاسبات والمحمول.

الهدف:

أن يعزّز التحوّل الرقمي كفاءة المؤسسات الحكومية في تلبية احتياجات المواطنين، بما يجعلها أكثر شفافيةً وشمولاً، وبما يوفّره من أدوات وفرص جديدة للتعامل مع الأزمات، والتغلب على تحدّيات التنمية، وينطوي عليه من ابتكارات لنماذج الإنتاج والاستهلاك وإعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية وإدخال شروط جديدة للقدرة التنافسية وتخفيض تكلفة المعاملات.

أهم السياسات التمكينية:

- تطوير البنية التحتية الرقمية في جميع المناطق الجغرافية، خاصةً المناطق النائية.
- تشجيع الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، لتلبية الطلب الحاليّ والمستقبلي والمساعدة في التغلب على الفجوات الرقمية.
- وضع تشريعات وضوابط واضحة لضمان الحفاظ على حماية البيانات وخصوصية المستخدمين.
- تعزيز آليات المنافسة في أسواق تكنولوجيا المعلومات، عن طريق الإنفاذ الفعَال لمبادئ المنافسة والحدّ من الممارسات الاحتكارية وعمليات التركز الاقتصادي التي تقلص حرية المنافسة في تلك الأسواق.
- احتضان الشركات التكنولوجية الناشئة وتقديم الدعم المادي والفني لها.
- تخفيض نسبة الأمية الحالية بصفة عامة، والأمية الرقمية بصفة خاصة، ورفع معدلات الالتحاق بالتعليم في جميع مراحله، حتى تتوافر للمواطنين المهارات الأساسية للتعامل الرقمي.
- التوسّع في إنشاء كلّيات متخصّصة في الذكاء الاصطناعي والبيوتكنولوجي (التكنولوجيا الحيوية القائمة على علم الأحياء) التي تستخدم مناهج تساير الثورة الصناعية الجديدة ٤,٠.
- التوسّع في البرامج التدريبية لرفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تشجيع الاقتصاد الرقمي باعتباره يُشكِّل قيمةً مضافةً في الاقتصاد القومي، ويستوعب أنماطًا مختلفة من العمالة المُعطَّلة، ويتيح الفرصة للحراك المهني، وتمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية بفاعلية، بموجب ما يتيحه من فرص للعمل المرن الذي يساعد على تحقيق التوازن بين العمل والأسرة.
- دعم المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك تعزيز استخدام التطبيقات الإلكترونية في مجالات عدّة مثل الصحة والتعليم.
- دعم المرأة في مجالات الرعاية الأسرية واقتصاديات الرعاية، لتمكين النساء المشتغلات في الاقتصاد الرقمي من الموازنة بين متطلبات الرعاية الأسرية والعمل الرقمي.

٤-إنتاج البيانات وإتاحتها

التعريف:

يُقصَد بمفهوم إنتاج وإتاحة البيانات توفيرها من المصادر المختلفة استنادًا إلى معلومات مُوثَّقة ومتجددة في جميع المجالات، حتى يتسنّى تخزينها واستخدامها بصورة تُتيح للجميع الوصول إليها. ويشمل ذلك استدامة إنتاج الدراسات والتحليلات والتقارير والإحصاءات، بما يسهّل عملية اتّخاذ القرارات وبناء التوجّهات الراهنة والمستقبلية. ويمكن إصدار البيانات على مستويين: المستوى الحكومي، متمثلًا في الأرقام والمعلومات التي تنشرها الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، والمستوى الخاص، الذي يتيحه رواد الصناعة وأصحاب الأعمال والمجتمع المدني والمشروعات والمبادرات الخاصة، للاطّلاع عليها والاستفادة منها.

الأهمية:

تُعتبر إنتاج البيانات وإتاحتها ودورية إنتاجها شرطًا أساسيًا لإدارة جيّدة لمنظومة التنمية في عصر تداول المعلومات واستخدام البيانات الضخمة، واعتماد المشروعات في شتى المجالات على دقة المعلومات المتاحة، بما يسمح بالتحليل الجيد والخروج ببدائل مختلفة لحلّ المشكلات، ولمساعدة صانعي القرار على رسم سياسات قادرة على مواجهة التحدّيات القائمة. ومن الناحية الاقتصادية، يستند خلق بيئة تجارية محفزة لاستقطاب الاستثمارات والشراكات إلى معرفة دقيقة بكل المعلومات التي من شأنها تحديد المميزات التنافسية لكل الأطراف، وتقييم الأثر وقياس الأداء، لذا، يعدّ إنتاج البيانات وإتاحتها أحد الممكنات المهمة والحيوية التي تُعزّز نظم الرصد والمتابعة والتقييم، مما يساعد على تحقيق الحوكمة الجيّدة بشكل سلس وفعّال، ومن ثمَّ يدعم تحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية للرؤية. ويعتبر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الشريك الأبرز في إنتاج البيانات الرسمية في مصر وجمعها وإتاحتها وتنظيمها، إلى جانب ما يُصدره البنك المركزي المصري والهيئات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني من بيانات متخصصة.

الوضع الراهن:

- جاءت مصر في المرتبةَ الأولى من بين ٩ دول عربية قُيِّمَت من ناحية آليات إصدار التقارير (Reporting) ونشر البيانات الوطنية الخاصة بالتنمية المستدامة، إذ نجحتْ مصر في تحقيق ٥٠٪ من معايير المنصات الوطنية العربية لتقييم أهداف التنمية المستدامة، ومنها: توافر (Application Programming Interface APIs) لتيسير استخدام البيانات بين المواقع المختلفة داخل الحكومة أو للعامة، واستخدام وسائل بصرية تفاعلية لسرعة فهم البيانات وتحليلها، وإتاحة البيانات بعدّة لغات، وإتاحة تحميل البيانات.[٨]
- إطلاق المنظومة المتكاملة لإعداد الحسابات القومية (منصة بيان)، ليجري من خلالها استيفاء البيانات المطلوبة من الوزارات والجهات والمؤسسات، وإدخالها بصورة إلكترونية فور صدورها لضبط بيانات الناتج المحلي الإجمالي، وسرعة احتسابه مع تفادي بعض أخطاء العنصر البشري التي كانت تحدث عند الإدخال اليدوي للبيانات والمؤشرات.
- أُعِدّت الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات كوثيقة شاملة تسعى إلى تطوير النظام الإحصائي الوطني، لتمكينه من إنتاج البيانات الإحصائية التي تحتاج إليها الدولة بما يحقق الجودة والتوقيت المناسب.
- ربط قواعد البيانات القومية لتوحيد البيانات الأساسية للمواطن (المواليد والوفيات والمستفيدين من الدعم والتأمين الصحي وموظّفي الدولة والمتقاعدين والأحوال المدنية والمقار الحكومية وغيرها).
- إطلاق النظام الإيكولوجي للبيانات، لإنتاج مؤشّرات التنمية المستدامة، من خلال نظام إحصائي وطني مترابط ومتوافق مع المعايير الدولية لتعزيز الحصول على بيانات ذات جودة ومصداقية.[٩]

التحدّيات:

يؤثِّر ضعف توافر البيانات الدقيقة وعدم سهولة الحصول عليها في الوقت المناسب على كفاءة عملية صنع القرار واتخاذه بشأن السياسات التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما أُشِير إليه في التقرير الطوعي الوطني الثالث لمصر الذي قُدِّم في المنتدى السياسي رفيع المستوى بالأمم المتحدة عام ٢٠٢١.

ولا يكمن التحدّي بمصر في ضعف توافر البيانات فقط، ولكنه يمتد إلى:

- عدم دورية إنتاج هذه البيانات وجودتها، بما يحول دون استخدامها وتحليلها من المختصين للاستفادة منها.

---

[٨] تقرير «منصّات التقارير الوطنية العربية للتنمية المستدامة»، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، Arab NRP – ESCWA، سبتمبر ٢٠٢٠.

[٩] تقرير «النظام الإيكولوجي للبيانات في مصر لدعم التنمية المستدامة»، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ديسمبر ٢٠١٨.

- الزيادة المطّردة لحجم البيانات المطلوبة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وارتباط هذا بزيادة العبء في إنتاج كمٍ مضاعفٍ من المؤشرات، أو ضعف التمويل المتاح والقدرات البشرية المُدرَّبة.
- تقادم وعدم تحديث التشريعات الإحصائية وتشريعات جمع البيانات.
- صعوبة التنسيق بين العديد من البيانات، لوجود نظام مزدوج في دورية إنتاج البيانات التي يستند بعضها إلى العام الماليّ، بينما بيانات أخرى تُنتَج على أساس العام الميلادي.
- ضعف البنية التحتية والمعلوماتية الخاصة برصد البيانات الإحصائية وجمعها، خاصةً في القطاع الحكومي.
- عدم الجاهزية للتعامل مع البيانات الضخمة باستخدام تطبيقات معالجة البيانات التقليدية المتاحة، وعدم وجود منصات حديثة ومتطوِّرة تسمح بجمع هذه البيانات واستخدامها.
- ضعف نظم المعلومات الجغرافية، والحوسبة السحابية، وعدم وجود تعريفات موحَّدة سواء للمؤشرات أو طرق حسابها.

الهدف:

أن تتبنَّى الدولة السياسات التي تساعد على تطوير منظومة إحصائية جيدة وشاملة ومستدامة، لضمان إنتاج البيانات وإتاحتها، والاستفادة من المساعدات والدعم الفني الذي تقدمه مؤسسات التمويل والمنظمات الدولية لتعزيز نظم البيانات، ودعم آليات التنسيق بين الجهات المنتجة للبيانات والجهات المستخدِمة لها.

أهم السياسات التمكينية:

- دعم مفهوم العمل المُشترك والتعاون بين جميع منتجي البيانات الإحصائية والمنظمات المعنيّة بإتاحة البيانات.
- إصدار قانون إتاحة البيانات للاستخدام لأغراض البحث العلمي والتطوير.
- تحديث التشريعات الخاصة بإنتاج البيانات وإتاحتها وتحسين البنية التحتية المعلوماتية، لرصد المعلومات واستكمال الربط بين قواعد البيانات الحكومية.
- بناء القدرات ورفع المهارات في مجال التعامل مع البيانات واستخدام النُظم المتطوّرة.
- مشاركة الخبراء الوطنيين المتخصصين في إنتاج التقديرات، لبناء المؤشرات المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية، إلخ) باستخدام النماذج الإحصائية المعتمدة.
- التنسيق الفعَّال والتعاون بين نظم الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية، لتحسين إتاحة البيانات لضمان الحوكمة الجيدة.

٥-تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة

التعريف:

يُقصَد بالبيئة التشريعية المساندة، ما تقوم به المجالس النيابية من إقرار لتشريعات تتعلّق بالأهداف التنموية، وكذلك إعمال الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، والأداء العام للدولة، للتأكد من التطبيق السليم لهذه التشريعات.

الأهمية:

لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للرؤية، يوجد عدد من السياسات والإجراءات التي تتطلّب تعديلات تشريعية وإجرائية، إما لتوجيه أفضل للإنفاق العام على قطاعات بعينها بغرض تحسين جودة الحياة للمواطن، وإما لإدخال مُحفّزات وامتيازات في قطاعات أخرى، تساعد على تمكين المرأة، أو لدعم السلوكيات صديقة البيئة، أو تحقيق العدالة المكانية، أو معالجة اشتراطات أو قرارات لا تساند التنمية وتتطلّب تيسيرها أو تحريرها لتشجيع الاستثمار فيها، أو دعم سياسات المنافسة العادلة وزيادة الكفاءة وخلق فُرص العمل.

الوضع الراهن:

- تراكم الخبرات لدى المجالس النيابية المصرية، إذ تُعد من أقدم المجالس في دول الشرق الأوسط، ويمتدّ تاريخها لأكثر من ١٥٠ عامًا، فقد انتُخب أول مجلس نيابي في مصر عام ١٨٦٦ (مجلس شورى النواب)، مما يتيح للنواب في البرلمان القدرة على التواصل مع المواطنين وتحديد المطالب التنموية المحلية، وكذلك الخبرة في مناقشة التشريعات التنموية وإقرارها.
- التناغم بين البرلمان والحكومة لتجنّب حالات الخلاف المؤسَّسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عند إقرار القوانين ووضع التشريعات، طبقًا لما نصَّ عليه الدستور المصري ٢٠١٤ وتعديلاته.

- وجود أدوات رقابية قوية لدى البرلمان المصري تُمكّنه من مساءلة الحكومة بما يؤهّله للقيام بدوره في تحسين الأداء العام.
- تفعيل مبادرة «إرادة»، وهي وحدة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٩٨ لعام ٢٠١٩، وتستهدف المساهمة في إصلاح المنظومة التشريعية والإجرائية المنظمة لمناخ الأعمال، فضلًا عن بناء نظام لتقييم الأثر التشريعي لدعم متّخذ القرار في تنظيم ممارسة الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب بناء آلية للتشاور والحوار المجتمعي مع الأطراف المعنيّة خارج عملية صنع القرار لمراعاة مختلف وجهات النظر عند وضع تشريعات جديدة أو معالجة صور الخلل التشريعية.

التحديات:

على الرغم من أن أداء السلطة التنفيذية مُراقَب من المجالس النيابية وأن القوانين والتشريعات التنموية تُقرّ بالسرعة والصورة المطلوبة، يوجد عدد من التحديات، أهمها:

- تقادم بعض التشريعات وتعارضها، وهو تحدٍ تواجهه دولة كمصر، بها إرث تشريعي يرجع عدد من القوانين فيه إلى القرن التاسع عشر، مما أدَّى إلى تقادم بعض القوانين نتيجة للتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى التغيّرات الثقافية المصاحبة للثورة التكنولوجية، مما يُفقِد القوانين القديمة فاعليتها في تحقيق العدالة.
- ضعف الحوار المجتمعي والتواصل بشأن القوانين الجديدة، مما يؤدّي إلى محدودية التأثير الإيجابي للتشريع وصعوبة تطبيقه.
- عدم توافر البيانات والمعلومات والدراسات الفنية لنواب البرلمان الخاصة بالتشريعات المقترحة، خاصةً عند النظر في التشريعات التي تقترحها السلطة التنفيذية أو حتى للمبادرة بطرح تعديلات تشريعية جديدة، وكذلك الدراسات التقييمية لمدى فاعلية وكفاءة التشريعات الحالية.

الهدف:

بناء إطار تشريعي لمساندة جهود التنمية المستدامة بالسرعة والكفاءة اللازمتين لتحسين الأداء ومراجعة كل القوانين واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية الصادرة، لتحقيق الإصلاح الهيكلي وتنظيم ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتهيئة مناخ الأعمال ودعم سياسات المنافسة العادلة.

أهم السياسات التمكينية:

- برلمان «شريك في المسئولية» يُسهم في التنمية عن طريق تمثيل مطالب المواطنين بكفاءة وواقعية، والتدقيق في التشريعات البرلمانية ذات الصلة بالتنمية، بهدف تحسين الأداء.
- تحوّل البرلمان لمناقشة «بدائل السياسات العامة»، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن أهم الوظائف التنموية للبرلمانات المساهمة في أن يكون النقاش العام عبارة عن مفاضلة بين بدائل وتصورات لحلول مقترحة.
- تخصيص عدد مُحدّد من جلسات البرلمان لمراجعة الأداء الحكومي في إطار أهداف التنمية المستدامة، من خلال تقديم الحكومة أوراق عمل تخص القطاعات التنموية، قبيل التقدم بالتشريعات، تَعرِض فيها معلومات خلفية وبدائل للموضوع، دون إلزام أو التزام من الحكومة بأي منها، والهدف أن تكون مناقشة مشروعات القوانين عملية لاحقة على إقرار السياسات المناسبة وليس العكس، بعد تقييم السياسات السابقة والسارية.
- إتاحة دورية «البيانات والمعلومات» بغرض التحديث المستمر للأساس المعلوماتي للعملية التشريعية، حتى تكون بدائل السياسات واقعية عند طرحها، فغياب معرفة النواب بالواقع، نتيجة وجود فجوة في المعلومات بين الحكومة والبرلمان، يعرقل عمل البرلمان عن أداء دوره، ولا يُسهم في أن تكون المساءلة مستندة للواقع.
- إجراء دراسات فنّية موضوعية لبعض القضايا المرتبطة بالتشريعات المقترحة، مما يتطلّب زيادة كفاءة أمانات اللجان النوعية في المجلس عن طريق الاستثمار في تدريب العاملين بهذه الأمانات بالشراكة مع المؤسسات العلمية والمتخصصة وشركاء التنمية،لتقديم الدعم الفني اللازم بهدف زيادة قدرات النواب على تحليل المعلومات والبيانات.
- إعطاء أولوية في الأجندة التشريعية لمشروعات القوانين المُتعلّقة بأهداف التنمية المستدامة وسرعة إصدار اللوائح التنفيذية للتشريعات الجديدة، فمن المهم أن تجري هذه العملية بالسرعة المناسبة دون التأثير في التدقيق بمحتواها، وبما يتّفق مع هدف الدولة من التعامل السريع مع المشكلات التنموية التي تواجه قطاعات بعينها، مع الاعتراف بأن إصدار اللائحة عملية تكون معقدة أحيانًا.
- تقييم دوري لأثر التشريعات، وإجراء حوار مجتمعي بشأن مشروعات القوانين قبل إقرارها.
- الاسترشاد بمبادرة «إرادة» التي تستهدف إصلاح المنظومة التشريعية المنظّمة لمناخ الأعمال، وبناء قاعدة بيانات للتشريعات المنظّمة لمناخ الأعمال، بما يُمَكِّن من تطبيق مبادرات مماثلة في قطاعات أخرى، مثل المجالات الاجتماعية والخدمية (صحة وتعليم ونقل، وغيرها).

٦-توفير منظومة قيم ثقافية مساندة

التعريف:

تُعَرَّف القيم الثقافية بأنها المبادئ التي تساعد الفرد على التمييز بين السلوك الصائب والسلوك الخاطئ، ومن ثمَّ فهي مُحدِّد رئيسي لكيفية تصرّف الأفراد إزاء المواقف المختلفة. وعلى ضوء ذلك تعرف قيم التنمية بأنها مجموع المبادئ والمعتقدات الإيجابية المحورية التي تسود المجتمع وتعزّز روح التقدّم، بما يقتضي ذلك من تغيّرات اجتماعية واقتصادية فاعلة في تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المستدام. وهناك علاقة تفاعل متبادلة بين تلك القيم والتنمية، فهي تُمثّل متطلبًا ضروريًا لتحقيق التنمية بقدر ما تكون تلك القيم حصادًا لبلوغ غايات التنمية.

الأهمية:

تتطلب استدامة التنمية قيمًا ثقافية مُساندة تُحفِّز السلوكيات التي تُحافظ على ثمار التنمية، وترسِّخ احترام القانون، وتنشر احترام التنوّع والاختلاف وعدم التمييز، ونبذ سلوكيات العنف بكل أنواعها، فالقيم الثقافية المسانِدة هي القادرة على أن تجعل أي طفرة في رأس المال المادي والبشري، إما قادرة على الاستمرار، وإما مُعرَّضة للتراجع السريع والتآكل. فبقدر ما يتمتَّع به المجتمع المصري من قيم إيجابية، تُعَرِّف شخصيته وتُميّزه عن شعوب أخرى، من المهم أيضًا محاولة تطوير قيم أخرى شديدة الصلة بعملية التنمية؛ من أنفع هذه القيم تلك المرتبطة بأهمية العمل (الاجتهاد والإتقان والمثابرة)، والمشاركة (التطوّع والتعاون والمسئولية الاجتماعية)، والشفافية (الصدق والأمانة واحترام القانون والحفاظ على المال العام).

الوضع الراهن:

- لدى مصر شريحة سُكّانية شبابية ضخمة قابلة لغرس قيم جديدة. ووفقًا لبيانات تعداد عام ٢٠١٧، فإن نحو ثُلث سكان مصر أقل من ١٥ عامًا (٣٤,٢٪)، كما أن هناك ثُلثًا آخر ما بين ١٥ إلى ٣٥ عامًا (٣٤,٥٪)، تشير هذه البيانات إلى «مجتمع شاب»، فأكثر من نصفه على الأقل يُمثِّل قيمة قابلة للتشكيل في أي لحظة زمنية، وهو ما يعطي ميزة لا تتوافر في المجتمعات التي تعاني من شيخوخة، خاصةً حين تكون القيم السائدة لدى أغلب السكان مستقرة وغير قابلة للتغيير بسهولة.

- هناك إرادة سياسية واضحة تطمح إلى تطوير المنظومة الثقافية، سواء من خلال تطوير مناهج التعليم، أو خطاب عام حداثي. ففي الأعوام الأخيرة، شرعت مصر في برنامج طموح لتطوير المناهج التعليمية وتحديثها، وهو برنامج مستمر ومتواصل، كما يتوازى ويتزامن مع ذلك دعوات مُتكرّرة لتحديث الخطاب العام وتجديده، خاصةً الديني، بهدف تعزيز القيم الإيجابية.

- امتلاك مصر منظومةً ثقافية وإعلامية واسعة ومتنوعة تتمثّل في عدد كبير من دور النشر ذات التاريخ الطويل، وقصور وبيوت ثقافة منتشرة جغرافيًا، وفنانين ومبدعين، وشركات إنتاج سينمائي ومسرحي وقنوات تليفزيونية وإذاعية، فضلًا عن إمكانات بشرية تساند هذه المنظومة.

التحدِّيات:

تواجه القيم الثقافية عددًا من التحدِّيات الفكرية الموروثة، والناتجة كذلك عن التفاعل مع تبعات العولمة، وبموجب تراجع دور مؤسسات التنشئة المجتمعية، وفي ما يلي نوضِّح أبرز التحدّيات:

- وجود تراث ثقافي يُعزِّز بعض القيم السلبية منها روح التعصّب والتطرّف والتمييز النوعي والعمري والطبقي، بالإضافة إلى الاستهلاك المفرط واجترار الماضي وشيوع قيم الانتهازية والسلبية وثقافة التحايل «الفهلوة» والفردية وعدم تقبّل الرأي الآخر، ويقتضي ذلك مواجهة هذا التراث للحدِّ من انتشاره، مقابل تدعيم التراث الثقافي الإيجابي الذي يعزّز روح التسامح والعدالة والعقلانية والرشد والادِّخار والطموح والسعي نحو التميز والإتقان والانفتاح على العالم والعطاء والمسئولية الاجتماعية، وهذا يتطلب التفرقة بين هذين النوعين من التراث والعمل على إحياء التراث الإيجابي لدفع التنمية إلى الأمام، والحدِّ من سطوة التراث الثقافي السلبي بصوره المختلفة، لحماية المكتسبات التنموية واستدامتها.

- مقاومة مُحتَملة للتغيير نتيجة للتراث الثقافي السلبي للعادات الموروثة وانتشار الأمّية، إذ تأتي هذه الظاهرة من فئات عمرية مختلفة، وهو ما يستلزم التحسّب له، ومعالجته على الرغم من أن أغلبية الشعب المصري دون الـ ٤٠ عامًا.

- انتشار بعض الاتجاهات المناهضة للحداثة والتطوّر والتنمية ومقاومة التجديد لدى بعض القطاعات الاجتماعية، ويظهر ذلك في الأدب الشعبي من أقوال وعبارات وحكايات وأمثال تُعزِّز الركود واليأس والتواكل وعدم الإيمان الكافي بالقدرات الذاتية للأفراد والمجتمع.

الهدف:

تعزيز مجموعة من القيم الإيجابية المحورية، التي تُعَظِّم أثر جهود التنمية التي تبذلها الدولة، بالتوازي مع مواجهة القيم المناوئة للتنمية.

أهم السياسات التمكينية:

- تعزيز ثقافة احترام القانون والحفاظ على المال العام بإدماج هذه القيمة في المناهج الدراسية، وتسليط الضوء على النماذج الإيجابية في المجتمع.
- تعزيز قيم الولاء والانتماء من خلال تقريب النشء - سواء في المدارس أو المؤسسات التعليمية- من مؤسسات الدولة الوطنية، وتعريفه بها، والنشر الواسع لمحتويات ثقافية للتعريف بتاريخ مصر، لمختلف الفئات العمرية.
- الحفاظ على الهوية المصرية لأبناء المصريين المقيمين بالخارج، ونشر قيم التعايش وقبول الآخر والتسامح.
- تعزيز رأس المال الاجتماعي بتقوية قيم التعاون والثقة بين الأفراد، فرأس المال الاجتماعي متغيّر لا غنى عنه من أجل التقدم، وهو شديد الارتباط بتحقيق طفرات تنموية في أي مجتمع، إذ تسهم قيمتا الثقة الاجتماعية والتعاون في تشبيك أعمق بين أفراد المجتمع، وبناء مؤسسات قوية (سواء كانت حكومية أو أهلية أو خاصةً)، وفي تعزيز المشاركة، وتقليل تكلفة المعاملات (ومن ثمَّ تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة الاقتصادية).
- تعزيز قيمة الثقة الاجتماعية والتعاون بخلق مجتمع مدني قوي، قادر على إدماج عدد كبير من المواطنين في أنشطته، ويتيح لهم مجالات أوسع للتفاعل والعمل التطوّعي، خارج أُطر المؤسسات الرسمية.

- تعزيز قيم العمل التطوعي، فالتنمية بمفهومها الشامل لا تتحقق إلا بتنسيق جهود الدولة وتكاملها مع المجتمع بأكمله، وهنا يجب تسليط الضوء على غرس قيم العمل التطوعي وتوعية الشباب بها ودمجها في المقررات والأنشطة الطلابية بجميع المراحل الدراسية.
- تنسيق الجهود وتكاملها بين الحكومة المصرية والمجتمع المدني، الذي يسهم في توضيح احتياجات المجتمع والاختلافات المحلية، بالإضافة إلى تنفيذ مبادرات الدولة التنموية على أرض الواقع، ومن ثمَّ يوجد «مجتمع مدني وطني ديناميكي»، شريك في عملية التنمية، قادر على التعبير عن شواغل الرأي العام بأطرافه المختلفة والأولويات الاجتماعية والمطالب الاجتماعية المُلحّة.
- الاستناد إلى العلم والحقائق، وهي ثقافة تعزِّز العقلانية في النقاش العام، واختيار بدائل السياسات، وتعزيز المنهج العلمي في النقاش والحوار العام يكون أولًا بالتزام مؤسسات الدولة الرسمية بهذه القيمة في خطابها وسلوكها، وثانيًا عبر المواجهة القوية للخطابات البديلة التي تعزّز الخرافات والشائعات.
- مواجهة التعصّب والتطرف الفكري بتعميق التسامح وقبول الآخر، إذ قلَّما تتحقق التنمية في أي مجتمع دون زيادة درجة انفتاحه على العالم والشعوب والثقافات الأخرى -سواء في المعاملات الاقتصادية، أو تبادل الخبرات، أو التعاون في علاج المشكلات المشتركة- فلا غنى لأي مجتمع يصبو إلى التنمية عن أن يتحلَّى أفراده بالتسامح وقبول الآخر، مهما كانت درجة اختلافهم. من المهم كذلك تعزيز قيم التسامح الديني والعرقي، وقبول الآخر، والانفتاح على ثقافات مختلفة من خلال قنوات التنشئة وأدوات التثقيف والخطاب الرسمي العام.

٧- ضبط الزيادة السكانية

التعريف:

يُقصَد بضبط الزيادة السكانية أن تتناسب معدلات الزيادة السكانية مع موارد الدولة الطبيعية ونموها الاقتصادي وحيّزها المالي، حتى لا تؤثر هذه المعدَّلات بالسلب في متوسط نصيب الفرد من الموارد الطبيعية (لا سيّما المياه والطاقة والأرض الزراعية) ومن الإنفاق الحكومي.

الأهمية:

تواجه مصر منذ عدة عقود مشكلة زيادة سكانية، إن استمرَّت دون مواجهة فعَّالة فسوف تتسبب في تآكل كل تقدم إضافي يُحرَز على صعيد التنمية، إذ تؤثر الزيادة المطّردة للسكان في الاستقرار الاجتماعي بسبب التزاحم على الموارد، مما يُولِّد شعورًا بالحرمان النسبي، رغم زيادة معدلات التنمية، فينتج عن ذلك ألا يؤتِي تزايد أعداد المدارس ونماء أسِرَّة المستشفيات وتيسير الطرق والتنقل الثمارَ المرجوة، حتى مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي السنوية والاستثمارات.

الوضع الراهن:

وفقًا للمسح الصحي للأسرة المصرية لعام ٢٠٢١ يتبيَّن الآتي:

- ارتفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة، فقد بلغ نحو ٦٦,٤٪ في ٢٠٢١، مقارنة بحوالي ٥٨,٥٪ في ٢٠١٤.
- تزايد الحاجة غير المُلبَّاة من وسائل تنظيم الأسرة، إذ وصلت إلى نحو ٤١٪ وهو ما يمكن الاستفادة منه في جهود ضبط معدلات النمو السكاني؛ نظراً لوجود عدد كبير من السيدات اللاتي يرغبن في استخدام وسائل تنظيم الأسرة لكن يحول دون ذلك عدم توافرها أو ارتفاع تكلفتها.
- انخفض معدل الإنجاب الكلي بحوالي ٠,٨ طفل، مقارنة بالمستوى الذي تم رصده في عام ٢٠١٤، ووصل إلى ٢,٧ طفل لكل سيدة في ٢٠٢٢ .[١٠]
- بدأت الحكومة المصرية في تنفيذ الخطة التنفيذية للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية (٢٠٢١/٢٠٢٢- ٢٠٢٣/٢٠٢٤)، والذي يشمل بُعدَين رئيسيين هما: ضبط النمو السكاني، والارتقاء بخصائص السكان في التعليم والصحة وفُرص العمل والتمكين الاقتصادي والثقافة. وترتكز الخطة على خمسة محاور هي: تحقيق التمكين الاقتصادي للسيدات -بتنفيذ حِزمة واسعة من برامج التدريب وبناء القدرات وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة- والتدخّل الخدمي لضمان توفير وسائل تنظيم الأسرة، والتدخّل الثقافي والإعلامي والتعليمي لرفع وعي المواطن المصري بالقضية السكانية، والتحوّل الرقمي للوصول الذكي إلى الفئات المُستهدَفة، والتدخّل التشريعي لوضع إطار حاكم لسياسات التعامُل مع القضية السكانية.

التحدِّيات:

- استمرار معدل الخصوبة المرتفع يُهدِّد بوصول عدد سكان مصر إلى ١٣٠ مليون نسمة عام ٢٠٣٠، مما يُشكِّل ضغطًا هائلًا على موارد الدولة، وأهمها نصيب الفرد من المياه.
- ارتباط الزيادة السكانية بعوامل ثقافية تتعلَّق بالتراث الشعبي المُعزّز لقيم العِزوة ومكانة الأسرة بكثرة الإنجاب، وأولوية الذكور على الإناث، بالإضافة إلى شيوع خطاب ديني يدعم الإنجاب، مما يتسبَّب في إعاقة خطط التنمية عن تحقيق أهدافها على المدى القصير والبعيد.
- ارتفاع نسبة الشريحة العمرية التي تبلغ أقل من عام إلى ٩ سنوات، ومن ثمَّ المُقبلة على سن الزواج والإنجاب خلال الفترة من عام

[١٠] المرصد الديموجرافي المصري

٢٠٣٠ حتى عام ٢٠٤٢، مما قد ينتج عنه طفرة في المواليد بداية من عام ٢٠٣٠ حال عدم التعامل مع المشكلة السكانية بشكل جاد واستباقي.

الهدف:

خفض معدلات الزيادة السكانية، لإحداث توازن بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني، بما يُسهم بقوة في زيادة نصيب الفرد من الإنفاق العام، خاصةً في التعليم والصحة، ومن ثمَّ قدرة أعلى على تحسين الخصائص السكانية، وكذلك تحقيق زيادة مهمة في مستويات دخول الأفراد.

أهم السياسات التمكينية:

- العمل على زيادة معدَّلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة باستهداف السيدات في عمر الإنجاب، عن طريق إتاحة هذه الخدمات مجانًا في جميع المؤسسات الصحية، وتوفير العيادات المتنقلة لتغطية المناطق الأكثر احتياجًا.
- تخصيص بند بالموازنة العامة للدولة لضمان توفير وسائل تنظيم الأسرة باستمرار وعلى المدى الطويل، لضمان إتاحتها مجانًا، وتدريب الفرق الطبية، وتغطية تكلفة العيادات المتنقلة، وبرامج التوعية المجتمعية.
- زيادة المعرفة والوعي بنموذج الأسرة الصغيرة من خلال تعبئة مجتمعية تعتمد على الشخصيات البارزة التي تحظي بالشهرة والمكانة وثقة الناس، ولديها تأثير في الرأي العام، بالإضافة إلى القيادات المحلية ورجال الدين لتبنّي قضايا تنظيم الأسرة في خطاباتهم، ومع التطوير المستمر للرسائل الإعلامية المبنية على الدراسات العلمية واستطلاعات الرأي والمستنِدة على محتوى مبتكر يُعمِّق من أثرها في السلوك.
- تضمين قضايا السكان في المناهج التعليمية بالمدارس، لغرس أهمية تنظيم الأسرة لدى النشء.
- التطبيق الفاعل لقوانين تحديد سن الزواج مع دراسة تغليظ العقوبة على زواج القاصرات.
- توسيع العمل ببرامج فحوصات ومشورة ما قبل الزواج.

جودة الحياة
ومستوى المعيشة

جودة الحياة
ومستوى المعيشة

الهدف الأول:
الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

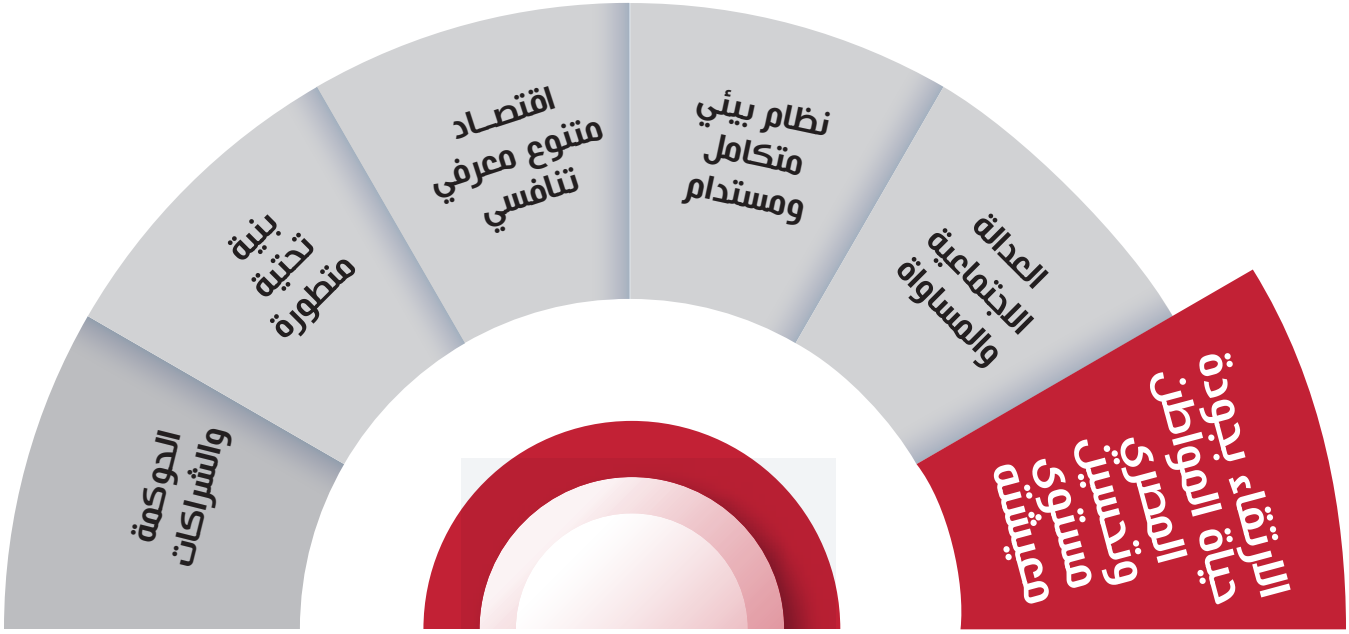

الأهـداف العامة:

الروابط المباشرة بالأهـداف الأمميـة:

الروابط المباشرة بأجندة إفريقيا ٢٠٦٣:

(١) إفريقيا مزدهرة ترتكز على النمو الشامل والتنمية المستدامة

(٢) قارة متكاملة متَّحدة سياسيًا وتستند إلى مُثل الوحدة الإفريقية ورؤية النهضة الإفريقية

(٥) إفريقيا ذات هوية ثقافية قوية، تراث وقيم وأخلاق مشتركة

مقدمة:

يسعى الهدف الاستراتيجي «الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته»، والذي يأتي في مقدمة الأهداف الاستراتيجية التي تتطلَّع إلى أن تنهض بها رؤية مصر ٢٠٣٠، إلى توفير متطلبات الحياة الرئيسية لكل مصري.

فتتبنّى رؤية مصر ٢٠٣٠ مفهوم أن «القضاء على الفقر» لا يقتصر على الحدِّ من الفقر الماديّ فقط ولكن يعني القضاء على الفقر متعدّد الأبعاد، بتهيئة المقومات الأساسية لكل فئات المجتمع بشكل يتيح لهم حياة كريمة في وطنهم. فتؤمن الرؤية بأن التنمية الشاملة يجب ألا تقف عند تقليص نِسب الفقر؛ ولكن تمتدّ إلى توفير حاجات المواطنين من التعليم والصحة والسكن والغذاء والعمل اللائق، متضمِّنة جوانبَ حياتية أخرى من بينها الأنشطة الثقافية والرياضية. وجدير بالذكر أن هذه المقوّمات لا تنفصل عن بعضها، بل تتصل اتصالًا وثيقًا، إذ يؤثر كلٌّ منها في الآخر ويتأثر به.

وقد شهدت مصر تطورًا محدوداً في مستوى جودة الحياة بها، إذ جاءت في المرتبة ٩٧ من بين ١٩١ دولة في مؤشر الـتنمية البشرية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصادر في تقرير ٢٠٢١ والذي يعتمد على أهم جوانب جودة الحياة وعلى رأسها الصحة والتعليم والغذاء والفقر.

ويظهر هذا في أهم أبعاد جودة الحياة، ففي مجال الفقر، على سبيل المثال، لا يزال نحو ثلث السكان تحت خط الفقر طبقًا للمعايير المحلية. وفي مجال التعليم، فإن نحو ١٧,٥٪ من السكان لا يُجيدون القراءة والكتابة [١١]، بالإضافة إلى قرابة ١٣,٢ مليون يعيشون في مناطق عشوائية عام ٢٠٢١ [١٢]، فضلًا عن أن نحو ٥,٥ مليون مواطن يواجهون مشكلة نقص الغذاء عام ٢٠٢٠ [١٣]، مما دفع الدولة المصرية إلى اتِّباع نهج تنموي متكامل بالشراكة بين مؤسسات الدولة وأجهزتها ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتوحيد الجهود والتنسيق لتوفير الخدمات الأساسية للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا ورفع مستوى معيشتهم في جميع مناحي الحياة بتبنّي مبادرات ضخمة كالمبادرة الرئاسية «حياة كريمة».

---

[١١] بحث القوى العاملة ٢٠٢٢ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

[١٢] صندوق التنمية الحضرية.

[١٣] البنك الدولي.

وفي هذا الصدد، يأتي الهدف الاستراتيجي متكاملًا مع أهداف التنمية المستدامة من المنظور الأممي، فيتواكب مع الهدف الأول «القضاء على الفقر»، والثاني «القضاء التام على الجوع»، والثالث «الصحة الجيدة والرفاه»، والرابع «التعليم الجيد»، والثامن «العمل اللائق ونمو الاقتصاد»، والحادي عشر «مدن ومجتمعات محلية مستدامة»، وكذلك يتّسق مع أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ في الهدف الأول والثاني والثالث والرابع والخامس من الطموح الأول «إفريقيا مزدهرة من خلال النمو الشامل والتنمية المستدامة»، والهدف العاشر من الطموح الثاني «قارة متكاملة متّحدة سياسيًا وتستند إلى مُثل الوحدة الإفريقية ورؤية النهضة الإفريقية»، بالإضافة إلى الهدف السادس عشر من الطموح الخامس «إفريقيا بقيم وأخلاق وهوية ثقافية مشتركة»، إلى جانب أنه يعكس أيضًا في السياق القومي جُملة الحقوق الاجتماعية التي كفلها الدستور المصري لجميع المواطنين، ومن أهمها «التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية وتأصيل المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار»، وكذلك «لكل مواطن الحق في الصحة والرعاية الصحية المتكاملة وفقًا لمعايير الجودة».

كما يتَّسق هذا الهدف بمحدّداته المختلفة مع المبادئ الحاكمة التي تمثّل الإطار الذي ترتكز عليه رؤية مصر ٢٠٣٠. ففي الأساس «الإنسان محور التنمية» وهو المُحرِّك الرئيس لكل ما تبذله الدولة من جهود غايتها تحسين حياة المواطن المصري في ظل تطبيق مبدأ «العدالة والإتاحة»، لتحقيق التنمية المستدامة بأسلوب يتّسم بقدر من «المرونة والتكيّف» ليتواكب مع المستجدّات الدولية والمحلية الطارئة، مع الحفاظ على البيئة وضمان «الاستدامة».

كما تُيسِّر مجموعة المُمكنات تحقيقَ الأهداف العامة لهذا الهدف الاستراتيجي، فتوافر «التمويل» لتقديم الخدمات، ووجود حلول أكثر تطورًا وكفاءة للتحدّيات الموجودة في شتّى الأبعاد من خلال «التقدم التكنولوجي والابتكار»، و«تعزيز التحوّل الرقمي»، و«إنتاج البيانات وإتاحتها»، في ظل «بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة»، مع وجود «منظومة قيم ثقافية مساندة» يُتيح تشكيل برامج ذات كفاءة عالية لتحقيق الأهداف المرغوبة، هذا بدوره يرتبط «بضبط الزيادة السكانية» والحدّ من الزيادة المطّردة في حجم السكان لما تمثّله من ضغط على طلب الخدمات الأساسية، وتحدٍ واضح لأي جهود للارتقاء بنوعية الحياة.

ويتحقَّق الهدف الاستراتيجي «الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته» من خلال ستة أهداف عامة أساسية تتمثل في: «القضاء على الفقر»، «توفير الغذاء»، «إتاحة خدمة صحية متميزة»، «الارتقاء بمنظومة التعليم»، «إتاحة السكن اللائق»، «إثراء الحياة الثقافية والرياضية».

١- القضاء على الفقر

لا تنجح أي عملية تنموية إن لم تستطع القضاء على الفقر؛ ليس فقط الفقر المالي أو المادي ولكن الفقر متعدد الأبعاد. وتؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ أن القضاء على الفقر متعدد الأبعاد كهدف محوري من أهداف الرؤية يعنى توفير الحدّ الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد وللأسرة، من الطعام والمسكن والملبس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات، بشكل يتيح لهم حياة كريمة في وطنهم.

الوضع الراهن:

رغم الجهود التنموية التي أدَّت إلى تراجع معدّلات الفقر في مصر لأول مرة منذ عقدين -إذ انخفضت عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتصل إلى ٢٩,٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٨/٢٠١٧ عندما سجَّلت ٣٢,٥٪[١٤] نتيجة للتحسّن في معدلات النمو من ناحية، وللدعم المباشر المُقدَّم لِلأسَر من خلال برامج الحماية الاجتماعية ومختلف أوجه الدعم الاجتماعي، والمشروعات القومية التي وفَّرت فرص عمل جديدة مع تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي من ناحية أخرى- يوجد عديدٌ من السياسات الواجب اتباعها والخطط الفاعلة للتخلّص من الفقر بأبعاده المتعددة وتداعياته السلبية، وكذلك للحدِّ من التفاوت في معدلاته في ما بين المحافظات، وما بين الريف والحضر. فرغم انخفاض الفقر في محافظات الصعيد انخفاضًا ملحوظًا بداية من ٢٠١٨ فإنها لا تزال تأتي في مقدمة المحافظات الأكثر فقرًا، إلى جانب ارتفاع الفقر في الريف الذي يستحوذ على ثلثي نسبة الفقر بالوجهين البحري والقبلي.

أما في ما يتعلق بنسبة الفقر المُدقع، التي تعني نسبة المواطنين الذين لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، فقد انخفضت إلى ٤,٥٪ خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٦,٢٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٧.[١٥]

---

[١٤] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

[١٥] المصدر السابق.

وتهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى العمل على رفع متوسط دخل الأسرة الحقيقي لتستطيع الوفاء باحتياجاتها، وكذلك تقليص نسب الفقر بكل أبعاده، وتوفير مستوى معيشة كريم ومتحضّر لكل المصريين في إطار من العدالة الجغرافية عبر منظومة تنموية احتوائية متكاملة، تعمل على الاستثمار في رأس المال البشري مع تبنِّي الشمول الاجتماعي لضمان نجاح التنمية المستدامة.

سُبل تحقيق الهدف:

- ضبط معدّلات النمو السكاني المتزايد، إذ يرتبط الفقر بالأُسر كبيرة الحجم، مما يرفع من عبء الإعالة.
- توفير منظومة حماية متكاملة لمن هم تحت خط الفقر.
- التوسّع في تطبيق برامج حماية اجتماعية استثنائية، في ظل الظروف القهرية، لتشمل مَن هم تحت خط الفقر والفئات الأكثر احتياجاً.
- تطبيق مزيد من برامج الحماية الاجتماعية لمكافحة الفقر وتقديم المساعدات النقدية المشروطة.
- نمو استثمارات القطاع الخاص، مما يساعد على توفير مزيد من فرص العمل اللائقة والمنتجة.
- تنسيق الجهود الأهلية بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة في تنفيذ المشروعات التنموية.

٢- توفير الغذاء

إن محاولة القضاء على الفقر وتوفير نظام تعليمي متطوّر ورعاية صحية شاملة ومسكن كريم لكل المصريين، شيء أساسي، ولكنه لا يخدم هدف الارتقاء بحياة الإنسان بكامل قدرته، إن لم يكن المواطن يتلقَّى الغذاء الكافي والصحي والآمن منذ الصغر.

وايمانًا بأهمية توفير غذاء كافٍ وصحي لكل المصريين في التقليص من العُرضة للإصابة بالأمراض السارية وغير السارية، بالإضافة إلى أهمية تمتّع جميع المصريين بحالة بدنية جيدة تسمح لهم بالاستمتاع بحياتهم والعمل والإنتاج، وضعت رؤية مصر ٢٠٣٠ «توفير الغذاء» لكل المصريين هدفًا عامًا ضروريًا، وعدَّته أحد أركان جودة الحياة.

الوضع الراهن:

أدَّى عديدٌ من العوامل، على رأسها الزيادة السكانية وتدنّي مستوى الخدمة الصحية مع عدم وجود منظومة حماية اجتماعية كافية، إلى تدنّي مستويات غذاء المصريين، وتهديد الأمن الغذائي، خاصةً لفئات الشعب الأقل دخلًا، فلا يزال ٥,٤٪ من السكان في مصر يعانون من سوء التغذية، بينما وصل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بينهم إلى ٢٧,٨٪ عام ٢٠١٩ .[١٦]

ومما لا شكَّ فيه أن نقص الغذاء ينتج عنه العديد من المشكلات التي لا تؤدي فقط إلى تدهور الحالة الصحية، ولكن الضعف والهزال وعدم القدرة على الإنتاج والعمل كذلك، فالغذاء السليم حق من حقوق الإنسان، ومن ثمَّ يتعيَّن توفيره للجميع، إضافة إلى أن سوء التغذية، خاصةً عند الأطفال، كثيرًا ما يترتَّب عليه عديدٌ من الأمراض المصاحبة التي تعوق نموهم السليم، مثل الأنيميا والسمنة والأمراض التي تؤثر في نمو العظام كالتقزم والأمراض المزمنة الأخرى.

لذا تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى ضمان تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الغذائية الأساسية وإتاحة منظومة تغذية لكل المصريين، بتحديث القطاع الزراعي ورفع مستوى معيشة الريفيين ونمو الإنتاجية الزراعية، والاستثمار في المقومات الجغرافية في ما بين الأقاليم الزراعية المختلفة.

[١٦] البنك الدولي.

سُبل تحقيق الهدف:

- مراجعة السياسات والتشريعات التي تحظر التعدي على الأراضي الزراعية وتلك الخاصة بسلامة الغذاء، لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.
- وضع سياسة لصيانة الأراضي الزراعية بالتحديث الدوري لحصر التربة الزراعية وتحليلها، ووضع نتائج التحليل في خرائط رقمية وإتاحتها لجميع العاملين في المجال الزراعي.
- مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل منتجي الأغذية.
- زيادة مساحة الرقعة الزراعية وتنفيذ الممارسات الزراعية المرنة، ضمن خطة مشروع المليون ونصف فدان، لتحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من المحاصيل.
- التوسّع في إنتاج المحاصيل الرئيسية كالقمح والذرة، ذات القيمة الغذائية المرتفعة، مع العمل على تحسين الإنتاجية ونشر زراعة الأصناف الجديدة وتطبيق حزم التوصيات الفنية الخاصة.
- تحفيز البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار في مجال تحسين التربة ومنع تدهورها والإنتاج الغذائي الصحي الآمن.
- مراعاة البُعد البيئي والتوجّه نحو الزراعة المستدامة والزراعة العضوية، بتوفير الأسمدة العضوية والمعدنية وأسمدة الرش الورقي غير المُخلَّقة كيماويًا، وترشيد استخدامها.
- دعم التنمية البشرية الزراعية وبناء قدرات المزارعين على استخدام الممارسات الزراعية الجيدة، للحدِّ من الفاقد بعد حصاد السلع الغذائية، وفي مجال التسويق الزراعي لزيادة قدرتهم التسويقية.
- تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة الخضراء المستدامة والعضوية وأنشطة تصنيع السلع الغذائية، من خلال الحِزَم التحفيزية والدعم المالي.
- وضع برامج التحسين الوراثي، للارتقاء بإنتاجية الثروة الحيوانية والداجنة.
- توجيه الاستثمارات لتنمية الثروة السمكية.
- رفع الوعي بالأنماط الاستهلاكية السليمة لتحسين مستويات التغذية وجودة الغذاء وسلامته.
- توعية المواطنين بأساليب التغذية السليمة وأهمية تغيير العادات الغذائية الضارة، خاصةً رفع وعي الأمَّهات بالطرق الصحية لتغذية الأطفال (ومن ثمَّ تقليص حالات السمنة أو الهزال لدى الأبناء).
- توسيع وتطوير برنامج التغذية المدرسية.

٣- إتاحة خدمة صحية متميزة

جودة الحياة تعني ضمان الحفاظ على صحة المواطنين، وتقديم العلاج الملائم لهم من الأمراض السارية وغير السارية، دون تحميلهم عبئًا كبيرًا. ولضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية، تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ النهوض بقطاع الصحة وتحسين حالة المواطن الصحية، وتوفير الوقاية وإتاحة العلاج واتِّخاذ الإجراءات الاستباقية لمنع انتشار الأمراض والأوبئة.

ويرتبط هذا الهدف بأبعاد مختلفة تستلزم مساهمة أطراف عديدة -بجانب دور وزارة الصحة والسكان في تقديم خدمة الرعاية الصحية المناسبة- لتناول القضايا الصحية بمنظور يشمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في كل ما يواجه القطاع الصحي من تحدّيات وفرص لتحقيق التطوير المرجو.

الوضع الراهن:

في ظل الزيادة السكانية المطَّردة في مصر خلال العقود الأخيرة، بدأت الخريطة المَرَضية تتغيَّر، إذ بدأ انتشار الأمراض السارية وغير السارية [١٧] مما أدَّى إلى ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية للمواطن، وصاحَبَ ذلك انخفاض في عدد الأطباء وأطقم التمريض والأسَرَّة لكل ألف نسمة على مستوى المحافظات، وانخفاض مستوى الجودة بشكل ملحوظ، مع محدودية مخصصات قطاع الصحة الحكومي، مما أسفر عن تزايد نسبة الإنفاق الخاص للمواطنين على الصحة وجاءت مصر في المركز ٦٣ من أصل ١٩١ دولة عام ٢٠٢٠ في تصنيف النظام الصحي، طبقًا لمعايير منظمة الصحة العالمية.

وتعدّ مصر من أعلى الدول إنفاقًا على الرعاية الصحية كنسبة من دخل الأسر، طبقًا لمنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٩، إذ ينفق ٢٦,٣٪ من السكان أكثر من ١٠٪ من دخلهم على الصحة. وقد سلطت جائحة كورونا الضوء على أولوية تعزيز القدرة على التعامل مع الأوبئة والأزمات الصحية المفاجئة، وأكَّدت أهمية وجود نظام صحي قوي قادر على التعامل مع الأزمات.

وتهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى توفير الرعاية للمواطنين؛ صحيًا وغذائيًا منذ الصغر، بهدف ضمان حالتهم الصحية، وكشف أي أمراض مزمنة لديهم في سن مبكرة وعلاجها، مما يستلزم زيادة نسب الإنفاق الكفء على قطاع الصحة بكل جوانبه، والتأكّد من تقديم الرعاية الصحية اللازمة للجميع، والتوسع في جاهزية النظام الصحي لخفض معدلات الأمراض ومواجهة الأوبئة والأمراض السارية، برفع كفاءة مراكز الأبحاث الطبية في مختلف أنحاء الجمهورية.

[١٧] وفقًا لتعريف منظمة الصحة العالمية، فإن الأمراض غير السارية هي الأمراض المزمنة التي تدوم فترات طويلة وتنجم عن مزيج من العوامل الوراثية والفيسيولوجية والبيئية والسلوكية، أما الأمراض السارية، فهي الأمراض المعدية.

سُبل تحقيق الهدف:

- زيادة التمويل المتاح لقطاع الصحة، لتحسين إتاحة الخدمات الطبية وجودتها بصورة متوازنة بين المناطق الجغرافية المختلفة.
- تطبيق قانون التأمين الصحي وتوحيد الأوعية التأمينية، بما يضمن تغطية صحية شاملة تتفق مع احتياجات المواطنين من الجنسين.
- تحسين حوكمة القطاع الصحي وإعادة هيكلته، بما يضمن الكفاءة والفاعلية في إدارة الخدمات الصحية.
- تحسين البنية التحتية وتفعيل التحوّل الرقمي، لضمان وجود نظام موحَّد للمعلومات الصحية.
- زيادة عدد الأطباء وأطقم التمريض والأسرَّة لكل ١٠٠٠٠ نسمة، ورفع كفاءة الكوادر البشرية، مع مراجعة الحوافز المالية للأطباء والتمريض والفريق الفني في القطاع الصحي.
- زيادة التأهّب والاستعداد للأوبئة والتوسع في أسرَّة الرعاية المركزة، خاصةً في أقسام الطوارئ.
- تفعيل القوانين والإجراءات للحدّ من التلوث والانبعاثات الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية المُسبِّبة للأمراض، وتداول المواد الضارة بصحة الإنسان.
- دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والتصنيع الدوائي لأعلى مستويات التكنولوجيا الطبية، وإنشاء مراكز أبحاث طبية وسريرية على أعلى مستوى.
- تشجيع استثمار القطاع الخاص في الخدمات الصحية والمنتجات الدوائية والأمصال واللقاحات.
- رفع الوعي بأهمية الصحة العامة والتغذية السليمة، خاصةً بين الإناث، للتأثير الإيجابي في تغذية أطفالهن وصحتهن.
- رفع الوعي ونشر المعلومات عن خدمات تنظيم الأسرة، وإتاحة الحاجات غير الملباة، طبقًا لاحتياجات المناطق المختلفة.
- تشجيع السياحة الداخلية العلاجية، للاستفادة من بيئة مصر الطبيعية الاستشفائية.

٤- الارتقاء بمنظومة التعليم

يأتي التعليم على رأس الأجندة التنموية لمصر، تقديرًا لدوره الحيوي في النهوض بمستوى معيشة المواطن والارتقاء بجودة حياته، لذلك اهتمت رؤية مصر ٢٠٣٠ بالعمل على تحقيق نهضة وتقدّم ملحوظ في مجال التعليم وإنتاج كوادر ذات كفاءة عالية، قادرة على خدمة الوطن، كل في مجال تخصصه.

ولا تقل جودة التعليم ما قبل الأساسي والأساسي أهميةً عن جودة التعليم الجامعي، إذ إن تعليم الأطفال وتنمية مهاراتهم في سن مبكرة يُحدِّد القدرة المستقبلية على التعلم والابتكار وترسيخ القيم الحضارية والثقافية، بينما يأتي التعليم الجامعي ليستكمل تأصيل المنهج العلمي في التفكير وتنمية المعارف والمهارات الفنية اللازمة لدخول سوق العمل، ويعدّ حلقة الوصل التي تربط بين التعليم والمعرفة التقليدية والتطوّر التكنولوجي المتجدّد والمتسارع في عالمنا المعاصر.

الوضع الراهن:

مع الزيادة السكانية السريعة وجمود نظام التعليم وعدم تطويره على مدار عقود سابقة، تدنَّت جودة التعليم في مصر، وأصبح النظام التعليمي يتّسم بالقِدَم والميل للتلقين والحفظ دون تنشيط فكر الطلاب وحثّهم على النقد والتحليل. وظهر هذا التدني في ارتفاع نِسب الأمّية وانخفاض تصنيف مصر التعليمي. كما أدَّى النظام المُتَّبع للقبول بالجامعات إلى خلق عدم توازن في نظام التعليم الجامعي وفي سوق العمل ومن ثمَّ فجوة بين التعليم وسوق العمل.وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى بلوغ نسبة الأمّية في مصر ١٧,٥٪ في ٢٠٢٢ مقارنة بـ٢٥,٨٪ في ٢٠١٧، وترتفع في الإناث أكثر منها لدى الذكور حيث تصل إلى ٢٢,٨٪ في الإناث مقابل ١٢,٤٪ في الذكور، وكذلك في الريف أكثر من الحضر، إذ بلغت ٢١,٨٪ في الريف مقارنةً

ب١٢,١٪ في الحضر، وفقًا لبيانات مسح القوى العاملة الصادر عام ٢٠٢٢، وتقع مصر تحت متوسط مؤشرات جودة التعليم طبقًا لمعايير البنك الدولي، إذ يبلغ متوسط نسبة مَن يجيدون القراءة والكتابة في مصر ٧٣,١٪ في ٢٠٢١ مقارنة بالمتوسط العالمي والذي بلغ ٨٦,٨٪ في عام ٢٠٢٠، وفقًا لبيانات البنك الدولي.

لكن على صعيد آخر، وفي ظل ظروف جائحة كوفيد-١٩، تمكَّنت الدولة المصرية من إطلاق عديد من المنصات التعليمية لضمان استمرار عملية التعلم عن بُعد، ونُفِّذ نحو ١٠,٥ مليون امتحان إلكتروني مع إتاحة دخول جميع الطلاب البالغ عددهم ٢٠ مليون طالب على المنصات التعليمية الخاصة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

وقد سهّل تطبيق نظام «التعليم ٢,٠» منذ عام ٢٠١٨ تسريع اتخاذ مثل هذه الخطوات الإصلاحية، إلى جانب تطبيق منظومة التعليم الهجين في الجامعات، وهو مزج من التعلم عن بُعد وتقنياته بالتوازي مع التعلم الطبيعي بالوجود حضورياً في المؤسسات التعليمية، لضمان جاهزية النظام التعليمي لأي أزمات، كما أُطلِق بنك المعرفة المصري الذي يُعدّ العمود الفقري للتعليم، إذ يضمّ كمًا ضخمًا من المعارف، وما وصل إليه العلم في الدوريات والناشرين، في مكان واحد متاح لكل المصريين.

وإيمانًا بتحويل المجتمع المصري إلى مجتمع يتعلَّم ويفكر ويبتكر، مع تجهيز عدد من العلماء القادرين على حل مشكلات مصر والعالم،

تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ الارتقاء بجودة المنظومة التعليمية والتوسع في إتاحة التعليم الجيد للجميع دون أي تمييز، والحثّ على الإبداع والابتكار مع إدخال التكنولوجيا كعنصر تعليمي أساسي، مما يؤدي في النهاية إلى التنمية البشرية للأطفال والشباب المصريين، ويجعلهم متميّزين في مجالات سوق العمل المختلفة.

سُبل تحقيق الهدف:

- زيادة الإنفاق على التعليم، وربط جميع أوجه الإنفاق بجودة المُخرجات التعليمية.
- زيادة متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم، مع إعادة توزيع الإنفاق العام على مستويات التعليم المختلفة -التعليم قبل الأساسي والأساسي والجامعي والفني- بصورة تتماشَى مع الارتقاء بجودة منظومة التعليم ككل.
- بناء القدرات ورفع كفاءة المعلمين في كل المراحل التعليمية، وتبنّي تشريعات تربط نتائج تقييم المعلمين بالحوافز، وتوفير نظام تشجيع وإثابة لهم، لحثِّهم على التطوير المستمر.
- تغيير معايير الجودة والاعتماد المحلية، لتساير المعايير العالمية لنظم التعليم والتعلم.
- تطوير المناهج بما يضمن اكتساب قيم ومبادئ التنمية المستدامة لدى الطلاب من الأطفال والنشء والشباب، في المراحل التعليمية المختلفة.
- تطوير المناهج والمواد التعليمية في إطار نظام «التعليم ٢,٠»، والتي أثبتتْ نجاحها في المستوى الابتدائي.
- ربط مناهج التعليم (الجامعي والفني والمهني) باحتياجات سوق العمل.
- تعزيز قدرة المنشآت التعليمية (في مستويات التعليم قبل الجامعي، الجامعي، الفني) على توفير الفصول الكافية لجميع الفئات الاجتماعية، في الريف والحضر، مع أخذ المواصفات اللازمة لذوي الإعاقة في الاعتبار.
- توفير منظومة متكاملة للتعليم عن بُعد (البنية الأساسية للمنصات الإلكترونية والقنوات التعليمية التليفزيونية) لشتى المراحل التعليمية.

- وضع آلية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص والجمعيات الأهلية على الانخراط في برامج محو الأمّية، وتوفير المدارس والجامعات، مع تقديم حوافز لها.
- ربط برامج الحماية الاجتماعية بضرورة محو أمّية المستهدفين، بالإضافة إلى تقديم حافز للناجحين في برامج محو الأمية (مثلًا تعليمهم حرفة تحتاج إليها سوق العمل).
- تحديث البنية التحتية للمنشآت التعليمية (للمستويات قبل جامعي، جامعي، فني) وتجهيزها بأحدث الإمكانات اللازمة لتدريب وتعليم الطلبة.
- وضع برامج تحفيزية لتشجيع مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد الدولي.
- توفير الدعم المالي لإنشاء مراكز البحوث، للتوسّع في البحث العلمي بشتّى المجالات.
- زيادة التوعية وتحسين النظرة المجتمعية إلى أهمية التعليم بصورة عامة والتعليم الفني بصورة خاصة.
- إعداد كوادر أكاديمية متميزة، وزيادة المِنح والبعثات الخارجية، للنهوض بالبحث العلمي ونقل الخبرات.
- التقييم المستمر لمؤسسات ومراكز البحث العلمي، مع وضع معايير محلية للتقييم تأخذ في اعتبارها مساهمة البحث العلمي في تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ في المقام الأول.
- تطوير قوانين التعيين ولوائح الجامعات، لتسهيل حركة الكوادر العلمية.

٥- إتاحة السكن اللائق

إتاحة السكن اللائق والمدن المستدامة، يعتبر أحد أهم أوجه التنمية في أي دولة، وترتبط جودة السكن ارتباطًا وثيقًا بجودة الحياة، إذ ينعكس السكن الكريم في مناطق متحضِّرة خالية من أي مخاطر صحية، وبيئة تتسم بهواء ومياه نظيفة وتوافر صرف صحي، على كل أوجه حياة المواطن. وتتطرق رؤية مصر ٢٠٣٠ لقضية السكن على المستوى الفردي والمجتمعي؛ على المستوى الفردي، تسعى الرؤية إلى ضمان توفير السكن اللائق للمصريين بأسعار تناسب كل الفئات، أما على المستوى المجتمعي، فتهدف الرؤية إلى بناء مدن تمتاز ببنية تحتية حديثة ويتوافر بها متسع من المساحات الخضراء.

وقد بدأتْ الدولة بناء مشروعات إسكان في المدن الجديدة تسمح بزيادة نصيب الفرد من المساحة الخضراء، إضافة إلى القضاء على ظاهرة البناء على الأرض الزراعية التي استمرَّت على مدار العقود السابقة، ودراسة فرص التوسع واستغلال مساحة مصر استغلالًا أفضل.

الوضع الراهن:

منذ عقود، اعتمدت مصر على رقعة محدودة من أراضيها لا تتعدي ٨٪ من مساحتها، وفي ظل غياب التطبيق الصارم لقوانين البناء وعقاب مخالفاته مع النمو السكاني المطّرد وارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، استُنفِدَت قدرة تلك المساحة على استيعاب الزيادة السكانية الكبيرة، مما أدَّى إلى تفشّي ظاهرة المناطق السكنية غير المُخطَّطة وانتشار المناطق السكنية غير الآمنة، لذلك تبنَّت الدولة عديدًا من السياسات للقضاء على تلك الظاهرة، والتي أظهرت نتائج إيجابية، إذ انخفضت نسبة مَن يعيشون في مناطق عشوائية (غير مخططة) في الحضر إلى ٣٦٪ عام ٢٠١٩ [١٨]، إلا أن الأمر لا يزال يمثّل تحديًا للدولة وهدفًا أساسيًا لضمان حياة متحضِّرة لكل المواطنين.

[١٨] صندوق التنمية الحضرية.

وفي ضوء ذلك، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى توفير مسكن كريم ومتحضِّر لكل المصريين دون استثناء، بالإضافة إلى القضاء على ظاهرة السكن في المناطق غير الآمنة والسكن العشوائي، مع ضمان توفير البدائل المشروعة والمتفِقة مع خطة التنمية، ورفع كفاءة الخدمات الأساسية بجميع المناطق السكنية، إلى جانب زيادة نصيب الأفراد من المساحات المفتوحة والمساحات الخضراء.

سُبل تحقيق الهدف:

- التوسّع في إقامة المدن الجديدة بالمحافظات، لتخفيف الضغط على السكن والمرافق العامة.
- تثقيف المواطنين للتوجّه نحو المدن الجديدة والانتشار السكاني للمجتمعات العمرانية الجديدة في محافظاتهم.
- توفير حزم تحفيزية للقطاع الخاص، للتوسّع في التجمعات العمرانية الجديدة، من أجل توفير فرص عمل وخدمات في هذه المناطق الجديدة.
- تنمية وتطوير القرى المصرية والمراكز في المناطق الريفية.
- إخلاء المساكن غير الآمنة المصنَّفة أماكن عشوائية، وتحويل المباني الآيلة للسقوط إلى مساكن حضارية.
- تطوير المساكن القائمة التي تفتقر إلى خدمات أساسية، وتوفير خدمات الصرف الصحي وتأكيد جودة المياه.
- زيادة انتشار المساحات المفتوحة والمساحات الخضراء بمختلف المناطق السكنية.
- الدعم التشريعي لقوانين البناء والتصالح على مخالفات البناء والتعويضات للمناطق التي تُخلَى.
- إيقاف التمدّد العمراني على الأراضي الزراعية والتعدّيات العمرانية على النيل.

٦-إثراء الحياة الثقافية والرياضية

إن إثراء الحياة الثقافية والرياضية للإنسان جزء محوري في هدف الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته، وإيمانًا بقيمة الثقافة والرياضة ودورهما الجوهري في تشكيل هوية المصريين منذ بداية التاريخ، تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ حفظ الثقافة والرياضة المصرية وإثراءها وتوعية المصريين بأهميتهما لتحقيق حياة كريمة.

تعدّ الثقافة أسلوبًا للحياة يتضمَّن «مجموع القيم والأخلاق والأفكار والمعارف والعادات والتقاليد والمعتقدات ورؤى العالم والأعراف والفنون والآداب وأشكال الإبداع الفردي المادي وغير المادي، وكل ما يكتسبه الفرد في حياته بوصفه عضوًا في مجتمع»، أما الرياضة «فهي مجهود جسدي ومهارة تُمارَس بهدف الترفيه أو المنافسة أو التميز أو تحسين الصحة وتقوية البدن وهي تساعد على تنمية الفرد وتكيفه عقليًا وجسديًا واجتماعيًا».

ولا شك أن ثروة مصر تكمن في تراثها الثقافي المادي واللا مادي، بالإضافة إلى قوتها الناعمة من الكوادر البشرية ممثلة في وجود قاعدة كبيرة من المثقفين والكتاب والعلماء والمفكرين والأدباء والفنانين والمبدعين في الموسيقى والفنون البصرية والسينما والمسرح. وللنهوض بالإنسان المصري ينبغي توظيف كل هذا الرصيد الحضاري الكبير في بناء مواطن مصري متمسِّك بهويته الحضارية، ومدرك لتاريخه وتراثه الثقافي، وقادر على مواجهة تحدّيات العصر، بما يضمن الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، واحترام التنوع والاختلاف، واكتساب القدرة على الاختيار الحر، وممارسة الثقافة وإنتاجها، وأن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساسًا لقوة مصر الناعمة؛ إقليميًا وعالميًا.

الوضع الراهن:

مع زيادة عدد السكان على مدار العقود السابقة والتي صاحبها ارتفاع نسب الفقر، انخفض إقبال المواطنين على المراكز الثقافية والساحات الرياضية، كما تدنَّت قدرة دور الثقافة في المحافظات المختلفة وكذلك المراكز الرياضية على تلبية احتياجات الأفراد ثقافيًا ورياضيًا. وتزامنًا مع هذا، ظهرت فجوة واضحة في إنشاء تلك المؤسسات وإتاحتها بين المناطق الجغرافية والشرائح المجتمعية المختلفة، ما أدَّى إلى غياب الوعي الثقافي الذي نتج عنه عديدٌ من المشكلات المرتبطة بالفكر والتعليم والمعرفة، في صورة محدودية الإقبال على القراءة وغياب قدرة الطلاب على التفكير الناقد والتحليل، وفقدان رغبة الشباب في التثقف.

ومن الناحية الرياضية تراجعت البطولات في كثير من الألعاب الجماعية، والفردية، وتدنَّت مستويات الصحة البدنية والنفسية، إذ انتشرتْ السمنة والأمراض غير السارية مثل السكَّري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسمنة والاكتئاب، وكذلك تزايد أعداد الشباب الذين يتعاطون المخدِّرات.

لذا تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى دعم الحياة الثقافية وإثرائها بجميع أنواعها، ورفع درجة الوعي الرياضي لدى المواطنين، وتوفير أماكن لممارسة الرياضة دون تمييز، بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافي.

سُبل تحقيق الهدف:

- زيادة نسبة الميزانيات الخاصة بالثقافة والرياضة إلى إجمالي الموازنة العامة للدولة.
- تطوير المؤسسات الثقافية الحكومية ورفع قدراتها الإدارية وكوادرها البشرية، وتجهيزها بمستلزمات العمل الثقافي والفني؛ لتعظيم دورها وتأثيرها وتوسيع نطاق وصولها إلى مختلف الفئات الاجتماعية في إطار من حفظ الهوية والانفتاح على الثقافات الأخرى.
- تعزيز دور المؤسسات الثقافية غير الحكومية في إطار الشراكة المجتمعية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجالات العمل الثقافي.
- التوسّع في قصور وبيوت ومراكز الثقافة والمكتبات العامة والمتاحف والمناطق التراثية ودور الأوبرا والمعارض الفنية والمسارح والسينما، في مختلف المحافظات والمدن الجديدة، مع إتاحتها لكل السكان.
- تشجيع الاهتمام بالتراث الثقافي المادي وغير المادي وحمايته وإتاحته وتعظيم العائد منه، وتنمية الجهود القائمة على توظيفه في التنمية المستدامة والإبداع وتعزيز الهوية الحضارية.
- غرس التوعية بأهمية الثقافة والرياضة، والمحافظة على التراث لدى النشء بإعطائها أهمية في المقرَّرات التعليمية.
- تأسيس بنية معلوماتية متكاملة للعمل الثقافي تُمكِّن من التخطيط المبني على بيانات دقيقة، والإتاحة الكاملة للمعلومات المتعلِّقة بالثقافة والتراث، بالإضافة إلى رقمنة العمل الثقافي ككل.
- دعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد.
- دعم وتفعيل إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية والاهتمام بتسجيل العلامات التجارية للصناعات والمنتجات الثقافية.

- تبني أدوات غير تقليدية لرفع الوعي الثقافي باستخدام تكنولوجيا المعلومات لجميع الفئات والشرائح العمرية.
- دعم عمليات التحول للثقافة الرقمية لإتاحة المنتج الثقافي لقطاعات عريضة من المواطنين، بهدف الارتقاء بالذوق العام ودعم منظومة القيم الإيجابية.
- توفير البيئة الممكنة لتطبيق الأفكار الابتكارية لإتاحة المنتجات الثقافية في المناطق النائية والأكثر احتياجًا، تحقيقًا للعدالة الثقافية ومكافحة التطرف الفكري.
- تشجيع السياحة الداخلية كوسيلة لإثراء الحياة الثقافية، وترسيخ اعتزاز المواطنين بهويتهم ووحدتهم في ظل التنوّع الثقافي، والاستفادة من بيئة مصر المتنوعة في الأنشطة الرياضية المختلفة.
- مكافحة كل صور التعصّب والتطرّف الفكري بتعزيز ثقافة الاعتدال وسعة الأفق واحترام الاختلاف وعدم الخوف من التغيير ومكافحة كل صور التطرّف والتعصّب المعزّزة للعنف والإرهاب.
- تأهيل المنشآت الثقافية والرياضية بأشكالها المختلفة، بما يتناسب مع متطلبات ذوي الإعاقة في جميع المحافظات.
- إتاحة المنشآت الرياضية من مراكز وساحات ومدن رياضية واستادات بشكل متناسب مع الكثافات السكانية بشتى المناطق الجغرافية.
- اكتشاف الموهوبين والنابغين والمبدعين والمبتكرين ورعايتهم، بهدف بناء ثروة بشرية تكون مصدر قوة مضافة لمصر، يمكن أن تحقق الريادة والمنافسة إقليميًا وعالميًا في مختلف مجالات الإبداع العلمي والأدبي والفني والثقافي والرياضي.

العدالة الاجتماعية
والمساواة

العدالة الاجتماعية والمساواة

الهدف الثاني:
العدالة الإجتماعية والمساواة

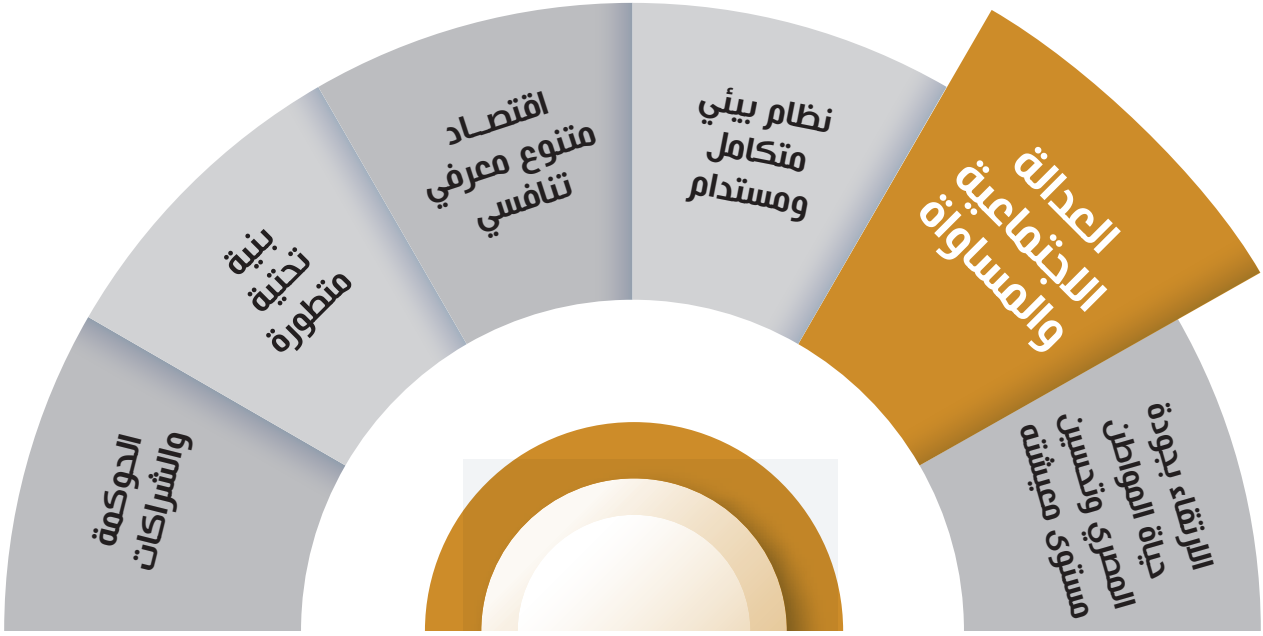

الأهداف العامة:

الروابط المباشرة بالأهـداف الأممية:

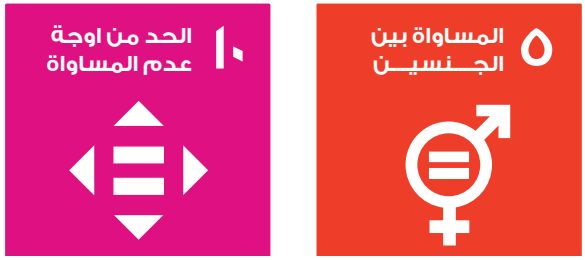

الروابط المباشرة بأجندة إفريقيا ٢٠٦٣:

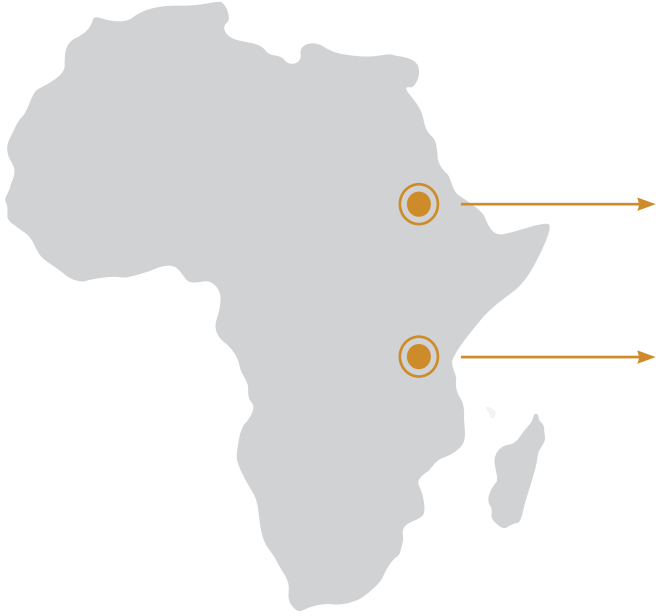

(١) إفريقيا مزدهرة ترتكز على النمو الشامل والتنمية المستدامة

(٦) أفريقيا تتولى شعوبها قيادة تنميتها وتعتمد على الطاقات التي تتوافر لدى الشعوب الأفريقية، ولاسيما المرأة والشباب وتحيط الأطفال برعايتها

مقدمة:

يرتبط تحقيق التنمية المستدامة في أي مجتمع بالنجاح في إنجاز الهدف الاستراتيجي «العدالة الاجتماعية والمساواة». ويقصد بالعدالة الاجتماعية التوزيع العادل للدخل الذي يُمكِّن المواطنين من تلبية احتياجاتهم المعيشية، والارتقاء في المواقع الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن تكافؤ الفرص وعدم تعرّض أي منهم للتمييز، سواء بسبب السن أو الجنس أو الإعاقة أو الدين أو البُعد الجغرافي.

ويكفل ذلك مبدأ المساواة الذي يفترض أن تكون كل الموارد والمنافع والخدمات العامة متاحة لجميع المواطنين، مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، علاوةً على التمتّع بكل الحقوق؛ كحق التعبير، والحق في العمل، والحقوق المدنية، كالملكية الخاصة وغيرها دون تمييز.

ويتضمن مفهوم «العدالة الاجتماعية والمساواة» كهدف استراتيجي في رؤية مصر ٢٠٣٠ فكرة تعزيز المواطنة الفعَّالة والمشاركة الإيجابية لجميع فئات المجتمع في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ليشمل الفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع التي تتطلب تمييزًا إيجابيًا لصالحها، مما يؤكّد تكامل الرؤية المصرية للتنمية المُستدامة مع القضايا الجوهرية التي يركّز عليها المنظور الأُممي لأهداف التنمية المستدامة، خاصةً الهدف الخامس «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات»، والهدف العاشر «الحدّ من عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها».

كما يرتبط هذا الهدف ارتباطًا وثيقًا بأجندة إفريقيا ٢٠٦٣ في الهدف الأول، الطموح الأول «إفريقيا مزدهرة ترتكز على النمو الشامل والتنمية المستدامة» والهدف الحادي عشر في الطموح الثالث «إفريقيا ذات الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون»، والهدفين السابع عشر والثامن عشر بالطموح السادس «قيادة المواطنين للتنمية من خلال المرأة والشباب». وكذلك في السياق القومي، فقد أكد الدستور المصري أن «الدولة تلتزم بتوفير سبل التكافل الاجتماعي، وتكافؤ الفرص بين الجميع، دون تمييز، بما يضمن الحياة الكريمة للمواطنين كافة»، بالإضافة إلى «المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

وتستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ سدَّ الفجوات التنموية، خاصةً في المناطق الريفية بوجه عام والوجه القبلي بوجه خاص، التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر، إلى جانب انخفاض مستويات التشغيل والدخل والإنفاق، وإمكانية النفاذ لخدمات التعليم والرعاية الصحية والثقافة والرياضة، مقارنة بمناطق الحضر. وتتجلَّى التفاوتات بين الفئات الاجتماعية في أن المرأة تعاني للحصول على فرصة عمل، وارتفاع معدلات أمّية الإناث وانخفاض حصتهنّ من الوصول إلى بعض الخدمات الاجتماعية مقارنة بالذكور.

وفي ما يتعلق بالأطفال فما زالت نسبة كبيرة منهم تواجه مشكلات الفقر بأنواعه المادي ومتعدد الأبعاد، سواء لكبر حجم أفراد الأسرة أو بسبب الزواج المبكر الذي ينتج عنه عدم قدرة تلك الأسر على تلبية احتياجات الطفل الأساسية، وما يترتب على ذلك من ضعف وأمراض مرتبطة بسوء التغذية، كالتقزّم والسمنة وغيرها.

أما بالنسبة للشباب، فنتيجة عدم ملاءمة مخرجات النظام التعليمي لاحتياجات سوق العمل بشكل مناسب، فإنهم يعانون من ارتفاع معدلات البطالة. وكذلك، يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة عددًا من التحديات في مجال التعليم، كانتشار الأمية بين صفوفهم لعدم توافر المدارس الملائمة لاحتياجاتهم، أو في مجال فُرص العمل، لغياب وظائف ملائمة تتناسب مع الأنواع المختلفة لإعاقتهم، وأيضًا في مجال التنقل، لصعوبة توفير وسائل المواصلات المجهَّزة لاحتياجاتهم أو الخدمات غير المؤهلة لمتطلباتهم.

وأخيرًا، يواجه كبار السن عدَّة عوائق للوصول إلى حقوقهم، من ضمنها الحصول على الخدمات العامة، وخدمات دور الرعاية الصحية والنفسية، بالإضافة إلى وجود عوائق تكنولوجية بسبب رقمنة أغلب المعاملات والخدمات.

ومما لا شكّ فيه أن التكامل بين الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة والسياسات والإصلاحات المُطبَّقة، والتي تعهدت الدولة بتحقيقها والوفاء بها، هو السبيل لسدِّ الفجوات التنموية في المناطق الجغرافية المختلفة وتقليل التفاوتات بين الفئات الاجتماعية، على الأخص بين الفئات الأكثر احتياجاً، وهي النساء والأطفال والشباب وذوو الإعاقة وكبار السن.

ويتَّسق تحقيق هذا الهدف مع الركائز الأساسية التي تحكم رؤية مصر ٢٠٣٠ في أنه يضع «الإنسان محور التنمية» في جميع ما يقدَّم للنهوض بمستوى معيشة كل المصريين في جميع المناطق الجغرافية، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ «تحقيق العدالة والإتاحة» الذي يعمل على تهيئة فرص متساوية للجميع في الحقوق والخدمات العامة، وكذلك «تعزيز المرونة والقدرة على التكيّف» الذي يتيح القدرة على التأقلم وتطويع برامج الحماية الاجتماعية لخدمة المواطنين، ومبدأ «تحقيق الاستدامة» الذي يؤكد ضرورة تمتّع كل فئات المجتمع بالموارد الطبيعية، مع الحفاظ على احتياجات الأجيال القادمة.

يساعد على تحقيق هذا الهدف عددٌ من المُمكنات، فيدعم «توفير التمويل» الموارد المالية اللازمة للتمكين الاقتصادي لجميع الفئات الأكثر احتياجاً، ويسهم «تعزيز التحول الرقمي» في تسهيل وصول الخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين منظومة الدعم خصوصًا فيما يرتبط بالاستهداف وتعزيز قنوات الاتصال بين جميع الفئات المجتمعية. كذلك تساعد «البيئة التشريعية والمؤسسية الداعمة» على تفعيل القوانين والاستراتيجيات اللازمة لتعزيز المشاركة الفعالة لكل الفئات وضمان حقوقهم. وتُسهم «منظومة القيم الثقافية المساندة» في نشر الوعي بالقيم التي تحضّ على التسامح وتقبّل الآخر واحترامه ونبذ التنمّر والتمييز والاستعلاء بجميع صوره، بالإضافة إلى تصحيح المفاهيم المجتمعية الخاطئة المُتعلِّقة بالمرأة والزواج المبكر في بعض المناطق، لاسيما في القرى. وأخيرًا فإن «ضبط الزيادة السكانية» يساعد على تعظيم الاستفادة من ثمار التنمية.

ويتحقَّق الهدف الاستراتيجي «العدالة الاجتماعية والمساواة» من خلال أربعة أهداف عامة تتمثل في: «توفير الحماية الاجتماعية» و«الحدّ من الفجوة بين الجنسين» و«الإدماج وتكافؤ الفرص» و«تعزيز التنمية المكانية والمحلية». ويندرج تحت كل هدف مجموعة من المستهدفات، والسياسات التمكينية اللازمة لتحقيقها، بالإضافة إلى المؤشرات الكمية لمتابعة الأداء وتقييمها.

١- توفير الحماية الاجتماعية

يمثّل «توفير الحماية الاجتماعية» مجموعة من السياسات تُوجَّه لمساعدة الرجال والنساء والأطفال على الوصول إلى/أو الحفاظ على مستوى معيشي لائق وصحة جيدة طوال حياتهم.

وتتضمَّن هذه السياسات ثلاثة عناصر:

١-التأمين الاجتماعي والصحي، الذي يخفف من المخاطر المرتبطة بالبطالة واعتلال الصحة والإعاقة والإصابات المرتبطة بالعمل والشيخوخة، مثل التأمين الصحي أو التأمين ضد البطالة،

٢-شبكات الأمان الاجتماعي، التي من خلالها يُحوَّل الدعم -النقدي أو العيني- إلى الأفراد أو الأُسر التي تعاني من الفقر،

٣-تدخلات سوق العمل، التي تهدف إلى عمل برامج لتعزيز التشغيل الفعّال في أسواق العمل وحماية العمال.

ويرتبط تحقيق العدالة بوجود شبكة متكاملة من برامج الحماية الاجتماعية، تتعامل مع فئات المجتمع الأكثر احتياجًا والتي تعاني من الفقر لأسباب متعددة، فتُسهم في رفع المستوى الاقتصادي للأسر الفقيرة، وكذلك حماية الفئات الأخرى من التقلّبات والصدمات المفاجئة. ومن هنا تنبع أهمية برامج الحماية الاجتماعية للحدّ من عدم المساواة وتعزيز التماسك والسلم الاجتماعي، خاصةً في الأجل القصير وعند حدوث صدمات مفاجئة.

الوضع الراهن:

بالنظر إلى الوضع الراهن لبرامج الحماية الاجتماعية، بلغت قيمة الإنفاق الإجمالي على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ٣٤٣ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ بنسبة تصل إلى ١٩٪ من إجمالي الإنفاق، مما يعكس الاهتمام بزيادة تمويل تلك البرامج بمفهومها الشامل. وقد راجعت الدولة -خلال الأعوام الأخيرة- نُظم التأمين الصحي والاجتماعي، لتلافي مواطن القصور في النظامين وتوسيع مظلّة الحماية لتشمل فئات أكثر. ففي مجال التأمين الصحي، صدر قانون نظام التأمين الصحي الشامل عام ٢٠١٨، كنظام تكافلي اجتماعي يقدّم الخدمة الصحية للجميع دون تمييز، وتتكفل فيه الدولة بغير القادرين، وتلاه عام ٢٠١٩، إصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات بمميزاته الجديدة من ناحية الحدّ الأدنى للمعاش، وضبط العلاقة بين قيمة المعاش ومعدّلات التضخم، واستحقاق بدل البطالة، والحوافز التشجيعية للتأمين على العمالة غير المنتظمة، والرفع التدريجي لسن التقاعد، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الدولة شهادات أمان للعمالة غير المنتظمة لتوفّر الحماية الاجتماعية لهم ولأسرهم حال العجز أو الوفاة، كحل مؤقت لحين إصدار القانون المنظم.

كما اتَخذت الدولة عددًا من الإجراءات في مجال تطوير شبكات الأمان الاجتماعي وتحسينها، تتمثل في منظومة دعم الغذاء، والدعم النقدي الموجه، والإسكان الاجتماعي، وبرامج التغذية المدرسية، ورغم ذلك، تتمثل أبرز التحديات في عدم كفاية الموارد المالية لتغطية شبكات الأمان الاجتماعي في ظل زيادة أعداد الفقراء ومعدلاتهم، ومحدودية القدرات البشرية واللوجستية للمؤسسات القائمة على الحماية الاجتماعية للوصول إلى جميع المستفيدين، ومتابعتهم، وعدم ربط الدعم النقدي بقيم التضخم، مما يؤدي إلى الانخفاض التدريجي لقيمة المساعدات الحقيقية.

ومن ثمَّ، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى توسيع نطاق شبكات الحماية الاجتماعية وتغطيتها، وزيادة مستويات الاستفادة منها، وتحسين آليات الاستهداف والترتيبات المؤسسية المتعلقة بها لتعزيز فاعليتها.

سُبل تحقيق الهدف:

- توفير قواعد بيانات إلكترونية دقيقة عن الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع، لرصد أوضاعها وتطوّرها، ثم تصميم السياسات بما يكفل زيادة فاعلية البرامج وتحسين عملية الاستهداف.

- العمل على رفع القيم الحقيقية من المساعدات لكل مستفيد/أسرة، أو على أقل تقدير ثباتها، ويعتبر خفض معدلات النمو السكاني والاهتمام بالخروج من برامج الدعم من العوامل الداعمة لهذا التوجه.

- توسيع نطاق تغطية برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة في مصر، مع التركيز على المرأة المعيلة تحت خط الفقر، وريف الوجه القبلي.

- تحقيق الاستدامة لبرامج الحماية الاجتماعية، بتدريب المستفيدين وتأهيلهم، مع التوسع في برامج التحويلات النقدية المشروطة، بما يسهم في تخفيف العبء على شبكات الأمان الاجتماعي.

- توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي، بتشجيع القوى العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على الاشتراك في نظم الضمان الاجتماعي، وتوفير الحماية ضد مخاطر الشيخوخة والإعاقة والبطالة، وغيرها.

- تعميم بطاقات الغذاء والرعاية الصحية للأطفال منذ الولادة، وتوسيع نطاق الوجبة المدرسية ورفع قيمتها الغذائية، لتخفيض نسبة الأطفال الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

- تعزيز الشراكات بين جميع الأطراف المعنية بحقوق الطفل، ودعم آلية حماية الأطفال لتوفير الحماية للأطفال المعرضين للخطر.

- تعزيز الشراكات المؤسسية بين المحليات والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية في وضع الخريطة التنموية لكل محافظة، والتوافق على توزيع الأدوار والمسئوليات وتكاملها لضمان نجاح هذه الشراكات.

٢- الحدّ من الفجوة بين الجنسين

إن تحقيق العدالة الاجتماعية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق المساواة بين الجنسين، ودعم تكافؤ الفرص، وتعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية، ومن ثمَّ تمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، ويتضمن ذلك القضاء على جميع صور التمييز والعنف ضد المرأة، بالإضافة إلى تعزيز حق المرأة في التعلم، والحصول على خدمات الرعاية الصحية والعمل والمشاركة السياسية.

الوضع الراهن :

تشير دراسة أوضاع النساء إلى وجود فجوة بين مشاركة المرأة والرجل في عديد من أوجه الحياة، لاسيما الاقتصادية. ويتّضح ذلك من خلال تدنّي معدّل مشاركة المرأة في قوة العمل إذ بلغت ١٣,٥٪ عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، كما أن معدل البطالة بين النساء الذي بلغت نسبته ١٥,٢٪ يزيد بقدر ملحوظ على نظيره بين الذكور ٥,٨٪ [١٩]. وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت للمرأة في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ على بعض الأصعدة، لاسيما التعليم والرعاية الصحية ومعدلات الحياة المتوقعة والتمكين السياسي، فإن الفجوة الاقتصادية ما زالت دون تغيير، وفقًا لمعظم المؤشرات التي تقيس عدم المساواة بين الجنسين.

فقد أظهر مؤشر الفجوة بين الجنسين الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢١، أن مصر جاءت في المركز ١٢٩ من ضمن ١٥٦ دولة، بالمقارنة بالمركز ١٣٤ من ١٥٣ دولة لعام ٢٠٢٠. وقد وصل ترتيب مصر في مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية عام ٢٠٢١ إلى ١٤٦، مقارنة بالترتيب ١٤٠ عام ٢٠٢٠. ويرجع تدنّي مشاركة المرأة في سوق العمل لاسيما في القطاع الخاص إلى عدّة أسباب على رأسها الأعراف والقيم الاجتماعية، ونقص مرافق رعاية الأطفال، وعدم ملاءمة وسائل النقل والمواصلات، والعنف ضد المرأة، وعدم التوافق بين مُخرجات التعليم ونواتجه واحتياجات سوق العمل.

---

[١٩] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي ما يتعلّق بالتعليم، على الرغم من تحقيق بعض المكاسب في هذا الصدد، ما زالت الإناث يعانين من ارتفاع نسب الأمّية مقارنة بالذكور، خاصةً في ريف الوجه القبلي، حيث تبلغ نسبة الأمّية ٣٠,٨٪ بين الإناث فوق عشر سنوات، مقابل ٢١,١٪ للذكور عام ٢٠١٧.[٢٠]

أما بالنسبة للرعاية الصحية، فتتمثّل التحدّيات الأساسية في عدم توافر بعض خدمات الرعاية الصحية بالمناطق الريفية، بالإضافة إلى قضايا ختان الإناث وتأثير الزواج المبكر في الصحة الجسدية والنفسية للمرأة، وفي ما يتعلق بالختان، ورغم تراجع النسبة من ٢١٪ في الفئة العمرية من (٠ - ١٩ سنة) عام ٢٠١٤ إلى ١٤٪ عام ٢٠٢١ وفقًا للمسح الصحي للأسرة المصرية، فإنه لا يزال يعدّ تحدّيًا ثقافيًا، وتشير نتائج تعداد مصر ٢٠١٧ إلى أن ٠,٦٪ من حالات الزواج لإناث لم يبلغن السن القانونية، وأن ٦١,٥٪ من هذه الزيجات في الريف، وتزداد النسبة في المحافظات الأكثر فقرًا. [٢١]

ومن ثمَّ تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى الحدِّ من الفجوة بين الجنسين، إذ تسعى إلى تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، مع التركيز على المشاركة في سوق العمل، وزيادة التمكين السياسي لها، بالإضافة إلى تخفيض معدلات أمّية الإناث، وتوفير الرعاية الصحية للمرأة، خاصةً في المناطق الريفية.

[٢٠] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

[٢١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

سُبل تحقيق الهدف:

- زيادة الوعي بمخاطر التمييز النوعي ضد المرأة، وتغيير المفاهيم الثقافية السلبية السائدة عنها، والتصورات ذات الصلة بكثرة الإنجاب والزواج المبكر وعدم استكمال تعليم الفتيات في كثير من مناطق مصر.
- تسهيل حصول المرأة على فُرص العمل، وتعزيز آليات العمل من المنزل وساعات العمل المرنة، وتطوير مدونًات السلوك، بالتعاون مع القطاع الخاص، لتوفير بيئة عمل آمنة لها خالية من جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.
- تنمية اقتصاد الرعاية باعتباره مُمَكّن لعمل المرأة، إذ يخلق فرص عمل جديدة لها، ويسمح بتحقيق التوازن بين دورها الإنتاجي ودورها الاجتماعي.
- توفير التمويل للمرأة بأقل الشروط والضمانات، لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتوعية المالية ببرامج الشمول المالي للسيدات في المناطق الريفية والنائية.
- توفير الدعم الفني للمرأة في مجال ريادة الأعمال، وتوفير حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- التوسّع في برامج التدريب التحويلي لرفع مهارات المرأة في الصناعات المطلوبة بسوق العمل، وكذلك في المجالات التكنولوجية والرقمنة بما يزيد من فرص حصول المرأة على وظائف المستقبل.
- تعزيز مشاركة المرأة في آليات صنع القرار، سواء على مستوى الإدارة المركزية أو وحدات الإدارة المحلية.
- تطوير مراكز استضافة النساء، لحمايتهن من جميع ممارسات العنف والإساءة.
- القضاء على الممارسات الضارة بالفتيات (ختان الإناث وزواج الأطفال) من خلال تفعيل القوانين ورفع الوعي في جميع المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية.
- توفير الرعاية الصحية للمرأة في أثناء الحمل، وزيادة التوعية بأهمية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.
- تعزيز الإعلام الجيّد والفعال بخصوص الإجراءات المحفِّزة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية للقضاء على الفجوة النوعية وتعزيز تمكين المرأة.

٣- الإدماج وتكافؤ الفرص

يمثِّل الإدماج وتكافؤ الفرص شرطًا رئيساً لتحقيق العدالة والأمن الاجتماعي، ويقصد بهما الإنصاف وعدم التمييز في توفير الفرص لجميع المواطنين بمختلف المجالات، بما يكفل أن يكون المعيار الوحيد للحراك الاجتماعي والاقتصادي هو الجدارة والاستحقاق، ومن ثمَّ إحداث تحوّل في المجتمع تجاه مزيد من الإدماج ودافع أكبر لمزيد من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خاصةً لشرائح من الفئات الأكثر احتياجاً، سواء كانوا من النساء أو الأطفال أو الشباب أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو كبار السن. ويشمل تكافؤ الفرص حصول هذه الفئات على حقوقهم في الحياة الكريمة والصحة والتعليم والعمل دون تمييز.

الوضع الراهن :

على الرغم من أن العقدين الأخيرين شهدا تقدمًا في بعض المؤشرات مثل الحدِّ من وفيات الأطفال والنفاذ للتعليم الأساسي والحدِّ من فجوة النوع في الالتحاق بالتعليم، ما زال بعض المؤشرات يدلّ على وجود تحدّيات أمام تلبية حقوق الأطفال، كالمعدل المنخفض للقيد الإجمالي في مرحلة التعليم قبل الابتدائي، والذي بلغ نحو ٢٨,٥٪ في ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، مما يعني أن أكثر من ثلثي الأطفال في سن ٤-٥ سنوات لا يتمتعون بحقهم في التعليم المبكر[٢٢] . أما بالنسبة للشباب، فتعاني هذه الفئة من معدلات بطالة مرتفعة، إذ يصل معدل البطالة في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة إلى ١٥٪ مقابل ٧,٤٪ على المستوى القومي عام ٢٠٢١ [٢٣]. وترجع مشكلة ارتفاع معدلات بطالة الشباب إلى عدم ملاءمة مُخرجات النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل، وتقلّص الوظائف في الحكومة والقطاع العام منذ منتصف الثمانينيات.

[٢٢] تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١.

[٢٣] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وأخيرًا، فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة فإنهم يعانون من عدم توافر المدارس الملائمة، ومن ثمَّ انتشار الأمّية بين صفوفهم، أما على مستوى العمل، فغالبيتهم يعانون من البطالة الجبرية، ولا يحصلون على فرص عمل مناسبة، بالإضافة إلى تدنّي رواتبهم وأجورهم مقارنة بزملائهم الأصحّاء. كما أن ضعف توافر احتياجات ذوي الإعاقة في الطرق والمرافق العامة بالمواصفات المحددة يُشكِّل معوقًا لحقهم في الحركة والتنقل.

وتهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى الحدِّ من هذه التفاوتات وتمكين جميع فئات المجتمع -اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا- إذ تستهدف تخفيض نسبة أمّية الإناث والذكور، وتخفيض نسبة البطالة بين الشباب، وحماية الأطفال وضمان حقوقهم في التغذية السليمة، والتعليم، والرعاية الصحية، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وتقديم خدمات الرعاية اللازمة لكبار السن.

سُبل تحقيق الهدف:

- العمل على توزيع المدارس جغرافيًا بصورة تتناسب مع عدد الأطفال في سن التعليم، وتوفير تغذية صحية لأطفال المدارس.
- الاهتمام بتغذية الأطفال وصحتهم، بتطوير آليات الكشف المبكر عن الأمراض المتعلقة بسوء التغذية والتقزّم والسمنة، وتوعية آبائهم وأمّهاتهم بأساليب التغذية السليمة.
- حماية الأطفال بلا مأوى وتأهيلهم، والشراكة مع الجمعيات الأهلية لرعاية الفئات فاقدي الرعاية من الأيتام.
- دعم حقوق الأطفال والمراهقين ومراعاة مصالحهم في جميع القرارات الخاصة بهم.
- تسهيل وصول ذوي الإعاقة إلى الأماكن العامة والمرافق، وتأهيل الخدمات لتيسير حركتهم بوسائل النقل في المناطق الحضرية والريفية، لتتلاءم مع متطلباتهم.
- تيسير استخراج البطاقات الذكية للخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، وحصولهم على الخدمات المصرفية.
- توفير جميع الخدمات التأهيلية، والتدريبية، والتعليمية، والصحية للأشخاص ذوي الإعاقة بسهولة.
- توعية الأُسر بسُبل الكشف المبكر عن الإعاقات، وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة نفسيًا واجتماعيًا وثقافيًا وجسمانيًا للاندماج في المجتمع، واستيعابهم في النظام التعليمي وداخل المنظومة الثقافية، وتوفير فرص عمل ملائمة لهم تتناسب مع إعاقاتهم الحركية أو الذهنية.
- تعميق آليات المشاركة السياسية للشباب وجميع الفئات الاجتماعية، وتشجيع الشباب على العمل الجماعي والتطوعي لخدمة المجتمع.
- زيادة إتاحة خدمات أمراض الشيخوخة والخدمات المقدمة للمسنين، مع تحسين خدماتهم الصحية والطب الوقائي.

٤- تعزيز التنمية المكانية والمحلية

تحقيق التنمية المكانية والمحلية يعدّ إحدى ركائز العدالة الاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال سدِّ الفجوات التنموية الجغرافية، خاصةً في المناطق الريفية والحدودية، عبر استهداف الفئات ذات الدخل المحدود وتمكين المجتمعات اقتصاديًا واجتماعيًا، وتهيئة البيئة المحلية لإحداث التنمية وفق معايير وأسس ترتكز على الإنتاجية والاستدامة، للحدِّ من التفاوتات بين المناطق المختلفة. وتتضمَّن التنمية المكانية والمحلية إتاحة جودة الخدمات الأساسية وتحسينها في جميع الأقاليم والمحافظات، خصوصًا في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل وزيادة الفرص الاستثمارية بالمناطق الأكثر احتياجاً.

الوضع الراهن :

يرتبط التفاوت وعدم المساواة في مصر بمناطق جغرافية بعينها، خاصةً في الريف، وعلى وجه التحديد ريف الوجه القبلي. فإذا كانت نسبة الفقر في مصر تبلغ نحو ٢٩,٧٪ في ٢٠١٩/٢٠٢٠، فإنها ترتفع في ريف الوجه القبلي لتصل إلى ٤٨,٢٪ [٢٤]، وجدير بالذكر أن الجوانب الأساسية التي تحتاج إلى معالجة جذرية في هذه المناطق الجغرافية ترتبط بثلاثة حقوق أساسية: الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في العمل، بالإضافة إلى التفاوتات بين نصيب الفرد من الاستثمار العام في المحافظات المختلفة، وعليه، فإن معالجة جوانب القصور ذات الصلة بمدى تغطية الخدمات الاجتماعية وتوزيع الاستثمارات العامة، سوف يؤدي إلى زيادة قدرة الفئات المجتمعية في هذه المناطق على التمتع بحقوق إضافية أخرى ذات علاقة وطيدة، مثل الحق في المشاركة دون أي تفرقة بين المحافظات المختلفة.

[٢٤] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومما لا شكّ فيه أنه يوجد تفاوت واضح بين الريف والحضر في القدرة على النفاذ إلى الخدمات التعليمية والصحية، ومستويات الدخل والثروة ومعدَّلات التشغيل والمؤشرات التي تعكس المساواة بين الجنسين، ويعتبر الوضع التنموي في ريف الوجه القبلي الأسوأ بين المناطق الجغرافية في مصر من ناحية عدم التكافؤ في الفرص، ومحدودية المشروعات الاستثمارية المتاحة، والتي تنعكس على خلق الوظائف عالية المردود، ويتجلَّى ذلك في التفاوت الواضح بين مستوى دخل الأسرة السنوي بالريف والحضر، إذ بلغ ٥٩,٧ ألف جنيه في الريف، في مقابل ٨٠,٩ ألف جنيه في الحضر عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.[٢٥]

بالإضافة إلى ذلك، تعاني المناطق الريفية من نقص الموارد البشرية المؤهلة، لضعف المؤسسات التعليمية، وانخفاض كفاءة المؤسسات التي تقدِّم الخدمات الأساسية، خاصةً في مجالي التعليم والصحة، بالإضافة إلى عدم المساواة في جودة الحياة التي تقلّ في المناطق الريفية، لاسيما فيما يتعلق بسهولة الوصول إلى الخدمات المختلفة.

وتهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى تحقيق العدالة المكانية وخفض الفجوات الجغرافية وتمكين المجتمعات المحلية اقتصاديًا واجتماعيًا، وإتاحة الخدمات الأساسية بجميع المناطق الجغرافية، لإحداث تنمية حقيقية في المجتمع.

[٢٥] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

سُبل تحقيق الهدف:

- زيادة الفرص الاستثمارية في المناطق الأكثر احتياجاً والمحافظات الحدودية.
- تقليص الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة في مصر، إيمانًا بمبدأ العدالة في المسيرة التنموية.
- تحقيق العدالة في توزيع الإنفاق العام بجميع أنحاء مصر، لضمان توافر الموارد الكافية لتحسين التعليم والرعاية الصحية في كل مناطق الجمهورية.
- تحفيز القطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المُولِّدة لفرص عمل في المناطق الريفية التي تنعكس على خلق الوظائف عالية المردود، خاصةً في المجالات الصناعية والسياحية، ودمج البعد البيئي وفقًا لطبيعة كل محافظة، بما يضمن استدامة استخدام الموارد المحلية ويزيد تنافسيتها.
- العمل على جعل المناطق الريفية جاذبة للسكان، لتفادي ظاهرة الهجرة غير النظامية والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر.
- رفع كفاءة المؤسسات التي تقدِّم الخدمات الأساسية في المناطق الريفية، خاصةً في التعليم والصحة، لإعداد الكوادر المؤهلة التي تقوم بدور في تنمية بيئتها المحلية.
- تطبيق اللامركزية بجميع أبعادها، وتشجيع التكامل بين المحافظات، وفقًا للميزات التنافسية المتوافرة بكل محافظة.
- توفير الخدمات من دور ثقافة ومراكز شبابية ورياضية في جميع المحافظات.

نظـــام بيئـي
متكامل ومستدام

نظـــام بيئـي
متكامل ومستدام

الهدف الثالث:
نظام بيئي متكامل ومستدام

الأهداف العامة:

الروابط المباشرة بالأهـداف الأممية:

الروابط المباشرة بأجندة إفريقيا ٢٠٦٣:

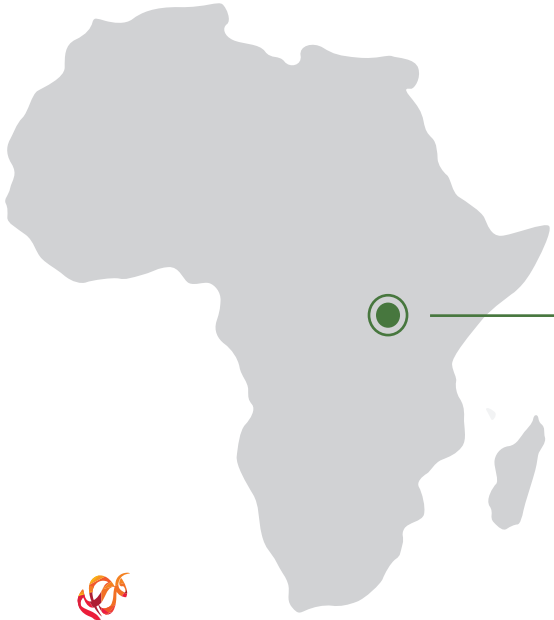

(١) إفريقيا مزدهرة ترتكز على النمو الشامل والتنمية المستدامة

مقدمة:

يرتبط الهدف الاستراتيجي الثالث «نظام بيئي متكامل ومُستدَام» بأهمية المحافظة على حقوق الأجيال القادمة في الخيرات ذاتها، في ضوء اهتمام مصر والعالم بقضية حماية النظم البيئية واستدامتها وتكاملها.

وتدرك رؤية مصر ٢٠٣٠ أن الهوية المصرية ارتبطت منذ قديم الأزل بمختلف النظم البيئية المحلية، إذ شكَّلت موارد مصر الطبيعية حجر الأساس للتنمية والنمو الحضاري، فكان نهر النيل والبحران؛ المتوسط والأحمر، والأودية والجبال وما على الأرض وفي باطنها من ثروات وكائنات حية والمناخ، مصدرًا للرزق والرخاء والحضارة على مرّ العصور.

ويعكس هدف «نظام بيئي متكامل ومستدام» النمطَ التنموي العالمي الذي يدعو إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية بتنوُّعها البيئي والبيولوجي، وينادي بالحدِّ من الاستخدام الجائر، كما يُنبّه إلى تبعات الاستهلاك غير المستدام المصاحب لعملية التنمية في قطاعات مثل الزراعة والصيد والتعدين والسياحة والنقل، والتي ازدادت مع تزايد الإنتاج ودخول التكنولوجيا، وما ترتَّب على ذلك من تلوّث للهواء والماء والتربة، والأضرار التي لحقت بجميع الكائنات.

وفي هذا الصدد، يرتبط هذا الهدف ارتباطًا وثيقًا بأهداف التنمية المُستدامة من المنظور الأُممي ويتكامل معها، إذ يراعي حماية البيئة والموارد الطبيعية من أي عوامل تؤدي إلى استنزافها أو نضوبها، وزيادة الاعتماد على الموارد البديلة المتجددة، فيتواكب مع الهدف الثاني «القضاء التام على الجوع»، والهدف السادس «المياه النظيفة والنظافة الصحية»، والهدف السابع «طاقة نظيفة بأسعار مقبولة»، والهدف الحادي عشر «مدن ومجتمعات محلية ومستدامة»، والثاني عشر «الاستهلاك والإنتاج المسؤولان»، والثالث عشر «العمل المناخي»، والرابع عشر «الحياة تحت الماء»، والخامس عشر «الحياة في البر»، كما يتَّسق مع الهدفين السادس والسابع بالطموح الأول من أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ «إفريقيا مزدهرة ترتكز على النمو الشامل والتنمية المُستدامة»، ويعكس في السياق القومي ما يدعم سياسة مصر البيئية التي يحميها الدستور المصري، وتأتي ضمن أولوياتها «لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يكفل تحقيق التنمية المُستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها».

ومن ثمَّ تتفق الرؤى الدولية والإقليمية والوطنية على محورية الإدارة المُستدامة للنُظم البيئية والموارد الطبيعية، وهو ما يظهر جليًا في مواقف مصر كطرفٍ في عديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة ومكافحة التغيّرات المناخية والالتزامات الناتجة عن تلك الاتفاقيات.

ومما أكَّد ضرورة تناول هذا الهدف ضمن أجندة التنمية عددٌ من العوامل، مثل: تسارع النمو السكاني وما صاحبه من ضغط متزايد على الموارد الطبيعية والتدهور البيئي، تزايد آثار تغيّر المناخ وما تكبَّدته النظم البيئية المختلفة من أضرار، تطوّر التقنيات والابتكارات الحديثة والعلوم بما يسمح برفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية واستدامتها، ظهور الكوارث الطبيعية والأوبئة مثل جائحة كوفيد-١٩ والتي برهنتْ على الحاجة المُلحَّة إلى الصمود والمرونة وحماية القطاعات والبيئات الأكثر عُرضة للمخاطر.

تستند رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق هذا الهدف على الركائز الأساسية المتمثِّلة في أن «الإنسان محور التنمية» من ناحية مراعاة البيئة المحيطة بالمواطن المصري في جميع صورها، و«تحقيق العدالة والإتاحة» بضمان انتفاع جميع المواطنين وكذلك عبر الأجيال بثمار العملية التنموية، و«تعزيز المرونة والقدرة على التكيّف» بإدراك أهمية سرعة التعامل والقدرة على معالجة أي متغيّرات طارئة بشكل عاجل أو مفاجئ، وكذلك «تحقيق الاستدامة» التي تدعم مسار النمو الاقتصادي في ظل المحافظة على الموارد الطبيعية وصونها والاستخدام الأمثل لها.

ويساعد على تحقيق هذا الهدف عددٌ من المُمكنات التي تطرحها الرؤية، ومن أبرزها «توفير التمويل» من خلال منظومة السياسات التحفيزية الموجَّهة للقطاع الخاص لعمليات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، مع زيادة القيمة المضافة بتبنّي الأنماط الاقتصادية، مثل الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر، وأيضًا «تحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار» بتطويع الأدوات العلمية الحديثة والتدريب والتأهيل لتحسين المنتجات البيئية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، و«تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة» لصياغة التشريعات اللازمة لرفع كفاءة إدارة الموارد الطبيعية، وتطبيق وسائل الرقابة الملائمة لترشيد الاستخدام، بما يتوافق مع المعايير العالمية، بل ويرتبط أيضًا بممكَّن «إنتاج البيانات وإتاحتها» من خلال القدرة على تحليل البيانات التاريخية وعمل سيناريوهات مستقبلية تعتمد عليها خطط الدولة.

ويتحقق الهدف الاستراتيجي «نظام بيئي متكامل ومستدام» من خلال أربعة أهداف عامة تتمثل في: «مواجهة تحدّيات تغيّر المناخ»، «استدامة الموارد الطبيعية»، «المحافظة على التنوع البيولوجي واستدامة النظم الإيكولوجية»، «إدارة المخلفات»، وتندرج تحت كل هدف مجموعةٌ من المُستهدفات والسياسات التمكينية اللازمة لتحقيق هذه المُستهدفات، بالإضافة إلى المؤشّرات الكمّية لمتابعة الأداء وتقييمه.

١- مواجهة تحدّيات تغيّر المناخ

يشير مفهوم تغيّر المناخ إلى التحوّل في الظواهر الجوية العالمية المرتبطة بالارتفاع في متوسط درجات الحرارة، بالإضافة إلى التغيّر في التوزيع الإحصائي لأنماط الطقس.

وقد أَوْلَتْ المنظمات الدولية أهميةً كبرى لقضايا تغيّر المناخ، لما لها من تداعيات تنموية بالغة تؤثر في شتى مناحي الحياة، فتتمثَّل تبعات ظاهرة تغيّر المناخ في زيادة وتيرة الأحداث الجوية المتطرفة extreme weather events، بما في ذلك تغيّر معدلات الأمطار، وزيادة حدّة العواصف والأعاصير ومعدّلات حدوثها، وموجات الجفاف والفيضانات، وتذبذب معدّلات الأمطار، بما يؤثر في توافر الموارد المائية، وارتفاع مستويات سطح البحار، وغرق أجزاء شاسعة من المناطق الساحلية، والتصحّر، بالإضافة إلى الأثر السلبي لظاهرة تغيّر المناخ في التنوع البيولوجي، ومن ثمَّ الاتزان البيئي.

ويقترن تغيّر المناخ بعديدٍ من الآثار الوخيمة في القطاعات الاقتصادية على المدى القصير، نتيجة زيادة تواتر الظواهر الجوّية الحادة وما تسببه من خسائر بشرية ومادية، وعلى المدى المتوسط والطويل مثل تغيّر خريطة مناطق الإنتاج الزراعي في العالم، والتأثير في الثروة الحيوانية ومصادر الغذاء والمياه، وانخفاض معدّلات السياحة وغرق الأراضي المنخفضة وما يترتَّب عليها من بطالة وفقدان فرص العمل، إلى جانب الآثار الأخرى الصحية، ومنها انتشار الأوبئة والأمراض التي تؤثّر في الإنتاجية.

الوضع الراهن:

تُعتبر مصر من أكثر الدول تعرّضًا لمخاطر التغيّرات المناخية نظرًا إلى ظروفها الجغرافية التي تجعلها تقع في حزام المناطق القاحلة، إذ تعتمد بشكل شبه كامل على مياه النيل بسبب ندرة الأمطار، إلى جانب تركز السكان في دلتا النيل المُهدَّدة بغمر مياه البحر المتوسط للأجزاء الشمالية منها، إذ تُعدّ الأكثر تضررًا من زيادة الاحترار العالمي نتيجة ارتفاع درجة الحرارة في كوكب الأرض، ومن ثمَّ تهديد الارتفاع النسبي في مستوى سطح البحار. لذا يقترن التغيّر المناخي بعدد من التحدّيات، أبرزها زيادة حدّة موجات الحرارة والبرودة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة، إلى جانب تحدّيات الفجوة الغذائية والفجوة المائية.

وفي ما يخص الفجوة الغذائية، يُلاحَظ أنه من المقدّر أن تؤدّي التغيّرات المناخية إلى نقص في إنتاجية المحاصيل الرئيسية لأسباب عدّة مرتبطة بالظواهر الجوية الحادة، وبنوعية المحاصيل والعوامل البيئية المتفاعلة معها، وكذلك تغيّر النطاقات الزراعية البيئية.

أما بالنسبة للفجوة المائية، فارتفاع درجة الحرارة يزيد البخر، مما يُقلّل من كمية المياه المتاحة ويزيد من احتياجات الري، كما أنه من المتوقع أن تؤدِّي التغيّرات المناخية إلى تغييرات في مصادر المياه، لانخفاض الإيراد المطري وتأثير ارتفاع مستوى سطح البحر في خزانات المياه الجوفية بمناطق دلتا النيل، مما يزيد ملوحتها ويجعلها غير صالحة للاستخدام، إلى جانب توجّه بعض دول منبع نهر النيل لإقامة سدود على مجرى النهر، مما يزيد من تأثيراتها في تغيّر أنماط تدفّق حصة المياه وحجمها في مصر كدولة مصبٍّ، بما ينعكس بالسلب على إمدادات المياه للأغراض المختلفة (الزراعة- الشرب- الصناعة...)، ويمثل تهديدًا كبيرًا لأمنها القومي. وتجدر الإشارة هنا إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة في مصر إلى ٥٩٩ مترًا مكعبًا سنويًا في عام ٢٠١٧ لنحو ٩٥ مليون نسمة [٢٦]، وهو ما يقرب من ٥٠٪ دون المعايير الدولية، وما يضع مصر تحت مستوى الفقر المائي.

وقد شهد ملف تغيّر المناخ اهتمامًا كبيرًا، إذ أُنشِيء المجلس الوطني لتغيّر المناخ برئاسة رئيس مجلس الوزراء، بالإضافة إلى إطلاق مصر عام ٢٠٢١ الاستراتيجية الوطنية لتغيّر المناخ ٢٠٥٠ والتي تعدّ الإطار الحاكم لاتِّخاذ الخطوات اللازمة لمكافحة الآثار السلبية لتغيّر المناخ.

لذا وضعت رؤية مصر٢٠٣٠ مواجهة الآثار المحتملة للتغيّرات المناخية والتكيّف معها ضمن أولوياتها، سواء في اتّخاذ التدابير اللازمة، أو توفير خدمات النظم الإيكولوجية وآليات التمويل للرصد والتصدّي لتخفيض تأثيرها في الموارد الطبيعية والمناطق الساحلية والتنوع البيولوجي.

[٢٦] وزارة الموارد المائية والري.

سُبل تحقيق الهدف:

- دعم التطوير المؤسسي وبناء القدرات والخبرات الفنية في مجال التغيّرات المناخية، ورفع كفاءة استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتنمية الكوادر والخبرات الفنية في إدارات البيئة بالمحافظات.
- وضع برنامج قومي للحدِّ من غازات الاحتباس الحراري، يتضمَّن خطط الرصد والمراقبة للتأكد من توافق المصانع ومحطات الطاقة مع المعايير المنصوص عليها.
- وضع برنامج قومي لرصد آثار الظواهر الجوية الحادة والتأثيرات السلبية في القطاعات المهدّدة بالتغيرات المناخية، مثل السواحل والموارد المائية والزراعة والمجتمعات العمرانية.
- تحديث مستمرّ للتشريعات والمعايير البيئية، بما يتلاءم مع المستجدات والالتزامات تجاه الاتفاقات البيئية الدولية في قطاعات الطاقة والصناعة والنقل والسياحة والإسكان.
- إدماج المعايير البيئية والتدابير المتعلّقة بتغيّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط التنموية الوطنية.
- إعداد المخططات الوطنية للتكيّف مع التغيّرات المناخية، خصوصًا في قطاعات الزراعة والموارد المائية والإدارة المتكاملة مع الموارد الساحلية، بالإضافة إلى استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات.
- التوسّع في تنفيذ مشروعات التكيّف مع التغيّرات المناخية في القطاعات الأكثر تهديدًا، مثل حماية الشواطئ والأراضي المنخفضة في دلتا نهر النيل، واستنباط محاصيل مقاومة للجفاف ونقص العناصر في التربة والملوحة والحرارة، وإعادة تدوير المياه واستخدام مصادر المياه غير التقليدية.

- توجيه الأولوية لدعم البنية التحتية في المناطق الأكثر عُرضة للتأثيرات السلبية للتغيّرات المناخية، لحماية الأفراد والممتلكات من مخاطر الكوارث المناخية، مثل السيول والعواصف والأمطار الغزيرة.
- تفعيل الخرائط التفاعلية لمخاطر التغيّرات المناخية وتهديداتها وتأثيراتها المتوقعة في مختلف القطاعات والمناطق، وإنشاء نظام للإنذار المبكر، وإعداد خطط تقييم المخاطر للمناطق المُهددة وإدارة الكوارث المناخية.
- تعزيز دور الجامعات والمراكز البحثية لتطوير الأساليب الزراعية باستهداف المحاصيل الأكثر تكيّفًا مع تغيّر المناخ، ووسائل ترشيد استخدام المياه.
- استخدام الحوافز المالية لتخفيف العبء الضريبي على المشروعات ذات الانبعاثات المنخفضة، وتيسير التمويل لخدمة المشروعات البيئية.
- رفع الوعي المجتمعي بمخاطر التغيّرات المناخية وتأثيراتها، وإشراك المجتمع المحلّي في إعداد السياسات اللازمة للحدِّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والمشاركة في تنفيذها على مستوى الأفراد والمؤسسات.
- تطبيق وتفعيل معايير الاستدامة البيئية بهدف زيادة حصة المشروعات الخضراء بالخطة الاستثمارية للدولة.

٢- استدامة الموارد الطبيعية

يُقصد باستدامة الموارد الطبيعية القدرة على استمرار استخدام الموارد الطبيعية بالكفاءة ذاتها على المدى الطويل، دون أن يؤثر ذلك في حقوق الأجيال المستقبلية منها، ويقترن ذلك -بشكل مباشر- بالهدف الأسمى للتنمية المستدامة، والمُتمثّل في الوفاء باحتياجات الجيل الحاليّ، مع ضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والتنمية، وكذلك يعتبر توافر مصادر الطاقة والمياه أساسيًا لتوفير مقوِّمات تحقيق التنمية الوطنية المستدامة.

الوضع الراهن:

أوْلَتْ مصر خلال العقدين الماضيين اهتمامًا كبيرًا لقضايا حماية الموارد الطبيعية، فأرست نظامًا وتشريعًا لصون الموارد الطبيعية وتأكيد تكامل قطاعات التنمية، وفي هذا الصدد، تُعتَبر الموارد المائية والبحيرات الطبيعية والصناعية والموارد والأراضي الزراعية والوقود الأحفوري من البترول والغاز الطبيعي، من الملفات الأبرز في ما يتعلق باستدامة الموارد، لارتباطها ارتباطًا وثيقًا ومباشرًا بالأمن المائي والغذائي وأمن الطاقة.

بالنسبة للموارد المائية، تعاني مصر حاليًا من نُدرة مائية، إذ يبلغ إجمالي احتياجات مصر المائية سنويًا نحو ١١٤مليار متر مكعب، بينما يصل إجمالي الموارد المائية المتاحة نحو ٦٠ مليار متر مكعب سنويًا، وبلغت قيمة العجز المائي في مصر نحو ٢١ مليار م٣ لعام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى استيراد محاصيل تعادل استخدامات مائية (المياه الافتراضية) تقدر بقرابة ٣٤ مليار م٣ سنويًا ليصبح إجمالي الفجوة المائية ٥٥ مليار م٣ سنويًا [٢٧]، ويتوقَّع ازديادها في ظل الزيادة السكانية، وتطوّر النشاط الاقتصادي، وعدم كفاية المصادر المائية المتجددة.

وقد دخلت مصر بالفعل مرحلة الفقر المائي والمقدر بـ ١٠٠٠ م٣ سنوياً للفرد، إذ بلغ نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة نحو ٥٩٩ مترًا مكعبًا سنويًا في عام ٢٠١٧ لنحو ٩٥ مليون نسمة [٢٨] ، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٤٤٤ م٣ عام ٢٠٣٠ حال

[٢٧] وزارة الموارد المائية والري،٢٠٢١.

[٢٨] وزارة الموارد المائية والري.

وصول عدد سكان مصر إلى ١٢٨ مليون نسمة [٢٩]، ولهذا يوجد اتجاهان لرفع كفاءة الموارد المائية المصرية: أولًا، ترشيد استخدام المياه وتدويرها، خاصةً في قطاع الزراعة وهو المستهلك الأكبر للمياه بنحو ٧٦٪ عام ٢٠١٩ [٣٠]؛ وثانيًا، استحداث مصادر جديدة، مثل تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها وحصاد مياه الأمطار، وقد اتُخِذَت تدابير لإعادة استخدام مياه المصارف ذات النوعية المناسبة في تغطية الاحتياجات المائية، ويقدّر إجمالي المياه المُعاد استخدامها حاليًا بنحو ٢١ مليار متر مكعب سنويًا [٣١].

أما في ما يتعلق بالبحيرات الطبيعية والصناعية باعتبارها أحد مصادر الثروة السمكية التي تحقق الأمن الغذائي ومصدرًا لعمل سكان المناطق المحيطة بها ودخلهم، فيعاني أغلب البحيرات الشمالية (مريوط - إدكو - البرلس – المنزلة) من تضاؤل مساحتها وارتفاع ضغط مياه المصارف الملوثة فيها، نتيجة للامتداد العمراني وتجفيف أجزاء منها وردمها للزراعة، مما أسفر عن تزايد الرواسب المحمولة مع المصارف وانسداد البواغيز الموصلة للبحر ورفع منسوب قاع البحيرة، وكذلك يتعرَّض كثيرٌ من البحيرات الجنوبية (قارون، وادى الريان، وغيرها) للتعدّيات التي أفقدتها كثيرًا من قيمتها.

وفي ما يتعلق بالأراضي الزراعية، يمكن الحفاظ على مساحة الأراضي المزروعة بإيقاف التعدّيات وعلاج تدهور الأراضي وتآكلها وتطوير منظومتي الري والصرف، فجُملة المساحة المحصولية في مصر وصلت إلى ١٦,٢ مليون فدان في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ وفقًا للبيانات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتي يمكن إذا زُرعت أن توفِّر نسبة أعلى من الاكتفاء الذاتي. كما تعاني الأراضي الزراعية من تدهور كبير نتيجة للسياسات الزراعية القائمة على الزراعة المكثفة، والتي يصاحبها استخدام غير رشيد أو مُقنن للمبيدات والأسمدة الكيماوية، بالإضافة إلى زيادة معدّلات البناء والتعدّيات على الأراضي الزراعية.

[٢٩] المصدر السابق.

[٣٠] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

[٣١] وزارة الموارد المائية والري، ٢٠٢١.

وفي ما يتعلق بمصادر الطاقة التقليدية، عمل قطاع البترول على تنمية الاحتياطيات بتكثيف أنشطة البحث والاستكشاف وزيادة الإنتاج من الزيت الخام والغاز الطبيعي، وتحقق أعلى معدل إنتاج للثروة البترولية بتاريخ مصر في أغسطس ٢٠١٩. كما تحقق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي المُنتَج محليًا في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨، وجاءت مصر ضمن أكبر الدول المورِّدة للغاز المُسال بين أعوام ٢٠١٥-٢٠١٧، بالإضافة إلى نجاحها في دعم مكانتها كلاعب رئيسي في قطاع الغاز، إذ تبوَّأت المركز الثاني في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والرابع عشر عالميًا في إنتاج الغاز الطبيعي عام ٢٠٢٠، في مقابل الترتيب الثامن عشر عالميًا عام ٢٠١٥. فيما شهد إنتاج الكهرباء توسّعًا مضطردًا خلال الفترة الماضية، بعد دخول عدد من المحطات الجديدة إلى الخدمة التي تعمل بنظام الدورة المركبة، وتحسين كفاءة مولدات الطاقة من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى التوسّع في استغلال مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، سواء في توليد الكهرباء أو تحلية مياه البحر، بالإضافة إلى الاستغلال شبه الكامل لإمكانات الطاقة الكهرومائية، ودراسة إمكانية الاعتماد على عدد من مصادر الطاقة الجديدة مثل الهيدروجين (الأزرق والأخضر)، مما أسفر عن وجود فائض في الطاقة الكهربائية.

كذلك تسعى الدولة المصرية إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة بتطوير الشبكات وأنظمة الإنارة وتشجيع المواطنين على استخدام الأجهزة الموفِّرة للطاقة، وصياغة حوافز للقطاع الخاص في هذا المجال.

في ضوء هذه العوامل، تُولّي رؤية مصر ٢٠٣٠ أولوية لتعزيز كفاءة استخدام جميع موارد مصر الطبيعية، سواء التقليدية أو المُتجدّدة -بما في ذلك الشواطئ والمحميات الطبيعية- مع الحفاظ على استدامتها وتبنّي الممارسات التي تضمن حقوق الأجيال القادمة فيها. وهو ما من شأنه تحقيق التكيّف التحويلي للموارد الطبيعية، للتعامل مع المستجدات البيئية المختلفة.

سُبل تحقيق الهدف:

- تطوير منظومة الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتوسّع في مجال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المُعالَج، لتنويع مصادر الإمداد وزيادة الموارد المائية، وترشيد استخدامات المياه والارتقاء بنوعيتها في الزراعة والري.
- اللجوء إلى مصادر المياه غير التقليدية، كتحلية المياه، لاستخدامها في المشروعات السياحية والأغراض المنزلية، والاستفادة من مياه الأمطار والسيول لريّ الحاصلات الزراعية.
- رفع كفاءة توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، لخفض استهلاكات الوقود والانبعاثات من محطات التوليد.
- تطبيق مفاهيم النقل المستدام لخفض استهلاك الوقود في قطاع النقل، وتحويله لتكنولوجيات أنظف مثل الغاز الطبيعي والكهرباء والهيدروجين.
- ترشيد استهلاك المنتجات البترولية والتوسّع في استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة في المنازل والنقل وكمدخل للصناعة، مع مراعاة المعايير والتشريعات البيئية المحلية والمعايير الدولية في إدارة المرافق والمنشآت الحكومية.
- دعم البِنية التحتية اللازمة لإنشاء الأرصفة البحرية، ومحطّات الصبِّ السائل، ومستودعات التخزين، ودعم الشبكة القومية للغازات الطبيعية وتطويرها، وكذا خطوط نقل الخام، والمنتجات البترولية، لرفع كفاءة استخدام المواد البترولية والحدّ من انبعاثاتها.
- تنمية الاحتياطيات من المصادر المحلية بتكثيف أنشطة البحث والاستكشاف، وزيادة إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي، وضمان الامتدادات إلى قطاعات الاستهلاك المختلفة، وتطوير صناعات التكرير والبتروكيماويات، بالتزامن مع دعم التحوّل التدريجي للطاقات البديلة النظيفة.
- دعم البيئة التشريعية المتعلّقة بتنظيم العلاقات بين القطاع الخاص والدولة في مجال إنتاج الطاقة بأنواعها المختلفة وبيعها، وتحلية المياه.
- تحسين مناخ الاستثمار في مجالات البحث والاستكشاف وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية لهذا القطاع، والنهوض بالأُطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للتصنيع المحليّ لمعدّات الطاقة.

- تهيئة مناخ مناسب للقطاع الخاص، للاستثمار في المشروعات الداعمة لأمن الموارد الطبيعية، كالزراعة العضوية والزراعة المستدامة والموارد المائية المتجددة، واستخدام البدائل والتكنولوجيات التي تحدّ من التلوث الصناعي للهواء والمياه والتربة، وتحلية المياه والتوسّع في بناء محطات الطاقة المتجددة.

- الدعم التشريعي وتفعيل القوانين المُتعلِّقة بتشجيع الحلول والتطبيقات التكنولوجية، لتحقيق كفاءة استخدام الأراضي الزراعية والحدّ من تآكلها وتدهورها، وتفتيت الحيازات الزراعية.

- زيادة فاعلية البحث العلمي لتعزيز التنوع المحصولي، وترشيد استخدام الأسمدة المعدنية، ومضاعفة الإنتاجية الزراعية وزيادة القيمة المضافة لمساحات الأراضي المُستصلَحة، والعمل على منع تدهور صفات التربة.

٣-المحافظة على التنوع البيولوجي واستدامة النظم الإيكولوجية

يشير مفهوم التنوع البيولوجي إلى مختلف أنواع الحياة على كوكب الأرض، متضمّنًا الأصناف المتعددة من المخلوقات الحيّة من النباتات والحيوانات، الموجودة على الأرض وتحت سطح الماء كوحدة واحدة للبيئة والمجتمع، يكون الإنسان فاعلًا ومكمّلًا فيها للنظم الإيكولوجية. ويقصد بالنظم الإيكولوجية عمليات التوازن المستمرة التي تجري بين الكائنات الحية وبعضها، فتحافظ على العلاقة التي تحميها من أي تحوّلات بيئية قد تؤثر في طبيعة عنصر واحد بالتغيير أو الإزالة، مما يُسفر عن توتّر نظام الحياة بأكمله.

فالتنوع البيولوجي هو الأساس الذي يدعم جميع أشكال الحياة، إذ يوفِّر الهواء النقي والمياه والغذاء، كما يؤثر في صحة الإنسان ويساعد على مقاومة الأمراض الطبيعية، وتُشتَق منه مصادر الأدوية، إلى جانب دوره في التخفيف من وطأة تغيّر المناخ.

الوضع الراهن:

تُعتبر مصر من الدول الرائدة في العناية بحماية التنوع البيولوجي، سواء بانضمامها إلى الاتفاقيات الدولية التي تُعزِّز حماية رأس المال الطبيعي وحفظه، أو من خلال تبنّي وتنفيذ استراتيجية وطنية وخطة عمل قومية في مجال التنوع البيولوجي على مدى عشرين عامًا، بمشاركة حكومية وأهلية وشعبية. وتتميَّز مصر بمواردها البيئية النادرة ومحميّاتها الطبيعية، إذ تمثّل موطنًا لعديد من الفصائل النباتية والحيوانية المتنوّعة والتي يعود بعضها إلى ملايين السنين. ويعتمد عديد من القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والصيد والسياحة بشكل مباشر وغير مباشر في توليد الناتج المحلي الإجمالي على الموارد البيولوجية والأصول الوراثية التي تتفرد بها مصر.

ولا تختلف مصر عن بقية دول العالم من ناحية تعرّضها لمخاطر تدهور التنوع البيولوجي على مستوى الأنظمة البيئية المتعددة، رغم الجهود الوطنية العديدة التي بُذِلت للحفاظ على الموارد الطبيعية والبيولوجية ووضع الضوابط للاستخدام على نحو مستدام، فقد أظهرت المؤشرات العالمية أن نحو ٢٥٪ من أنواع المجموعات الحيوانية والنباتية -التي خضعت للتقييم العالمي الأخير بشأن التنوع البيولوجي- مهددة بالانقراض [٣٢]. فإن التنوع البيولوجي القائم على مستوى العالم معرض لخطر الانقراض خلال ٢٠-٣٠ سنة القادمة.

وتتميّز مصر بأنها موطن لعدد هائل من النباتات والحيوانات في النظم البيئية المتنوعة، وبها مجموعة كبيرة من الحيوانات مُهدَّدة بالانقراض في الوقت الحاليّ، يُتوقَّع زيادتها مُستقبلًا، لذا تتجلَّى أهمية صون هذا التنوع من التعرض لأي درجة من درجات التلوث والتدهور، سواء الناتج عن التغيّرات المناخية أو من ضغط النمو السكاني والاستخدام غير المستدام للموارد من الأنشطة الصناعية والزراعية والتوسع العمراني أو الأنشطة السياحية والبحرية، بما يؤدي إلى تهديد الفصائل البيولوجية بصورة متسارعة.

وعليه، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى المحافظة على مختلف النظم البيئية وصون التنوع البيولوجي واستدامة النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه المصرية، والحفاظ على الأنواع المتوطنة والمُهدَّدة بخطر الانقراض.

[٣٢] وفقًا لتقرير «التقييم العالمي الأخير بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية»، والصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية (IPBES).

سُبل تحقيق الهدف:

- الصون والاستخدام المستدام للموارد والحدّ من التعدي على التنوع البيولوجي، مع إيلاء اهتمام خاص للبيئات التي لا تتميّز بالمرونة ولا قدرة لها على تحمّل الضغوط عالميًا، مثل الشعب المرجانية ذات الأهمية البيئية الكبيرة، والطيور المهاجرة، بالإضافة إلى ما لهما من دور في جذب السياحة البيئية.
- دمج قضايا التنوع البيولوجي مع الاستراتيجيات والخطط التنموية القطاعية وغير القطاعية، ووضع وتنفيذ برامج وطنية لحماية وإعادة تأهيل الأنواع المُهدَّدة بالانقراض والمتوطنة.
- نشر الوعي بقوانين تحريم الصيد الجائر وحماية الطبيعة.
- تعزيز تنفيذ ممارسات الصيد الجيدة والحصاد المستدام في البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحيرات ونهر النيل على حد سواء، وتطوير المزارع السمكية وتنميتها داخل البحيرات المصرية وحولها.
- حماية المراعي وصونها، لما لها من أهمية اقتصادية كبرى وتأثير واضح في النظم الإيكولوجية.
- تطوير شبكة المحميات الطبيعية وتوسيعها، مع إعطاء الأولوية للمواقع ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي والعمليات الإيكولوجية، والإدارة الفعالة لتلك المحميات، بالإضافة إلى صونها من التهديدات الرئيسية والمتمثلة في تغيّر استخدام الأراضي، والتنمية الحضرية، والصيد، والأنواع الغازية، والتلوث، والنفايات، وامتداد الأنشطة الاقتصادية غير الملائمة إلى بيئة المحميات.
- رفع كفاءة إدارة المحميات الطبيعية، بما يُحقق الاستمرارية والاستدامة المالية لها.
- إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية بالمحمّيات، وتشجيعها وتدريبها لرفع جودة منتجاتها البيئية، ودعم تسويقها، لخلق فرص عمل وزيادة دخل أفراد المجتمع المحلي.
- تحفيز الرحلات المدرسية للمحميات الطبيعية، وتحويلها لمراكز ثقافية وتعليمية وترفيهية.

- توثيق المعارف التقليدية للمجتمعات المحلية وحمايتها، والحفاظ على حقوقهم في الملكية الفكرية، وفقًا للاتفاقات البيئية الدولية التي وقَّعت عليها مصر.
- رفع العائد الاقتصادي بدعم الفرص الاستثمارية وزيادتها في مجالات التنوع البيولوجي وتنظيم سياحة المحميات الطبيعية.
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص المسئول عن تقديم الخدمات ووسائل الترفيه والتعليم بالمحميات الطبيعية، ووفقًا للقوانين والقواعد المنظمة التي تضعها وزارة البيئة، بهدف تحويل المحميات إلى مناطق جذب للسياحة العالمية والداخلية، وربطها بالمجتمعات المحلية التي تعيش داخلها أو حولها، وزيادة مصادر دخلها بما يضمن استدامتها المالية.
- تنمية الإمكانات العلمية والفنية لدعم الجهود البحثية، والعمل على إتاحة البيانات لدراسات الآثار البيئية والإيكولوجية، خاصةً تلك المرافقة للمشاريع الاقتصادية.

٤- إدارة المخلفات

يقصد بإدارة المخلفات مراقبة النفايات التي تنتج من نشاطات بشرية، وجمعها ونقلها ومعالجتها وتدويرها أو التخلص منها. وتمارس الدول هذه الإدارة للحدِّ من الآثار السلبية للنفايات والمخلفات على البيئة والصحة والمظهر العام، بالإضافة إلى تحقيق عائد اقتصادي بتطبيق مفهوم التسلسل الهرمي، أي خفض النفايات عبر تدويرها واستخدامها بطرق أخرى مبتكرة، لاسترجاع جزء من قيمتها الاقتصادية.

ويرتبط ذلك أيضًا بمفهوم الاقتصاد الدائري الذي يعتمد على إدارة المخلفات، ليس فقط كمورد مهم لعمليات إعادة التصنيع، لكن أيضًا بهدف القضاء على الاستنزاف والاستهلاك المستمر للموارد الطبيعية، والقدرة على توفير فرص عمل جديدة في ما يُعرف بالوظائف الخضراء، إلى جانب تقليل استخدام مدخلات الموارد إلى الحد الأدنى، بما يخفض من التلوث وتوليد النفايات والانبعاثات الكربونية التي تؤدّي إلى الاحتباس الحراري المُسبِّب لظاهرة تغيّر المناخ، ويخفض كمية النفايات التي يجري التخلّص منها في المدافن الصحية، مما يُطيل عمرها، بالإضافة إلى ما تُحقّقه نماذج الأعمال الدائرية في تقديم المنتجات والخدمات من ربحية أعلى من تلك الأعمال التي تنتهج أسلوب النماذج الخطية في التصنيع.

الوضع الراهن:

ينقسم القطاع الكُلّي للمخلفات الصلبة إلى ستة قطاعات فرعية، يجمعها عددٌ من السِمات المتشابهة وإن اختلفت فيما بينها بشأن أسلوب المعالجة. وتتمثَّل أنواع المخلفات في: المخلفات الصلبة البلدية، مخلفات الهدم والبناء، النفايات المتولدة من منشآت الرعاية الصحية، المخلفات الصناعية غير الخطرة، المخلفات الخطرة، المتبقيات الزراعية.

وينقسم كل نوع منها إلى منظومات فرعية من ناحية طريقة الجمع والنقل ومنظومة التدوير ومنظومة التخلص النهائي، ويتولى القطاع غير الرسمي وبعض منظمات المجتمع المدني عملية جمع المخلفات بأنواعها ومراحلها المختلفة، وتغلب الفئات العمرية الشابة على العاملين، كما وُضع القانون رقم ٢٠٢ لعام ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية، المعني بتنظيم إدارة المخلفات، ليكون الإطار العام للتخطيط وإعداد الاستراتيجيات المتعلقة بها، مع ضمان ربط التخطيط بالتمويل، وتقنين السياسات الأساسية المطلوبة، ومن أهمها تطبيق سياسة المسئولية الممتدة لمولد المخلفات، للتعامل مع بعض أنواعها، وتحديد واضح للأدوار والمسئوليات والأشخاص المختصين بالإدارة المتكاملة لها، وضمان استدامة الموارد المالية اللازمة من أجلها [٣٣]، ووفقًا لتقديرات وزارة البيئة، وصلت نسبة المخلفات البلدية الصلبة المُجمَّعة التي يجري تدويرها (معالجة ميكانيكية بيولوجية) بطريقة سليمة بيئيًا إلى ١٤,٨٪.

وتهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى رفع كفاءة منظومة إدارة المخلّفات على امتداد سلسلة القيمة، بداية من أسلوب جمعها ثم نقلها والتعامل معها حتى العمل على خفض الفاقد منها، بالإضافة إلى خلق مناخ تشاركي بين المحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإدارة هذه المنظومة في ما يتعلق بإعادة التدوير، وتحويل القطاع غير الرسمي إلى رسمي، والتوسع في إنتاج الطاقة المولدة من المخلفات الزراعية والقمامة ومعالجتها لتُستخدم بشكل آمن في عمليات الري والزراعة.

[٣٣] قانون رقم ٢٠٢ لعام ٢٠٢٠، جهاز شؤون البيئة، وزارة البيئة، عام ٢٠٢٠.

سُبل تحقيق الهدف:

- دعم البنية التحتية الأساسية اللازمة للمراحل المختلفة من منظومة إدارة المخلفات، ومنها التوسّع في إنشاء محطات وسيطة لتخزين المخلفات وجمعها ونقلها، ودعم المحافظات لإعادة تأهيل مراكز فرز المخلفات البلدية لإعادة التدوير، وتدوير المخلفات العضوية وإنشاء المدافن الصحية.

- الحدّ من الممارسات غير الآمنة في أسلوب التعامل مع المخلفات، مثل التخلص من المخلفات الصلبة البلدية في مقالب عشوائية، وحرق المخلفات الزراعية، والتخلّص من المخلفات في الكتل المائية.

- خفض كمية المخلفات المتولِّدة والنفايات التي يجري التخلص النهائي منها في المدافن، برفع كفاءة استخدام الموارد والحدّ من الفاقد والتدوير وإعادة الاستخدام.

- الاستفادة من الأدوات التكنولوجية الحديثة لرفع كفاءة منظومة إعادة التدوير ومعالجة المخلفات بأنواعها المختلفة.

- التوسع في مشروعات إعادة تدوير مياه الصرف الصحي وإنتاج الطاقة المُولّدة من المخلفات الزراعية والبلدية.

- تحسين خدمات نقل المحاصيل الزراعية والغذائية للقطاع الخاص وتخزينها، لتقليل الفاقد.

- دعم مشاركة القطاع الخاص وتشجيع ريادة الأعمال في جميع مجالات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، وإنشاء مصانع للتدوير جوار المدافن الصحية.

- تحفيز المستثمرين على التعامل مع إدارة المخلفات الصلبة والنفايات، والحدّ من الفاقد في العمليات الإنتاجية بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، باستخراج أقصى قدر من المنافع العملية من المنتجات وإنتاج الحد الأدنى من المخلفات.

- تحفيز القطاع غير الرسمي على التحول إلى قطاع رسمي يستخدم الأساليب البيئية السليمة.

- تفعيل المشاركة المجتمعية في التوعية بمنظومة النظافة العامة والنهوض بها، من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية، للعمل معًا بشكل متجانس.

اقتصاد متنوع
معرفي تنافسي

الهدف الرابع:
اقتصاد متنوع معرفي تنافسي

الأهداف العامة:

الروابط المباشرة بالأهـداف الأممية:

الروابط المباشرة بأجندة إفريقيا ٢٠٦٣:

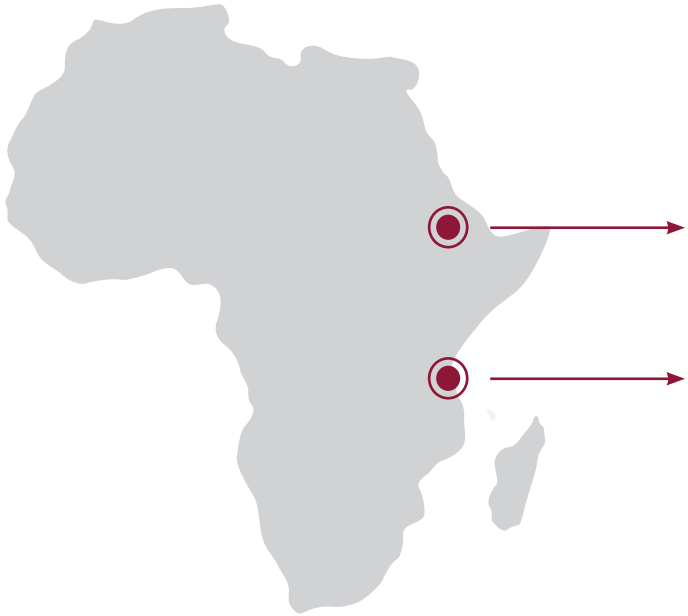

(١) إفريقيا مزدهرة ترتكز على النمو الشامل والتنمية المستدامة

(٧) إفريقيا كلاعب وشريك عالمي قوي ومتحد ومؤثر وقادر على الصمود

مقدمة:

يعكس الهدف الاستراتيجي «اقتصاد متنوع معرفي تنافسي» المنظور الاقتصادي لرؤية مصر ٢٠٣٠، ويشير الاقتصاد المتنوع إلى مقدرة الأنشطة والقطاعات المختلفة على توليد الدخل وإدارة الموارد وخلق فرص عمل في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، دون أن يقتصر النمو والتنمية على قطاع دون الآخر. ويساعد تنوع الاقتصاد على إتاحة عدّة مصادر للدخل، دون أن تتقيَّد موارد الدولة بقنوات محدودة، ومن ثمَّ يُكسبها المرونة الكافية لمواجهة الأزمات والصدمات المختلفة.

ويُقصد باقتصاد معرفي أن الاقتصاد قائم على الابتكار المستند إلى البحث والتطوير، من خلال نظام فعَّال يربط مؤسسات التعليم والبحث العلمي بالقطاعات الاقتصادية، ويعتمد في تحقيق ذلك على توافر البنية التحتية المعلوماتية التي تُمكِّن من إدماج التقنيات الحديثة وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

وتعني التنافسية قدرةَ الدولة على إنتاج السلع والخدمات على النحو الذي يسمح بتلبية الاحتياجات المحلية من جهة، والمنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية من جهة أخرى، مما يعتمد على توافر الاحتياجات الأساسية لاقتصاد قوي كالبنية التحتية وبيئة الاقتصاد الكلّي الداعمة، والعوامل التي تعزّز الكفاءة كالتعليم والتدريب والبحث العلمي والاستعداد التكنولوجي والابتكار، ومن ثمَّ فإن التنافسية تعدّ من المُسرِّعات الأساسية لعملية النمو، وتؤدِّي إلى التكامل مع الأسواق العالمية بكفاءة وفاعلية، مما يعكس قوة الاقتصاد القومي ومكانته إقليميًا ودوليًا في تعظيم عناصر القوة البارزة والكامنة ومواجهة التحدّيات المختلفة والاستفادة من الفرص المتاحة.

ويأتي استهداف «اقتصاد متنوع معرفي تنافسي» في سياق متّصل مع الأهداف الأممية للتنمية المُستدامة، ويؤكّد تكامل الرؤية المصرية للتنمية المُستدامة مع المنظور الأممي لها، ومن ثمَّ يعزّز الجهود المبذولة من الدولة، لتحقيق التكامل مع الرؤى والاستراتيجيات الدولية. في هذا الصدد يرتبط الهدف ارتباطًا وثيقًا بالهدف الثامن «العمل اللائق ونمو الاقتصاد»، والهدف التاسع «الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية»، والهدف الثاني عشر «الاستهلاك والإنتاج المسؤولان»، كما يتَّسق أيضًا مع الأهداف الخامس والسادس والسابع من الطموح الأول في أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ «إفريقيا مزدهرة ترتكز على النمو الشامل، والتنمية المستدامة»، والهدف العشرين التابع للطموح السابع «إفريقيا كلاعب وشريك عالمي قوي ومتحد ومؤثر وقادر على الصمود».

أما في السياق القومي، فيتكامل هذا الهدف الاستراتيجي مع الأهداف الاقتصادية التي يُحدِّدها ويحميها الدستور المصري، وعلى

رأسها «تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر»، وكذلك اعتبار «الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد».

كما يعكس هدف «اقتصاد متنوع معرفي تنافسي» التطورات التي شهدها الاقتصاد المصري خلال الأعوام الأخيرة الماضية، والتي أثَّرت في مختلف مناحي الحياة، ومن أبرزها تطبيق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي تبنَّى تنفيذ إصلاحات مالية ونقدية وهيكلية تساعد على تعضيض الثقة في الاقتصاد المصري، وتدعم تحقيق نمو احتوائي ومستدام له مردود إيجابي على المواطن، يتمثَّل في خفض معدلات الفقر وزيادة الإنتاجية وارتفاع الدخل وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل كافية ولائقة مع تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

ويرتبط تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ بضرورة إسناد دور أكبر للقطاع الخاص لدعم العملية التنموية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في ضوء توفير الدولة البنية التحتية، وتطوير البيئة التشريعية، ودعم سياسات المنافسة العادلة، وتحفيز الاستثمارات وتنويعها لزيادة فرص التشغيل. هذا بالإضافة إلى العمل على دمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية للأنشطة الاقتصادية بتقديم التسهيلات المختلفة من إتاحة الحصول على التمويل، وتشجيع الابتكار، والعمل على رفع الوعي بالتوجه إلى المجتمع غير النقدي.

وفي ما يتعلق بالاتجاه العام لمؤشرات الاقتصاد في ضوء هذا الهدف الاستراتيجي، فعلى الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصري -مثل غيره من اقتصادات العالم- فإن السياسات التي انتهجتها الدولة في ظل البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، منحت الاقتصاد القدرة على الصمود والحدّ من تداعيات تلك الأزمة، وظهر ذلك جليًا في تماسك المؤشرات الاقتصادية وتحقيقها نتائج جيدة خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وانعكس هذا بشكل مباشر على التقييم الدولي للوضع العام للتنوع والمعرفة والتنافسية، إذ ارتفع ترتيب مصر في مؤشر التعقيد الاقتصادي ليصل إلى المركز ٦٨ من بين ١٣٣ دولة خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بالمركز ٧١ في عام ٢٠١٨ [٣٤] ومن ثمَّ أصبح الاقتصاد المصري أكثر تنوّعًا، كما ارتفع مركز الدولة في مؤشر المعرفة العالمي عشرة مراكز في عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالعام السابق، ليصل إلى المركز ٧٢ من بين ١٣٨ دولة [٣٥].

[٣٤] مؤشر التعقيد الاقتصادي، أطلس التعقيد الاقتصادي، The Harvard Kennedy School of Government.

[٣٥] مؤشر المعرفة العالمي – مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة – UNDP.

وحافظتْ الدولة على المركز ذاته في ما يتعلق بمؤشر التنافسية العالمية، وتقدَّمت مصر كذلك في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، والابتكار العالمي، وريادة الأعمال، وشفافية الموازنة.

وفى سبيل إعطاء مزيد من التنوّع للاقتصاد المصري والتنافسية، والعمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلّي، فإن الأمر يستدعي تناول هذا الهدف الاستراتيجي في إطار مجموعة الركائز الأساسية التي تحكم رؤية مصر ٢٠٣٠ وهي «الإنسان محور التنمية» و«تحقيق العدالة والإتاحة» و«تعزيز المرونة والقدرة على التكيّف» و«تحقيق الاستدامة»، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأهداف العامة.

ويساعد على تحقيق الغايات المتعددة لهذا الهدف عددٌ من الممكنات مثل «توفير التمويل» و«تحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار» و«تعزيز التحول الرقمي» و«إنتاج البيانات وإتاحتها» و«تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة»، والتي تعد أدوات ضرورية ولازمة في المجالات الإنتاجية أو الصناعية أو الخدمية أو تلك المرتبطة بالقطاعين؛ المالي والنقدي.

ويتحقَّق الهدف الاستراتيجي «اقتصاد متنوع معرفي تنافسي» من خلال سبعة أهداف عامة تتمثل في: «تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة»، «تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية»، «زيادة فرص العمل اللائق»، «التحوّل نحو الشمول المالي»، «تحفيز التصنيع»، «مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة»، «تحقيق الاستدامة المالية».

ويندرج تحت كلٍ من هذه الأهداف العامة مجموعة من السياسات التمكينية، بالإضافة إلى المؤشرات الكمية لمتابعة الأداء وتقييمه.

١- تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة

تمتاز الدول الأعلى نموًا بقدرتها على تنويع هياكلها الإنتاجية لتشمل أنشطة صناعية وزراعية وخدمية ذات قيمة مضافة عالية، بما يتيح تحقيق منافع اقتصادية متعددة، وتوزيعها بطريقة جغرافية متوازنة.

ويتميّز الاقتصاد المصري بتنوّع الأنشطة بين الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة والتعدين، إلا أن تحقيق كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية وعدالة توزيع عوائد التنمية على كل الطبقات والفئات وفي جميع الأماكن الجغرافية، يتطلب عمقًا رأسيًا على مستوى القطاعات المختلفة، وتوسّعًا أفقيًا على المستوى الجغرافي، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية وحقوق الأجيال المستقبلية.

الوضع الراهن:

بتحليل الهيكل القطاعي للاقتصاد المصري في ٢٠٢١/٢٠٢٢ يتّضح أن قطاع الصناعات التحويلية يأتي في المرتبة الأولى بالأنشطة الاقتصادية، بنحو ١٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تليها تجارة الجملة والتجزئة ١٣,١٪، ثم الزراعة والغابات والصيد ١٠,٨٪، فالأنشطة العقارية ١٠,٤٪، فالاستخراجات ٨,٨٪، فالخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة وخدمات أخرى) ٦٪، ثم النقل والتخزين، والاتصالات، وقناة السويس، والمطاعم والفنادق.

أما بالنسبة للاستثمارات الكلّية، فتستحوذ الأنشطة السلعية (ممثلة في الزراعة والصناعة التحويليّة والاستخراجات والتشييد والبناء وخدمات المرافق) على نحو ٤٣,٥٪ من الاستثمارات الكلية، مُقابل ٢٨,٥٪ للأنشطة الخدميّة الاجتماعية (الأنشطة العقارية والتعليم والصحة والخدمات الأخرى)، و٢٨٪ للخدمات الإنتاجية (خدمات النقل والتجارة والمال والاتصالات والمعلومات والسياحة). وإن كانت هناك حاجة ملحة إلى زيادة استثمار القطاع الخاص ومشاركته في هذه القطاعات بجانب الإنفاق الحكومي، فقد استمرَّت نسبة الاستثمار الخاص من إجمالي الاستثمارات الكلية في اتجاه تنازلي خلال الفترة السابقة، حتى وصلت إلى ٢٨,٣٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بـ٥٤٪ في ٢٠١٥/٢٠١٦ [٣٦]، ثم بدأت في الزيادة مرة أخرى في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ ووصلت إلى ٢٨,٧٪.

[٣٦] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

لذا حدَّدت رؤية مصر ٢٠٣٠ سبعة قطاعات واعدة لتكون قاطرات للنمو، وفقًا لمجموعة من الأسس والمعايير من أهمها القدرة على تحقيق النمو الاحتوائي، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، ورفع درجة التشابك مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وكذلك القطاعات التي تتمتع مصر بمزايا تنافسية بها، وهي:

١. قطاع الصناعات التحويلية، لدوره كأكثر القطاعات قابلية للتجارة وزيادة الصادرات.

٢. قطاع الصناعات الاستخراجية، نظرًا إلى أهمية مدخلاته في زيادة تنافسية قطاع الصناعة.

٣. قطاع الزراعة، لأهميته الاستراتيجية ولكثافته التشغيلية مما يسهم في خفض معدلات البطالة والفقر.

٤. قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، لنموه المطّرد والمتصل بدورة أعمال القطاعات الأخرى.

٥. قطاع اللوجستيات، لقدرته على التيسير والربط بين القطاعات الاقتصادية.

٦. قطاع السياحة، لعلاقاته الخلفية والأمامية مع عدد من القطاعات الأخرى مما يخلق فرص عمل جديدة.

٧. قطاع الإنشاءات والأنشطة العقارية، لتميّزه بدعمه لبقية القطاعات وبارتفاع التشغيل المتولّد عنه.

سُبل تحقيق الهدف:

- تحويل الهياكل الاقتصادية المحلية من الصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى الصناعات الأكثر حداثة وتنوعًا مع التركيز على التوسع الأفقي للصناعة من خلال تطوير المناطق الصناعية القائمة واستكمال إنشاء المجمعات الصناعية، بجانب التوسع الرأسي.
- تقديم التسهيلات لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في القطاعات المستهدفة، مع التركيز على مجالات التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة.
- ربط مؤسسات البحث العلمي مع قطاعات الأنشطة التنموية، لتطوير أساليب إنتاجية جديدة قائمة على الابتكار والإبداع، وتحويل المعرفة والابتكارات لمنتجات أو خدمات ذات قيمة اقتصادية مرتفعة.

٢- تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية

في ظل بيئة إقليمية وعالمية تتسم بالتقلبات الاقتصادية السريعة والمنافسة الشديدة، وما تفرضه من تحديات أمام الاقتصاد المصري للاندماج في الاقتصاد العالمي، تظهر الحاجة إلى دعم مناخ الأعمال لتحقيق التنافسية ورفع كفاءة الأسواق لتعزيز المرونة الاقتصادية، وزيادة فرص التشغيل، وأيضًا لدعم الاستثمارات القائمة، وجذب مزيد من الاستثمار الداخلي والخارجي.

الوضع الراهن:

حافظت الدولة على المرتبة ٩٣ في ما يتعلّق بمؤشر التنافسية العالمية من بين ١٤١ دولة في عام ٢٠٢٠ [٣٧]، أما بالنسبة لمؤشر التعقيد الاقتصادي والذي يعدّ المؤشر الشامل للخصائص والمعرفة الإنتاجية بداخل الدولة من خلال تقييم مدى تنوّع سلّة المنتجات الصناعيّة والتصديرية وتطوّرها، فقد تحسَّن ترتيب مصر في المؤشر ليصل إلى المركز ٦٨ من بين ١٣٣ دولة خلال عام ٢٠١٩، مقارنة بالمركز ٧١ في عام ٢٠١٨ [٣٨]، مما يؤكِّد أن الاقتصاد المصري أصبح أكثر تشابكًا وتنوّعًا.

وقد تقدمت مصر ستة مراكز في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لتحتل المركز ١١٤ من بين ١٩٠ دولة، مقابل المركز ١٢٠ عام ٢٠١٩، إلا أنه بالنسبة لمؤشر الابتكار العالمي[٣٩] فما زال هناك مزيد من الخطوات الواجب اتخاذها لتحسين الترتيب الذي تراجع أربعة مراكز في ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ حين سجل المرتبة ٩٦ من بين ١٣١ دولة.

واتخذت الدولة المصرية عديدًا من الإجراءات لجذب الاستثمارات تضمَّنت تفعيل حوافز الاستثمار الواردة في قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والتي تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر في القطاعات المستهدفة والمحافظات الأكثر احتياجًا، ونشر مراكز خدمات الاستثمار في مختلف المحافظات، وميكنة الخدمات لتسهيل الإجراءات على المستثمرين.

---

[٣٧] تقرير التنافسية العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).

[٣٨] مؤشر التعقيد الاقتصادي، أطلس التعقيد الاقتصادي، The Harvard Kennedy School of Government.

[٣٩] صادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).

وفي ما يتعلق بالصادرات المصرية، فعلى الرغم من انخفاض نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٢,٦٪ في ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ١٠,١٪ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، فإن الصادرات لم تحقق الزيادة المتوقعة بعد تخفيض قيمة العملة، إذ انخفضت نسبة الصادرات الإجمالية والصادرات غير البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧,٣٪، و٤,٩٪ على التوالي خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقارنة بـ٩,٤٪، و٥,٦٪ خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩ [٤٠]، إثر الجائحة العالمية. هذا وقد شهد أداء الصادرات السلعية والخدمية تحسنًا ملحوظًا لتُشكل ما يربو على ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، مُقابل ١٠,٦ ٪ في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.

وفى ضوء ذلك، تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ استمرار دعم الصادرات ذات الميزة التنافسية العالية، وتيسير جميع سُبل النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتشجيع التحوّل نحو الصادرات ذات القيمة المضافة والمكوّن التكنولوجي العالي، مع زيادة تنوّعها، ومن ثمَّ قدرتها على مقاومة تقلبات الأسواق الخارجية، مما ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبالإضافة إلى ذلك، تتبنَّى الرؤية التوسّع في دخول الأنشطة الاقتصادية بسلاسل القيمة العالمية في المجالات الإنتاجية الحديثة، واستغلال التطورات التكنولوجية لفتح أسواق إقليمية ودولية جديدة.

[٤٠] البنك المركزي المصري.

سُبل تحقيق الهدف:

- تطوير المنظومة الإجرائية والتشريعية وتبني سياسة منافسة فعَالة وعادلة لخلق بيئة مواتية وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تشجيع التحوّل الرقمي وميكنة الخدمات وإتاحة البيانات.
- تشجيع الشراكات الاقتصادية الإقليمية، الإفريقية منها والعربية.
- تنمية الإنتاج وكذلك الصادرات المرتكزة على الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري.
- التسويق للمزايا التنافسية للسياحة البيئية والخضراء.
- دعم التجمعات العنقودية وتعزيز اندماج مشروعاتها في سلاسل القيمة في القطاعات الاقتصادية.
- تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لكل محافظة، وربطها بمؤشر التنافسية بين المحافظات المصرية، بما يعكس القدرة التنافسية التي تمتاز بها كل محافظة ومن ثمَّ المزايا الإنتاجية التي تتمتَّع بها، مقارنة بالمحافظات الأخرى.
- الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة المتاحة في أنحاء الجمهورية، كإقليم قناة السويس والمثلث الذهبي والعاصمة الإدارية ومدينة الجلالة ومدينة العلمين الجديدة، بما يسهم في جذب استثمارات محلية وعربية وأجنبية.
- إزالة المعوقات التي تواجه الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية، مع العمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية وتطوير منظومة المساندة التصديرية.
- تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية بما يطوّر بيئة الأعمال ويعزز جاذبية الدولة للاستثمارات.

٣- زيادة فرص العمل اللائق

يقترن الارتفاع المستهدف في معدلات النمو بارتفاع مماثل في معدلات التشغيل ومعدلات العمل اللائق، حتى تكون الرؤية الاقتصادية احتوائية ومستدامة، ويقصد بالعمل اللائق نوعية العمل التي تكفل الحقوق الأساسية للعامل في إطار مجموعة من قواعد الأمان والأجور المُجزية والعادلة والتأمينات الاجتماعية، مع مراعاة السلامة والصحة المهنية -الجسدية والعقلية- خلال أداء العمل، وإتاحة إمكانيات أفضل لبناء قدرات العاملين وتأهيلهم لتحقيق الإدماج الاجتماعي.

ومع التطورات التكنولوجية الحديثة وما أحدثته من تغيّرات في العملية الإنتاجية، من المتوقع أن يختفي كثير من الوظائف الحالية مستقبلًا، وسوف يكون للتطبيقات التكنولوجية، خاصةً تطبيقات الذكاء الاصطناعي، تأثير كبير في الوضع الوظيفي الراهن، مع توقّع إمكانية أن تُخلق وظائف جديدة تعوِّض تلك التي سيُقضَى عليها.

ومن هنا يأتي الدور المهم الذي تقوم به اقتصاديات المعرفة في تأكيد أن الإنسان هو المحرِّك دومًا لجميع عمليات التطور التكنولوجي، فبالتطوير المستمر للإمكانات وبناء القدرات وزيادة المهارات البشرية وربطها باحتياجات التنمية، يمكن الوصول إلى وضع أفضل في مجالات البحث والابتكار في العملية الإنتاجية الذي يستلزم بدوره زيادة الإنفاق على التعليم، ورفع مستوى كفاءة الخريجين من المدارس الفنية والجامعات، مع التوسع في التدريب المهني لتوفير العمالة المؤهلة للوظائف الجديدة لتسهم في إتاحة فرص العمل اللائقة.

الوضع الراهن

بتحليل هيكل سوق العمل في مصر، يتَّضح أنه رغم انخفاض معدل البطالة إلى ٧,٢٪ في الربع الأخير من ٢٠٢٢ [٤١]، والذي بلغ أدنى مستوياته منذ أكثر من عشر سنوات، فإنه لا يزال هناك عدد من التحدّيات المرتبطة بهذا المعدل، من أهمها انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة وارتفاع معدل بطالة الإناث، وحملة المؤهلات الجامعية وما فوقها، وارتفاع نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي، والعمالة غير المنتظمة.

وتتركز البطالة بين الحاصلين على التعليم الأعلى من المتوسط، وفئة الشباب، إلى جانب أن غالبية العمالة المصرية تعمل في قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة، ويقترن ذلك بارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي، والذي لا تتوافر فيه دائمًا شروط العمل اللائق من ناحية السلامة والصحة المهنية والأمان الوظيفي والاجتماعي والصحي.

لذا، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى توفير فرص عمل آمنة ولائقة ومنتجة، ورفع معدلات التشغيل، خاصةً بين الشباب والنساء وذوي الإعاقة، وإيجاد بيئة عمل توفر السلامة والأمن لجميع العاملين، وحماية حقوقهم ومدّ مظلة الرعاية الصحية والاجتماعية لتشمل العمالة غير المنتظمة إلى جانب تقليص حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. كل ذلك في إطار تعزيز مرونة سوق العمل وفاعليته ورفع كفاءة العمالة المصرية ومهاراتهم وزيادة قدرتهم التنافسية.

[٤١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

سُبل تحقيق الهدف:

- رفع كفاءة العملية التعليمية، بتطوير البرامج والمقرَّرات الدراسية لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل.
- دعم الاستثمار في رأس المال البشري، وتنمية المهارات التكنولوجية بالاتِّساق مع أحدث النظم التعليمية والمهنية.
- تحفيز القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على المساهمة في رفع كفاءة منظومة التدريب المهني.
- زيادة الإنفاق العام على البحث والتطوير والاستفادة من مخرجات البحوث والدراسات.
- دعم الشراكات بين قطاع الأعمال والمؤسسات الأكاديمية، للاستفادة من الابتكارات الأكاديمية بما ينعكس إيجابيًا على سوق العمل.
- دعم البيئة المؤسسية والتشريعية الخاصة بالملكية الفكرية، وتشجيع براءات الاختراع.
- زيادة التعاون والروابط مع علماء مصر بالخارج، للاستفادة من خبراتهم.
- تنظيم الاستعانة بالعمالة المصرية في الخارج، بما يكفل حماية حقوقهم وربطهم بالوطن الأم، من خلال اعتماد دولي للشهادات والمؤهلات المهنية الممنوحة للمصريين الراغبين في العمل في الخارج.
- نشر الوعي بأهمية السلامة والصحة المهنية، لخلق مجتمع واعٍ، وتفادي الإصابات والحوادث الجسيمة.
- دعم التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

٤- التحوّل نحو الشمول المالي

يُعد الشمول المالي من أهداف النمو الاقتصادي الاحتوائي والشامل، وقد أصبح ذا أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ومؤسسات التنمية على حد سواء، ويشير هذا المفهوم إلى إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من جميع فئات المجتمع، عبر القنوات الرسمية، بجودة وتكلفة مناسبة، مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم.

ويهدف الشمول المالي إلى عدم استبعاد أي من الأفراد أو المؤسسات أو من شرائح المجتمع أو الفقراء ومحدودي الدخل، وكذلك أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من المنظومة التمويلية للدولة، ومن ثمَّ فهو يتيح للأفراد والمؤسسات إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية متنوعة وبتكلفة ميسرة تلبّي احتياجاتهم المختلفة.

الوضع الراهن:

تبذل الدولة جهودًا هائلة لتحقيق الشمول المالي على مستوى الجمهورية، والتي أسفرت عن زيادة عدد السكان المشمولين ماليًا في القطاع المصرفي، ليصل إلى نحو ٣٦,٨ مليون مواطن في ديسمبر ٢٠٢١، وارتفاع نسبة الشمول المالي بمصر إلى ٥٦,٢٪ في ديسمبر ٢٠٢١ [٤٢] ، بمعدل نمو بلغ ١١٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٦، وكذلك ارتفاع محفظة القروض للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقيمة ٣١٥ مليار جنيه مصري، فيما بين نهاية ديسمبر ٢٠١٥ وديسمبر ٢٠٢١ [٤٣].كما تولّي الدولة اهتمامًا كبيرًا لتوفير الخدمات المالية غير البنكية، وإتاحة أشكال تمويلية مستحدثة كصناديق رأس المال المخاطر لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والشركات الناشئة.

---

[٤٢] وهي نسبة المواطنين البالغين ١٦ سنة فأكثر الذين يستخدمون حسابات المعاملات، وفقًا لتعريف البنك الدولي.
(بما يتضمن في حالة مصر حسابات البنوك والبريد، والبطاقات مسبقة الدفع، ومحفظة الهاتف المحمول) – البنك المركزي المصري.
[٤٣] البنك المركزي المصري.

ولكن تقترن تلك الجهود بتحدّيات تتعلق بوضع البنية التحتية والتكنولوجية لشبكات المحمول والإنترنت، مما يؤدي إلى صعوبة تطبيق الخدمات المالية للقطاعات المستبعَدة ماليًا، خاصةً في المناطق النائية، مما يؤثر في كفاءة تحقيق الشمول المالي في مصر. هذا إلى جانب ضعف مستوى الثقافة المالية المتمثلة في نقص الوعي وسيطرة المعتقدات لدى بعض فئات المجتمع بالعزوف عن التعامل مع القطاع المالي أو البنكي واللجوء إلى المصادر غير الرسمية لإجراء التعاملات المادية.

في ضوء ذلك، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى مزيد من الارتفاع في معدلات الشمول المالي وتحقيق التمكين الاقتصادي القائم على نظام يتيح لجميع فئات المجتمع المنتجات والخدمات المالية بعدالة وجودة وتكلفة مناسبة.

سُبل تحقيق الهدف:

- زيادة التوعية بأهمية التكنولوجيا المالية، وقدرتها على الوصول إلى عملاء الخدمات المالية والمصرفية المستهدفين، وتلبية احتياجاتهم بشكل أكثر سهولة ومرونة، وأقل تكلفة.
- رفع مستوى التثقيف المالي والحماية المالية لحقوق العملاء والمتعاملين مع القطاع المالي والمصرفي.
- خفض استخدام النقد خارج الجهاز المصرفي، وتحفيز استخدام الوسائل البديلة والقنوات الإلكترونية في الدفع.
- التوسع في النفاذ المالي، وإتاحة الخدمات المالية الإلكترونية لمختلف القطاعات والفئات في المجتمع.
- تعزيز قدرة المؤسسات المالية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية وتوسيع نطاقها للجميع.
- استمرار توفير فرص الحصول على الائتمان الميسر.
- تفعيل أدوات التمويل الجديدة والمُبتَكرة لدمج عملاء التمويل متناهي الصغر والشركات الناشئة وروّاد الأعمال في القطاع المصرفي الرسمي.
- دعم التقنيات المالية «Fintech» في قطاعات التمويل، والمدفوعات، والإقراض، والتأمين، وتحويل الأموال.
- تحفيز القطاع المالي غير المصرفي على ابتكار منتجات مالية جديدة مُصمَّمة وفقًا لاحتياجات الفئات المختلفة من المستهلكين والمواطنين الذين يقعون في شرائح الدخل الأقل.
- تمويل التعاونيات الزراعية وتقديم الدعم المالي لصغار المزارعين والمربيين.
- تعزيز البنية التحتية والتكنولوجية لشبكات المحمول والإنترنت، لتحسين توفير الخدمات المالية للفئات المختلفة.
- حماية المنظّمات والموظفين والأفراد من المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني.
- التنوّع في المنتجات والخدمات المالية (المصرفية وغير المصرفية) طبقًا لاحتياجات العملاء.
- تطبيق أُسس المساواة بين الجنسين في الاستفادة من الخدمات المالية المصرفية دون تمييز.

٥- تحفيز التصنيع

تُولِّي الدولة اهتمامًا كبيرًا بقطاع الصناعة وتعمل على تطويره، باعتباره رافدًا رئيسًا من روافد التنمية الاقتصادية، إذ يُسهم في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات ورفع مستوى الإنتاجية. وتستند ركائز النمو الاقتصادي على توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي القائم على تعزيز التنوع والمعرفة والابتكار والتنافسية، وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة.

الوضع الراهن:

مثَّلت الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية نحو ٨,١٪ من إجمالي الاستثمارات المُنفَّذة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، إذ بلغت الاستثمارات النفطية ١٨٪ من إجمالي الاستثمارات في القطاع، بينما استحوذت الاستثمارات غير النفطية على ٨٢٪. وتعرَّض معدل نمو الصناعات التحويلية لحالة من التذبذب خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٢/٢٠٢١، حتى بلغ المعدل ٩,٦٪ خلال عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ وزادت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نحو ١٥,٣٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنةً بقرابة ١٤,٩٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٠، ولا يزال قطاع الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمةً في إجمالي القيمة المضافة على المستوى الوطني. [٤٤]

ويمكن للدولة الاستفادة من فرص عديدة للعمل على التنمية الصناعية، في ظلّ تميز مصر بوجود قاعدة صناعية متنوعة ومتقدمة نسبيًا، تشمل عددًا هائلًا من الشركات الصناعية موزَّعة جغرافيًا على عدد كبير من المحافظات، وهو ما يرتبط بخريطة الاستثمار الصناعي التي تشمل الفرص الاستثمارية المتاحة بالقطاعات الصناعية في مختلف محافظات الدولة. فوفقًا للتعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٨/٢٠١٧، زاد عدد المنشآت بقطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٣٦٪ مقارنةً بعددها في التعداد الاقتصادي السابق لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ [٤٥]، كما ارتفع عدد الشركات الصناعية التي تأسست عام ٢٠٢١ التابعة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرّة بنسبة ٨٣٪ مقارنةً بتلك التي تأسَّست عام ٢٠١٣. [٤٦]

[٤٤] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

[٤٥] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

[٤٦] الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وتستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ تعميق الصناعة المحلية وتشجيع الصناعات القائمة على التكنولوجيا والمعرفة ورفع معدل نموها، مع التركيز على القطاعات مرتفعة القدرة على استيعاب الأيدي العاملة، مثل قطاع الصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية، وصناعات الغزل والمنسوجات، والصناعات الهندسية، وصناعات مواد البناء والتشييد والصناعات الحرفية، بالإضافة إلى زيادة الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة، والتوجه نحو الصناعة الخضراء بما فيها من فرص واعدة.

سُبل تحقيق الهدف:

- الارتقاء بمعايير التصنيع المحلِّي بتعظيم الاستفادة من فرص نقل التكنولوجيا من الشركات والجهات الأجنبية العاملة في مصر.
- تطوير صناعة الدواء وتحديثها، وإنتاج اللقاحات تزامنًا مع أزمة كوفيد-١٩ والإسراع بإجراءات تسجيل الأدوية، مع وضع المحفزات للمصانع لتطوير صناعاتها والتوسع فيها.
- توطين أنشطة الصناعة للمنتجات الرئيسة، والتوسع في إنشاء وتطوير المناطق والمُجمّعات الصناعية، ودعم تطوير سلاسل التوريد بما يوفِّر فرصًا كبيرة لتلبية الاحتياجات المحلية وزيادة الصادرات.
- تحقيق التوازن الجغرافي في التنمية الصناعية وعدم إغفال المناطق الحدودية والمحافظات الأكثر احتياجًا.
- إنشاء المجمّعات الصناعية بالمحافظات الأقل حظًا في الاستثمارات، وإعطاء حوافز إضافية للاستثمار في تلك المناطق.
- ترشيد الموارد في القطاع الصناعي، وتوفير آليات لرفع كفاءة استخدام الطاقة ووضع معايير للاستهلاك.
- التحول إلى الصناعة المستدامة بخلق صناعات خضراء جديدة تُنتِج سلعًا وخدمات بيئية، وتحويل عدد من الصناعات القائمة لصناعات متوافقة مع البيئة، مع توفير الحوافز ذات الصلة واستحداثها.
- تعزيز مكوّن الابتكار بتشجيع الأفكار الجديدة وتقديم حزم تحفيزية وتمويلية لدعم الكفاءات الشابة، والربط بين احتياجات القطاع وإيجاد حلول مبتكرة وخلَّاقة لمشكلات القطاع الصناعي.
- تيسير إجراءات إصدار التراخيص الصناعية والتوجه نحو التحول الرقمي في تقديم الخدمات.

٦- مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة

تعدّ المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومشروعات ريادة الأعمال والشركات الناشئة من القطاعات الأساسية الداعمة للنشاط الاقتصادي للدولة، إذ تتميّز بقدرتها على التكيّف مع المتغيرات الاقتصادية والتطور تبعًا للتغيرات التكنولوجية في العملية الإنتاجية، فلم تعد قاصرة على الشكل النمطي الذي يعتمد على الوسائل التقليدية والبسيطة للإنتاج، ولكنها تتواكب مع التحوّل الرقمي والتكنولوجيا. وتشمل هذه المشروعات التطبيقات الحديثة ذات الأفكار الإبداعية التي يتبنّاها روّاد الأعمال وأصحاب المشروعات الناشئة، وتتمتع بفرص نمو كبيرة وسريعة وقدرة على النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية، بهدف الوصول إلى منتجات وخدمات جديدة ذات كفاءة أفضل وتنافسية أعلى.

الوضع الراهن:

ارتفعتْ نسبة مساهمة قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الناتج المحلِّي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى ٤٣٪، فضلًا عن ارتفاع مساهمتها في العمالة، خاصةً في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الخدمات، إذ إن ٤٨٪ من المشتغلين بالمنشآت يعملون في الأنشطة التجارية والخدمية، مقارنةً بـ٢٤,١٩٪ في الصناعات التحويلية. ويتَّسم القطاع بوجود اتجاه قوي لإنشاء المنشآت متناهية الصغر (توظف ما يصل إلى خمسة موظفين فقط)، مع انخفاض نسبة المشروعات المتوسطة. فقد وصل عدد المنشآت غير الحكومية في التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى نحو ٣,٨ مليون منشأة، تمثل المنشآت متناهية الصغر ٩٢٪ منها، مقابل ٦٪ للمنشآت الصغيرة، قرابة ٢٪ للمتوسطة وكبيرة الحجم. ويقترن ذلك بضعف الروابط بين القطاع والمشروعات الكبرى، إضافة إلى غياب حلقة الوصل المطلوبة بين تلك المشروعات والمصانع الكبرى، إذ من المفترض أن تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا بارزًا كصناعات مكمّلة ومدخلات إنتاجية لاحتياجات المشروعات الكبرى، ومن ثمَّ تساعد على تكامل سلاسل القيمة والإمداد في العملية الإنتاجية. ويقترن ذلك أيضًا بارتفاع نصيب القطاع غير الرسمي الذي يبلغ نحو ٥٣٪ من منشآت القطاع الخاص، وتركّزه بشكل أساسي في أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة منخفضة، مع قدرة تصديرية محدودة. [٤٧]

[٤٧] الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال.

تعمل الدولة على دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي من خلال تيسيرات وحوافز ضريبية وغير ضريبية صُدرت بقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، كما يتضمَّن القانون حوافز للشركات والمنشآت الداعمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال.

أما في ما يتعلَّق بالمشروعات الريادية، فإن مصر تمتلك أسرع بيئة لدعم نمو ريادة الأعمال بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفقًا لتقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال، وقد تقدَّمت بنحو ١٠ مراكز في المؤشر العالمي لريادة الأعمال الصادر عن المعهد الدولي لتنمية ريادة الأعمال خلال ٤ سنوات، لتأتي في المرتبة ٨١ عالميًا خلال عام ٢٠١٩ بدلًا من الـ٩١ في ٢٠١٥ بين ١٣٧ دولة. وعلى الرغم من ذلك، يوجد عدد من التحدّيات المرتبطة بإدراك الفرص، وتحمّل المخاطرة، والقدرة على المنافسة والابتكار، بالإضافة إلى التمويل المحدود، الأمر الذي يدفع رواد الأعمال في كثير من الأحيان إلى التوقف عن العمل.

من ثمَّ تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ وضع سياسة واضحة ومتّسقة توفِّر لهذه المشروعات البيئة التمكينية لتحقيق معدّلات النمو العالية، بالإضافة إلى التوسّع في نشر ثقافة ريادة الأعمال وتقديم الدعم الفني في مجال تعزيز القدرات الإدارية والإنتاجية والابتكارية، إلى جانب تيسير الحصول على الائتمان وضمانات التمويل، وأيضًا المساعدة في مجال النفاذ للأسواق الخارجية ودعم قدراتها التنافسية والبشرية والتقنية. وتقترن خطط النهوض بهذا القطاع الحيوي أيضًا بالشمول المالي بهدف زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، والتكامل في سلاسل القيمة المحلية والعالمية.

سُبل تحقيق الهدف:

- توسيع القدرة على الاندماج في سلاسل القيمة المحلية والعالمية، لزيادة القيمة المضافة وتعزيز التنافسية.
- توجيه البحث العلمي والابتكار لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين الإنتاجية وزيادتها وتطوير الإنتاج والابتكار بها.
- تشجيع المنشآت وتحفيزها على اختيار العمل في القطاع الرسمي منذ بداية نشأتها.
- الربط بين أدوات السياسة العامة واحتياجات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتسهيل مشاركتها في المشتريات العامة، والاستفادة من برامج دعم المنشآت الصغيرة.
- الارتقاء بمستوى الخدمات الداعمة، مثل الخدمات التسويقية والمحاسبية لرواد الأعمال.
- دعم القدرات الفنية والمؤسسية لرفع مساهمة قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة في الصادرات وزيادة النفاذ للخارج.
- تشجيع البيئة الداعمة لنمو المشروعات متناهية الصغر وتحويلها لمشروعات صغيرة، والصغيرة لمتوسطة.
- تبنّي سياسة منافسة فعَّالة وعادلة مما يؤدِّي إلى تذليل عوائق الدخول والتوسع في الأسواق المختلفة وحماية المشروعات المتوسطة والصغيرة من الممارسات الاحتكارية التي يمكن أن تقصيها من السوق.
- توفير الخدمات المالية المستحدثة إلى جانب الاقتراض من القطاع المصرفي، مثل المصادر البديلة كصناديق رأس المال المخاطر، والتخصيم، والتأجير التمويلي، وتداول الفواتير، والضمانات المنقولة التي تمتاز بالسرعة، وسهولة الحصول على الأموال، والكفاءة في الإدارة.

- محو الأمية المالية ورفع الوعي بالتوجّه نحو الخدمات المالية غير المصرفية وأدوات التمويل البديلة والحديثة.
- زيادة فرص النفاذ لأسواق الأوراق المالية ودعم قدرة المشروعات على التسجيل في بورصة النيل.
- الانتشار الجغرافي والقطاعي لحاضنات الأعمال ومُسرِّعات النمو (خاصةً في القطاعات الواعدة المستهدفة ذات الأولوية في الأجندة التنموية الوطنية).
- دعم البيئة التنظيمية والفرص التمويلية المناسبة للشركات الناشئة لتحويل الأفكار الابتكارية وتطويرها لمنتجات وخدمات فعلية.
- توفير التدريب المهني للعمال المنخرطين في المشروعات المتوسطة والصغيرة، ومنهم العاملون في القطاع غير المنظم (أو غير الرسمي)، لمساندة هذه المشروعات ورفع إنتاجيتها ومن ثمَّ تحسين ظروف العمل بها.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال لدى طلاب المدارس والجامعات والشباب وجميع المواطنين لترسيخ ثقافة العمل الحر لديهم، بما يشجّعهم على تحويل أفكارهم وابتكاراتهم إلى منتجات ومشروعات.

٧- تحقيق الاستدامة المالية

تُعبِّر الاستدامة المالية للدولة عن قدرتها على تبنّي استراتيجية مالية طويلة الأجل، كإحدى دعائم الاستقرار الاقتصادي، ومن ثمَّ الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيراد الحالية على المدى الطويل، دون خفض ملاءتها المالية أو التعرّض لمخاطر عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية. وتُمثِّل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والادِّخار المحلِّي أهم مصادر تمويل أهداف التنمية المستدامة لدى الدولة.

الوضع الراهن:

تُولّي الدولة المصرية أهمية كبرى لتحقيق الاستدامة المالية من خلال تحديد الأولويات، والعمل على رفع كفاءة الاستثمار والإنفاق الحكومي الذي يُمثّل المصدر الأول لتمويل الإنفاق على مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية وشبكات الضمان الاجتماعي، مع ربط ذلك بزيادة الإيرادات، خصوصًا الحقيقية منها.

وقد ارتفعت نسبة إجمالي الإيرادات العامة للدولة من الناتج المحلِّي الإجمالي إلى ١٧٪ خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بنحو ١٦,١٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وزاد الإنفاق العام كنسبة من الناتج زيادة طفيفة إلى ٢٣,١٪ خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بـقرابة ٢٢,٩٪ خلال ٢٠٢١/٢٠٢٠ مما أدَّى إلى انخفاض العجز الكلّي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,١٪ في ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بـ٦,٨٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠. [٤٨]

أما بالنسبة للدين العام، انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي بما يقارب ١٦,٤ نقطة مئوية على مدار الأربع سنوات الماضية حيث بلغت ١٠١٪ في ٢٠١٧/٢٠١٦ ووصلت إلى ٨٤,٦٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٠ ثم ارتفعت في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتصل إلى ٨٧,٢٪.

[٤٨] وزارة المالية.

وتمثل الإيرادات الضريبية التي تزيد على ٧٠٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية [٤٩] -منذ عام ٢٠١٦/٢٠١٥- أهم المصادر وأكثرها استقرارًا واستدامة، مقارنةً بالمنح والمساعدات الخارجية التي تعدّ خيارًا محدودًا، وبمصادر الإيرادات شبه الريعية التي تتسم بعدم الاستقرار لتأثرها بالعوامل الخارجية. وتوضّح البيانات اتجاهًا تنازليًا للإيرادات الضريبية على مدار الأعوام الماضية، إذ انخفضتْ نسبتُها إلى الناتج من ١٤,٢٪ في ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ١٣,٨٪ خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ثم إلى ١٢,٦٪ خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو ما يعدّ منخفضًا بالمقارنة بمتوسط الأسواق الناشئة (١٩,٧٪ في ٢٠٢٠) [٥٠]، وهو أيضًا أقل من المتوسط للدول الإفريقية (١٦,٦٪ في ٢٠١٩)، إذ أظهرت البيانات اتّجاهًا تصاعديًا في نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج في إفريقيا منذ عام ٢٠١٠. [٥١]

وقد صاحب ذلك ارتفاع طفيف في نسبة ضرائب الدخل إلى الناتج إلى ١,٧٪ خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنحو ١,٦٪ [٥٢]. كما تقدَّمت مصر في المؤشر الدولي لشفافية الموازنة إلى المركز ٦١ بين ١١٧ دولة عام ٢٠١٩ مقارنة بالمركز ٦٥ في عام ٢٠١٧ . [٥٣]

وتستهدف «رؤية مصر ٢٠٣٠» تطوير منظومة الإدارة الضريبية الحالية ورفع كفاءتها، وزيادة نصيب الموارد الحقيقية من إجمالي الموارد الحكومية والحدّ من التهرب الضريبي، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، واستحداث مصادر إيرادات جديدة، بالإضافة إلى إيلاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتبسيط القواعد لجذب مزيد من المنشآت الصغيرة للعمل في القطاع الرسمي.

[٤٩] البنك المركزي: النشرة الإحصائية الشهرية - مؤشرات القطاع المالي للحكومة.

[٥٠] صندوق النقد الدولي.

[٥١] Revenue Statistics in Africa 2021 - Egypt – OECD

[٥٢] وزارة المالية.

[٥٣] Open Budget Survey – International Budget

سُبل تحقيق الهدف:

- زيادة الوعي الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية بتبسيط النظام الضريبي وتقليص القطاع غير الرسمي وزيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصيلة الضريبية.
- تطوير منظومة التحوّل الرقمي للتحصيل الإلكتروني لجميع أنواع الضرائب والجمارك ومدفوعات التأمينات والمعاشات ومتحصّلات الشهر العقاري، للحدِّ من التهرب الضريبي.
- التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي، لضمان كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الرشادة الشاملة لجميع فئات المجتمع دون تمييز أو إقصاء.
- تنويع مصادر التمويل وتشجيع وسائل التمويل المبتكرة، لتمويل مشروعات الدولة.
- ترشيد الإنفاق الحكومي بما يتيح للدولة موارد إضافية ولا يخلّ بأولويات الإنفاق الحكومي.
- وضع منظومة لمتابعة المخاطر المالية وتقييمها وإدارتها، ومنها إصدار الضمانات الحكومية بالشكل الذي يضمن متابعة آثارها المالية على الخزانة العامة، ورصد أي مخاطر مُحتَملة والتعامل معها مبكرًا.
- تنظيم حملات التوعية لنشر الثقافة المالية والوعي بأهمية الادخار، وتعزيز الشمول المالي وتوفير المنتجات المالية المتنوعة التي تتناسب مع احتياجات المدّخرين المختلفة.
- تحفيز البنوك على تنويع محفظتها الائتمانية، وتمويل القطاع الخاص والعائلي.

بنية تحتية
متطورة

بنيــة تحتيــة
مـتـطـــورة

الهدف الخامس:
بنية تحتية متطورة

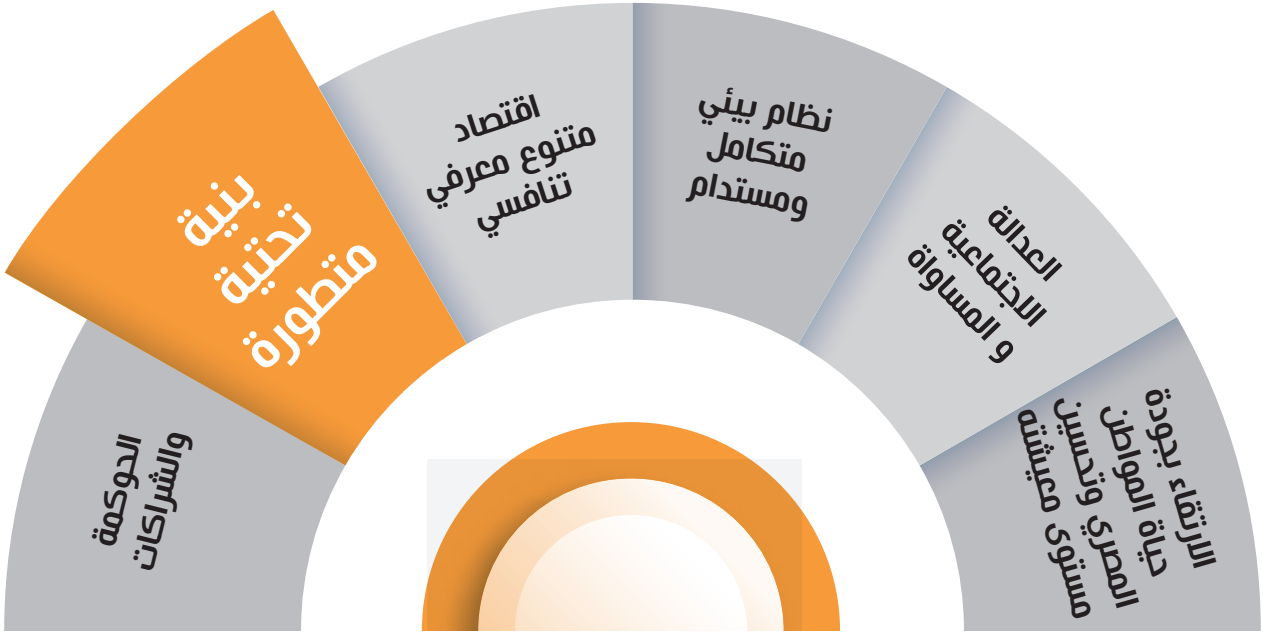

الأهداف العامة:

الروابط المباشرة بالأهـداف الأممية:

الروابط المباشرة بأجندة إفريقيا ٢٠٦٣:

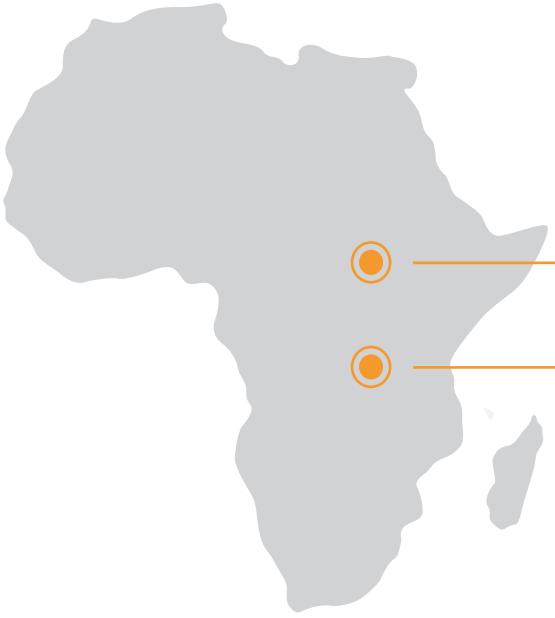

(١) إفريقيا مزدهرة ترتكز على النمو الشامل والتنمية المستدامة

(٢) قارة متكاملة متحدة سياسيًا وتستند إلى المثل العليا للوحدة الإفريقية ورؤية النهضة الإفريقية

مقدمة:

يؤكد الهدف الاستراتيجي «بنية تحتية متطورة» ما توليه رؤية مصر ٢٠٣٠ من أهمية لتلبية احتياجات القطاع العائلي وجميع القطاعات الاقتصادية من المُتطلبات الأساسية، كالطاقة والكهرباء والمياه والصرف الصحي ومن شبكات الطرق والجسور والموانى والمطارات، بالإضافة إلى نظم الاتصالات والمعلومات، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات وبناء قاعدة صناعية متطورة وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وتُعرَّف البنية التحتية بأنها المرافق الداخلية للدولة التي تجعل النشاط الاقتصادي ممكنًا، وتساعد على التنمية الاقتصادية بتسهيل عمليات الإنتاج والتوزيع. وقد تطوَّر مفهوم البنية التحتية عبر الحقب الزمنية المختلفة، فبعد أن كان مقتصرًا على الطرق وبعض المنافع العامة الضرورية في الماضي، أصبح حاليًا يمثِّل مفهومًا أكثر شمولًا للخدمات عالية الجودة التي توفِّرها الدولة لمواطنيها من أجل الارتقاء بمستوى معيشة الفرد وإتاحة فرص متساوية للجميع من الطاقة المستدامة، وشبكات النقل الآمنة، ونُظم الاتصالات والبنية الرقمية التي تربط جميع المناطق الجغرافية ببعضها.

وبهذا المعنى يؤكد الهدف الاستراتيجي «بنية تحتية متطورة» تكامل الرؤية المصرية للتنمية المستدامة مع المنظور الأممي لها، إذ يتّسق مع الهدف السادس «المياه النظيفة والنظافة الصحية»، والهدف السابع «طاقة نظيفة وبأسعار معقولة»، والهدف الحادي عشر «مدن ومجتمعات محلية مستدامة». كما يرتبط هذا الهدف ارتباطًا وثيقًا بالهدف الأول في الطموح الأول من أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ «مستوى معيشي مرتفع، وجودة الحياة والرفاهية لكل المواطنين»، والهدف العاشر في الطموح الثاني «بنية تحتية عالمية تتقاطع في كل القارة الإفريقية».

وفي هذا الصدد، تُولِّي مصر أهمية كبرى لتعظيم المنافع من موقعها الجغرافي المتميّز في تسهيل حركة التجارة الدولية وإقامة مناطق لوجستية وتجارية وصناعية متطوّرة، بما يدفع عجلة النمو الاقتصادي ويجذب مزيدًا من الاستثمارات المحلية والأجنبية بتوفير الجاهزية اللازمة للمشروعات، سواء في المجمعات الصناعية المنتشرة بمعظم محافظات مصر أو في المدن الجديدة.

وقد شهدت البنية التحتية في مصر تحسّنًا ملحوظًا خلال الأعوام الخمسة الأخيرة تجلّى في مضاعفة الطاقة الكهربائية، وتحسين شبكة المياه والصرف الصحي، وتنفيذ مشروعات في مجال شبكة الطرق القومية للربط بين محافظات الجمهورية والمحاور العرضية على النيل والكباري الخرسانية بديلة للمعديات على المجاري المائية، فضلًا عن التوسّعات في خطوط مترو الأنفاق بالقاهرة الكبرى والقطار الكهربائي، وأيضًا في شبكات التحكم بوسائل النقل والمرور والملاحة الجوية والبحرية، ومن ناحية أخرى، توافرت الأراضي المرفقة في كثير من التجمّعات الجديدة مثل العاصمة الإدارية ومدينة العلمين الجديدة ومدينة المنصورة الجديدة ومدينة دمياط الجديدة، وفي المجمعات الصناعية مثل الروبيكي، ومجمع مرغم في الإسكندرية، وغيرها من المجمعات الصناعية المنتشرة في محافظات مصر. كما أسهم تنفيذ عدد من المشروعات الكبرى في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والكوابل البحرية والأرضية في التخفيف من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-١٩ التي أطلّت على العالم في ٢٠٢٠ وأظهرت الحاجة الملحة إلى وجود بنية تحتية رقمية متطوّرة تساير التحوّل في عديد من قطاعات الدولة خلال فترة الإغلاق واللجوء لاتّخاذ حزمة التدابير الاحترازية لتقليل انتشار الفيروس.

وقد دفعت هذه الجهود إلى تحسّن ترتيب مصر ١٢ مركزًا في مؤشر الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية التابع للمؤشر العالمي للانفتاح الاقتصادي، لتصل إلى المركز ٨٨ عالميًا من ١٥٧ دولة عام ٢٠٢٠ [٥٤]، وكذلك تقدَّم الترتيب في مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي من المركز ٥٦ من ١٤٠ دولة عام ٢٠١٨ إلى المركز ٥٢ من ١٤١ دولة عام ٢٠١٩ [٥٥] مما يعدّ عاملًا مهمًا في الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ويتَّسق تحقيق هدف «بنية تحتية متطورة» مع الركائز الأساسية التي تحكم الرؤية وتؤكِّد أن «الإنسان محور التنمية» وأنه لا سبيل للارتقاء بجودة حياته ورفع مستوى معيشته سوى بتفعيل عدالة توزيع الخدمات من خلال «تحقيق العدالة والإتاحة»، ورفع درجة الجاهزية من خلال «تعزيز المرونة والقدرة على التكيف» وتطبيق مبدأ «تحقيق الاستدامة» حتى يتسنَّى توفير كل الخدمات بالجودة المناسبة وبما لا يؤثر سلبًا في نصيب الأجيال القادمة.

[٥٤] معهد ليجاتوم (Legatum Institute).

[٥٥] المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).

يساعد على تحقيق هذا الهدف عددٌ من الممكنات على رأسها «توفير التمويل» الذي يكفل الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية، و«تحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار» الذي يدعو إلى تطبيق العلوم الحديثة، كاستخدام الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الأخضر في تقديم الخدمات الأساسية، وكذلك «تعزيز التحوّل الرقمي» الذي يدعم ميكنة تقديم الخدمات وتحسين جودتها وإتاحتها للجميع، في ظلّ «تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة» تسهم في تفعيل الأطر التعاقدية الحديثة التي تدعم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية. وفي إطار العمل على «ضبط الزيادة السكانية» لإحداث التوازن المفقود بين التنمية والزيادة السكانية.

ويتحقق الهدف الاستراتيجي «بنية تحتية متطورة» من خلال أربعة أهداف عامة تتمثل في: «تقديم خدمات أساسية وملائمة» و«توفير نُظم نقل آمنة ومستدامة» و«تعزيز نظم وموارد الطاقة المستدامة» و«تطوير نظم الاتصالات والمعلومات». ويندرج تحت كل هدف مجموعة من المستهدفات والسياسات التمكينية اللازمة، بالإضافة إلى المؤشرات الكمّية لمتابعة الأداء وتقييمه.

١- تقديم خدمات أساسية وملائمة

تدرك رؤية مصر ٢٠٣٠ العلاقة الوثيقة بين مدى توفير خدمات أساسية وملائمة، كالطاقة والكهرباء والمياه والصرف الصحي، وتلبية احتياجات المواطنين والقطاعات الإنتاجية في كل المناطق الجغرافية وما يترتب عليها من آثار مباشرة وغير مباشرة اقتصاديًا واجتماعيًا.

الوضع الراهن:

شهد قطاع الكهرباء تطورًا ملحوظًا خلال الأعوام الأربعة الأخيرة لتأمين احتياجات جميع القطاعات التنموية والخدمية من الكهرباء، خاصةً بعد العجز في إمدادات الطاقة الكهربية المُنتَجة للوفاء بالأحمال المتزايدة خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٤، وفي هذا الصدد، رُفعت كفاءة البنية التحتية من خطوط الكهرباء على مستوى الجمهورية، ورُبطت مناطق الإنتاج والتوزيع بمناطق التخزين والاستهلاك، وأُنشئت محطَّات جديدة، وجُدِّدت شبكات النقل والتوزيع وقُوِّيت، مع تنويع مصادر الوقود المستخدم في إنتاج الكهرباء وتحسين مناخ الاستثمار في مجالات البحث والاستكشاف لتنمية الاحتياطيات وزيادة الإنتاج، وقد أدَّى ذلك إلى تحسين إتاحة خدمات الكهرباء وجودتها، إذ بلغت نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء قرابة ٩٩,٧٪ [٥٦] عام ٢٠١٩، بالإضافة إلى القضاء على ظاهرة انقطاع التيار الكهربائي في كثير من مناطق الجمهورية، ورغم ذلك، فما زال هيكل إنتاج الكهرباء يحتاج إلى مزيد من التنويع، إذ يبلغ نصيب الطاقة الكهربائية المُنتَجة من النُظم الحرارية نحو ٨٨,٢٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٢، والكهرباء المُنتَجة من الطاقة الجديدة والمتجددة حوالي ١١,٨٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٢ [٥٧] ، لذا تسعى الدولة إلى زيادة حصة الطاقة الجديدة والمتجددة في توليد الكهرباء، تماشيًا مع أبعاد الاستدامة البيئية. وقد أُصدِرت مجموعة من الأُطر التنظيمية والفنية والتعاقدية لتنشيط الاستثمار في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة، منها: أكواد تشغيل شبكات نقل الكهرباء وتوزيعها، وقواعد ربط محطات الرياح والخلايا الشمسية بالشبكة القومية، واعتماد آلية المنتج المستقل عند التعاقد مع المستثمرين، مع بدء إجراءات مشروع الربط الكهربي مع المملكة العربية السعودية لتبادل ٣٠٠٠ ميجاوات بين البلدين.

أيضًا جرى التوسّع في توصيل الغاز الطبيعي للمنازل بديلًا عن البوتاجاز، ووصل الغاز إلى نحو ١٣,٥ مليون وحدة سكنية منذ بداية

[٥٦] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

[٥٧] وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

النشاط عام ١٩٨١، مما وفَر الخدمة لأكثر من ٦٠ مليون مواطن، وتحقق أعلى معدل سنوي لتوصيل الغاز الطبيعي للمنازل خلال الأعوام الأربعة الماضية (١,٢ مليون وحدة سنويًا).

كما زادت أعداد محطات تموين السيارات بالوقود السائل (البنزين والسولار) على مستوى محافظات الجمهورية، وتحقَّقت طفرة كبيرة وانتشار سريع لمحطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي، إذ تضاعفت أعدادها ٤ مرات خلال آخر عام ونصف، ونُفِّذت الأعمال بعدد ٨٥٠ محطة، وجارٍ تجهيز وتنفيذ أعمال باقي المحطات لتصل إلى ١٠٠٠ محطة. ويستمر تشجيع شركات التسويق على إنشاء محطات تموين جديدة لخدمة السوق المحلية وزيادة الاستثمار في البنية التحتية.

ويُمثِّل قطاع المياه بما له من أولوية قصوى في رؤية مصر ٢٠٣٠ قيدًا على جهود التنمية الشاملة مع الزيادة المطَّردة في تعداد السكان، وما يصاحب ذلك من التنافس على استخدام الموارد المائية المحدودة بشكل يحول دون تحقيق الخطط الموضوعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يبلغ إجمالي الاحتياجات المائية في مصر نحو ١١٤ مليار متر مكعب سنويًا، بينما يُقدَّر إجمالي الموارد المائية المتاحة بنحو ٦٠ مليار متر مكعب سنويًا، وبلغت قيمة العجز المائي نحو ٢١ مليار م٣ لعام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى استيراد محاصيل تعادل استخدامات مائية (المياه الافتراضية) تقدر بنحو ٣٤ مليار م٣ سنويًا ليصبح إجمالي الفجوة المائية ٥٥ مليار م٣ سنويًا [٥٨]، وهو ما يُطلق عليه ندرة الموارد المائية، تزداد مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية. وكما سبق التوضيح في الهدف الاستراتيجي الثالث، بلغ نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة ٥٩٩ مترًا مكعبًا سنويًا في عام ٢٠١٧ لنحو ٩٥ مليون نسمة [٥٩]، مما أدَّى إلى تراجع ترتيب مصر في مؤشر موثوقية إمدادات المياه للمرتبة ٧٣ عام ٢٠١٩ مقابل المرتبة ٦٩ في عام ٢٠١٨ في مؤشر التنافسية العالمية [٦٠]. كما تشير التقديرات إلى استمرار انخفاض حصة المواطن من المياه لتصل إلى ٤٤٤ متر مكعب سنويًا بما يعني مزيد من انخفاض حصة الفرد تحت حد الفقر المائي حال وصول عدد سكان مصر إلى ١٢٨ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. [٦١]

وفي إطار تعامل الدولة مع تحدِّيات قطاع المياه، وُضِعت استراتيجية طويلة الأجل لتنمية الموارد المائية وتوفير مصادرها لجميع القطاعات، فتحقق:

---

[٥٨] وزارة الموارد المائية والري.

[٥٩] وزارة الموارد المائية والري.

[٦٠] المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).

[٦١] وزارة الموارد المائية والري.

- إنشاء ٢٠٠ مشروع لحصاد مياه الأمطار والسيول في سيناء، وكذلك خزانات أرضية وسدود لتجميع الأمطار والسيول، للاستفادة منها في إضافة ١٠٠ مليون متر مكعب، لتصل إلى ١,٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠.

- تشغيل عدد ٢٧٣٠ محطة مياه شرب، وإضافة ٥٨٢ رافعة موزعة في ٣٢٩٣ موقعًا على مستوى الجمهورية بإجمالي طاقة إنتاجية ٣٠,١ مليون م٣/ يوم بما يعادل منها ٨٥,٨٪ من المياه السطحية، و١١,٧٪ من المياه الجوفية، و٢,٥٪ من المياه التي جرت تحليتُها لتحسين أداء نظم إمدادات المياه وخدمة مياه الشرب للمواطنين، ليبلغ طول شبكة المياه ١٦٦ ألف كم. وقد ترتَّب على ذلك تغطية نحو ٩٨٪ من المناطق السكنية بمياه الشرب الصالحة سواء في الحضر بنسبة تغطية ١٠٠٪ من السكان، وفي الريف بنحو ٩٧,٧٪ عام ٢٠١٩.[٦٢]

- التوسع في محطات تحلية مياه البحر بالمناطق الساحلية، حيث تنتشر المنتجعات والقرى السياحية، مع الاستفادة من أطوال الشواطئ المصرية التي تصل إلى نحو ٢٤٠٠ كم واستخدام الطاقة الشمسية لتوفير احتياجاتها من الكهرباء، تم الانتهاء من تشغيل وانشاء ٥٨ محطة، وتُنفَّذ حاليًا ١٦ محطة بإجمالي طاقة ٦٤٠ ألف م٣/ يوم وبتكلفة ٩,٥ مليار جنيه، إلى جانب تشغيل ١٦ محطة إضافية بتكلفة إجمالية ١٢,٨ مليار جنيه حتى ٢٠٢٢، ويمكن أيضًا إضافة ٦٥٠ مليون متر مكعب من مياه التحلية إلى الميزان المائي، لتصل إلى مليار متر مكعب بحلول ٢٠٣٠ بتحفيز مشاركة القطاع الخاص وتشجيعه لتنفيذ محطات تحلية المياه ومعالجتها.

- تبطين الترع ورفع كفاءة شبكة المصارف لتوفير احتياجات قطاعات الزراعة والصناعة ومواجهة التلوث، لتحسين نوعية المياه وحمايتها، وقد انعكس ذلك على تحسّن ترتيب مصر في مؤشر نسبة السكان المُعرضة لمياه شرب غير آمنة من المرتبة ٧١ عام ٢٠١٨ إلى المرتبة ٥٣ عام ٢٠١٩ .[٦٣]

وفي ما يخصّ قطاع الصرف الصحي، بلغت نسبة التغطية على مستوى الجمهورية عام ٢٠١٩ نحو ٦٨٪ فقط، منها ٩٦٪ في الحضر و٤٠٪ في الريف، ومن المستَهدف تنفيذ عدد من المشروعات لتركيب خزَّانات الصرف المنزلي ووصلات الصرف الصحي، مع تحسين الخدمات ورفع كفاءتها لزيادة نسبة التغطية في الريف والوصول إلى ١٠٠٪ في الحضر .[٦٤]

ومن ثمَّ، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى تنويع مصادر إنتاج الكهرباء وزيادة الاعتماد على الطاقة الجديدة والمتجددة، بالإضافة إلى تنمية الموارد المائية وترشيد الاستهلاك، وتحسين إتاحة خدمات الصرف الصحي وجودتها في جميع المناطق الجغرافية.

[٦٢] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

[٦٣] تقرير التنافسية العالمي – المنتدى الاقتصادي العالمي.

[٦٤] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

سُبل تحقيق الهدف:

- تهيئة مناخ جاذب للاستثمار في مجال الطاقة، بما يسهم في فتح آفاق لدور مصري أكبر في الأسواق الإقليمية، واستقطاب الشراكات مع الجهات الدولية والإقليمية والوطنية، لتوفير الدعم الفني والمالي.
- الاستمرار في استكمال برنامج إنشاء محطات الخدمة والتموين للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي المضغوط، والاستمرار في تطوير وانتشار المحطات الموجودة في جميع أنحاء الجمهورية.
- الاستمرار في رفع كفاءة معامل التكرير وتحويلها إلى وحدات اقتصادية ذات كفاءة عالية وتطوير أنظمة العمل والأمن والسلامة وحماية البيئة.
- تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار بمشروعات البنية التحتية في الطاقة المتجددة والري في الأراضي الجديدة، والتوسّع في إنشاء محطات تحلية مياه البحر لجميع المدن الساحلية.
- تصميم خدمات المرافق العامة، بهدف تقليل البصمة البيئية للفرد وفقًا لمبادئ التنمية المستدامة.
- تعظيم دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الوعي بالإدارة الرشيدة لاستخدامات المرافق العامة، والإقلال من الهدر وتيسير توصيل المياه للمنازل في الريف.
- ضمان صيانة مشروعات الخدمات الأساسية والتطوير المستمرّ، بما يكفل استمرارية كفاءة تشغيل هذه المشروعات.
- التوسّع في إنشاء محطات مياه شرب جديدة، لمواكبة تطوّر الزيادة السكانية والتوسّع العمراني.
- الاستخدام الأمثل للمياه الجوفية المُتاحة، مع وضع مُخطَّط كامل للحفاظ على هذا المصدر المهم للأجيال القادمة.
- مدّ نطاق تغطية شبكات الصرف الصحي في المناطق الأكثر احتياجًا، والتوقف عن ممارسات الصرف الصحي غير الآمنة.

٢- توفير نظم نقل آمنة ومستدامة

يُعتبر قطاع النقل من العناصر الرئيسية لنجاح خطط التنمية، إذ يسهم في تلبية جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ما يوفِّره من شبكات نقل متكاملة وآمنة لدعم المشروعات الاستثمارية.

وتشمل البنية الأساسية لقطاع النقل شبكة الطرق البرية، وشبكة السكك الحديد، وشبكة النقل السككي بالجر الكهربائي والتي تشمل (شبكة مترو أنفاق القاهرة الكبرى - المونوريل - القطار الكهربائي السريع - القطار الكهربائي الخفيف - الترام)، وشبكة خطوط النقل النهري الداخلية، بالإضافة إلى مجموعة الموانى البحرية والبرية والجافة والمراكز اللوجستية والموانى التخصصية في مجالات التعدين والبترول والصيد والسياحة وقناة السويس. فضلًا عن قطاع الطيران المدني الذي يلعب دورًا مهمًا في تسيير النقل الداخلي والخارجي، إضافة إلى المساهمة في حركة التجارة الدولية من خلال المطارات الدولية والمحلية.

وتتمثَّل أهمية توفير نظم النقل الآمنة في أمرين: الأول حرص الدولة على رفع قُدرة المواطنين على الاستفادة من خدمات النقل مع العمل على تخفيض تكلفتها وضمان تحقيق السلامة، والثاني التأكّد من ربط التوسع العمراني بشبكات نقل واسعة لتيسير حركة الانتقال وتنقل المواطنين ولتنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي وجذبهما إلى تلك التجمعات الجديدة.

الوضع الراهن:

توضِّح مؤشرات التنافسية العالمية [٦٥] تحسّن أداء قطاع النقل، إذ تقدَّمت مصر عشرة مراكز في مؤشر مستوى البنية التحتية من ٥٤ عام ٢٠١٨ إلى ٤٤ عام ٢٠١٩، كما سجَّلت تقدمًا ملحوظًا في مؤشر الاتصال بشبكات الشحن الدولية، إذ وصلت إلى المرتبة ١٨ عام ٢٠١٩ مقابل المرتبة ٣٩ عام ٢٠١٨، كما تحسَّن الترتيب في جودة الطرق لتصل إلى المركز ٢٨ عام ٢٠١٩ مقارنة بالمركز ٤٥ عام ٢٠١٨. وعلى مستوى توافر الطرق الممهدة واتصالها، وصلت إلى المركز ٤٨ عام ٢٠١٩ بعد أن كانت في المركز ٥٤ عام ٢٠١٨، أما بالنسبة لكفاءة خدمات القطارات فقد تقدمت إلى المرتبة ٥٠ عام ٢٠١٩ مقابل ٥٨ عام ٢٠١٨.

ويرجع ذلك إلى المشروعات القومية التي نُفِّذت في خمسة محاور رئيسة بمعظم مناطق الجمهورية خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى

[٦٥] المنتدى الاقتصادي العالمي.

٢٠١٩ باستثمارات بلغت ١٤٣مليار جنيه، وتتمثل في: تطوير السكك الحديد التي يمتد طولها ١٠٠٠٠ كيلومتر، ومحاور النيل الأربعة الرئيسية التي يجري تأهيلها، وشبكة الطرق الحالية التي تصل أطوالها إلى ٢٥,٥ ألف كيلومتر، ومشروعات الكباري العلوية، وأنفاق قناة السويس الخمسة، هذا بالإضافة إلى تبني منهجية الاقتصاد الأخضر الذي يعزز من استخدام الكهرباء فيُنفّذ مشروع القطار الكهربائي الخفيف LRT ومشروع مونوريل شرق وغرب النيل وثلاثة خطوط للقطار الكهربائي السريع، مع توسيع شبكة مترو الأنفاق في القاهرة الكبرى.

وبالنسبة للنقل النهري وشبكة خطوط النقل المائي، توجد أربعة محاور رئيسة للنقل المائي الداخلي، تتخللها الأهوسة التي رُفَعت كفاءتها وطُوِّرت لتيسير الحركة: القاهرة – إسكندرية، والقاهرة –دمياط، والقاهرة – أسوان، والقاهرة – إسماعيلية، وسوف تُؤهَّل هذه المحاور للتشغيل مرحليًا في الخطة المستقبلية مع إنشاء منطقة لوجستية في بحيرة ناصر لربط المجرى الملاحي بحيرة فيكتوريا-الإسكندرية بالبحر المتوسط، إلى جانب الوصلات الملاحية الجديدة والموانى النهرية المُدعَّمة بالنظم المعلوماتية لزيادة نصيب حركة النقل النهري.

وفي ما يتعلق بالموانى البحرية، فشبكة الموانى البحرية قوامها خمسة عشر ميناءً تجاريًا، بالإضافة إلى مجموعة من الموانى التخصصية في مجالات التعدين، البترول، السياحة، الصيد. ويجري تطوير الأرصفة البحرية بإنشاء أرصفة جديدة بأطوال ٣٥ كيلومترًا وبأعماق تتراوح من ١٥-١٨ مترًا، ليصل إجمالي أطوال الأرصفة إلى ٧٦ كيلومتر بالإضافة إلى تطوير الشحن والتفريغ لتقليل زمن انتظار السفن واستغلال أفضل للمساحات المتاحة والأماكن التخزينية بدائرة الموانى البحرية، هذا إلى جانب إنشاء عدد من المناطق اللوجستية وتفعيل الربط الإلكتروني لتحقيق معدلات أكبر من حركة نقل البضائع.

وفي ما يخص قناة السويس التي تعدّ معبرًا مائيًا له أهمية استراتيجية في حركة التجارة الدولية، فقد أضافت التفريعة الجديدة للقناة القدرةَ على استيعاب عدد كبير من السفن العملاقة، مما أسفر عن تفادي المشكلات التي كانت تعوق الحركة مع المزايا التي صاحبت تطوير المناطق المحيطة الصناعية المتخصصة والتي تخدم السفن العابرة، كذلك أُنشِئت خمسة أنفاق تربط دلتا النيل وشبه جزيرة سيناء عبر قناة السويس، وارتفعت مساهمة إيرادات قناة السويس في ميزان المدفوعات لتصل إلى حوالي ٧ مليار دولار في ٢٠٢٢/٢٠٢١ [٦٦] ، كما بلغت مساهمتها ٢,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي في العام ذاته . [٦٧]

[٦٦] البنك المركزي المصري.

[٦٧] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفي ما يتعلق بقطاع النقل الجوي، يبلغ عدد المطارات المصرية في الوقت الحاليّ ٢٧ مطارًا، ما بين دولية ومحلية، و(محلية/دولية عند الطلب)، بالإضافة إلى مطارين بنظام الشراكة مع القطاع الخاصBOT وهما مطارا مرسى علم والعلمين، كما أُنشِئت ثلاثة مطارات جديدة، ويجري العمل على مزيد من مشروعات التطوير لزيادة الطاقة الاستيعابية لمطار القاهرة، في سبيل مواجهة زيادة الحركة الجوية للركاب وللبضائع والحركة السياحية.

وأخيرًا، في ما يتعلق بمعايير السلامة والأمان، توضِّح المؤشرات أن مصر تُصنَّف في المنطقة الخضراء بخصوص معدلات الحوادث على مستوى العالم، إذ جاءت في المرتبة ٩٨ من ١٨٣ دولة في الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق عام ٢٠١٨ [٦٨] وكنتيجة للمشروع القومي للطرق والكباري التي تُنفَّذ طبقًا للمواصفات العالمية تراجع إجمالي عدد حوادث السيارات على الطرق خلال عام ٢٠١٨، إذ بلغ ٨٤٨٠ حادثًا مقابل ١١٠٩٨ حادثًا عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض ٢٣,٦٪ [٦٩]، وتعمل الدولة على إزالة جميع المعوّقات والتحدّيات التي تواجه تفعيل منظومة السلامة على الطرق، كتعقّد الهيكل المؤسسي وتشابك الجهات والوزارات المعنية بمجال النقل العام والازدحام على شبكات الطرق الداخلية وضعف تفعيل أنظمة النقل الذكي.

وفي هذا السياق، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى توفير نُظم نقل آمنة ومستدامة لتحسين مستوى معيشة الأفراد، ورفع كفاءة خدمات النقل المقدمة لجميع مستخدميها، علاوة على تعظيم الاستفادة من وضع مصر الجغرافي في قلب العالم، واستغلال الميزة الاقتصادية لوسيلتي النقل النهري والنقل بالسكك الحديد وزيادة تنافسيتهما، إذ يُعتَبران من أقل وسائل النقل استهلاكًا للوقود، بما يحدّ من الانبعاثات الملوثة ويسهم في تحسين البيئة المحيطة وصحة المواطنين.

[٦٨] World Life Expectancy, based on data from the WHO

[٦٩] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

سُبل تحقيق الهدف:

- التحول التدريجي نحو وسائل النقل النظيفة (الكهربائية - الهيدروجين) التي لا تستخدم الوقود الأحفوري، للحدّ من التلوث، ونشر ثقافة التوفير في استخدام المحروقات بين مختلف أصحاب المصلحة.
- توفير شبكة نقل ذكية ومتكاملة، وتنظيم خدمات النقل لتقدّم أسعارًا عادلة تُحقّق التوازن بين منافع كل مقدِّمي الخدمة والمستفيدين، وتحفيز استثمار القطاع الخاص في هذا المجال.
- رفع القدرة التنافسية للنقل البحري، بإحلال الأرصفة البحرية وتطويرها وإنشاء مناطق لوجستية.
- رفع كفاءة الأهوسة والطرق النهرية، لاستيعاب حركة البضائع لتخفيف الأحمال على الطرق البرية.
- التوسع في تطبيقات النقل الذكية التي تستخدم تطبيقات التقنيات الحديثة في إدارة وسائل النقل وربطها بالمستخدمين وشبكة الطرق.
- التوسع في خدمات نقل الركاب ذات الخدمة المتميزة (آمنة - سهل الوصول إليها - ذكية - مكيفة - متوافر بها خدمة إنترنت - تختصر الوقت)، لتحفيز مالكي السيارات الخاصة على التحول لاستخدام وسائل النقل العامة في رحلاتهم اليومية، بما يحدّ من الكثافات المرورية على الطرق ويخفض الانبعاثات من قطاع النقل.
- توفير أماكن ذكية لانتظار السيارات والتشجيع على سياسة النقل الجماعي، بالإضافة إلى الإسراع في تنفيذ مشروعات البنية التحتية لوسائل النقل الجماعي السريع، مثل القطارات الكهربائية ومترو الأنفاق والمونوريل، وتحقيق التكامل مع وسائل نقل الركاب الأخرى.
- تطوير السكك الحديد لخدمة الركاب وحركة البضائع، وربط العاصمة بأماكن التجمّعات العمرانية الجديدة وبالمناطق الصناعية.
- دمج مفاهيم النقل المستدام في التخطيط العمراني للمدن، وتشجيع النقل غير الآلي شاملًا المشي وركوب الدراجات في نطاق المدن الصغيرة وأحياء المدن الكبيرة.
- تيسير انتقال الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بوسائل النقل المختلفة.
- تطوير منظومة السلامة على الطرق، برفع وعي السائقين للالتزام بقواعد المرور ورفع كفاءة المركبات.

٣- تعزيز موارد ونظم الطاقة المستدامة

تعدّ الطاقة المتجددة والمستدامة بأنواعها المختلفة، البديلَ الأمثل والنظيف للطاقة التقليدية، وتُعتبر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من أهم مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى الطاقة المتولِّدة من حركة المدّ والجزر في البحار والمحيطات، والطاقة الناتجة عن إعادة تدوير المخلفات بأنواعها.

وتنبع أهمية الطاقة المتجددة كونها أحد أهم المصادر التي يمكن استخدامها في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بما يسهم في إجراءات التصدي للتغيّرات المناخية لأنشطة قطاع الطاقة، والحدّ من الانبعاثات الملوّثة للهواء، بما يسهم في تحسّن جودة الهواء، كما تبدو أهميتها أيضًا في جذب الفرص الاستثمارية وتشجيعها على التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بشكل عام، وإتاحة الطاقة في المناطق النائية التي تبعُد عن الشبكة القومية، وفي المجالات المتعلقة بقضايا البيئة ومصادر توليد الطاقة بشكل خاص.

الوضع الراهن:

تُقدّر حصة الطاقة المتجدّدة في إنتاج الكهرباء بنحو ١٢٪ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ [٧٠] ، وتبلغ مساهمة تكنولوجيا الطاقة المتجددة المتمثلة في توربينات الرياح والألواح والمركزات الشمسية نحو ٤,٤٪ من مصادر توليد الطاقة الكهربائية في مصر، يُنتَج معظمها عن طريق مزارع الرياح بخليج السويس، كما تسهم المصادر المائية بنحو ٧,٦٪، تتمثَّل في سدود نهر النيل وأهمها السد العالي. [٧١] وجرى الوصول بنسبة الطاقات المتجددة إلى ٢٠٪ من الحمل الأقصى بنهاية عام ٢٠٢١. وفي عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، بلغت نسبة الطاقة الجديدة والمتجددة من جملة الطاقة الكهربائية المولدة إلى ١١,٨٪ [٧٢]. ويمثل إنتاج البيوجاز أحد مصادر الطاقة الجديدة والذي نُفِّذ بالفعل في محطة معالجة الصرف الصحي بالجبل الأصفر، مع دراسة إمكانية تعميمه في ظل التوسع في القرى المصرية لإنتاج البيوجاز على مستوى المنزل.

---

[٧٠] وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

[٧١] خريطة الطاقة المتجددة في مصر ٢٠١٦، مؤسسة فريدريش ألبرت.

[٧٢] وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

وأُصدِرت التشريعات الخاصة بالطاقة المستدامة والمتجدّدة التي سمحت بإنشاء هيئة الطاقة الجديدة والمتجدّدة عام ١٩٨٦، لتضع الإطار المؤسسي لتنمية استخدامها، وتشجع تصنيع معدّاتها محليًا، ولتمثّل نقطة الارتكاز الوطنية للجهود المبذولة لتطوير تكنولوجياتها واستغلال مصادرها تجاريًا كطاقة نظيفة، إلى جانب وضع القواعد التنظيمية لتحفيز مشاركة القطاع الخاص وإصدار مجموعة من الأُطر الفنية والتعاقدية الخاصة بأكواد تشغيل شبكات نقل الكهرباء وتوزيعها، وقواعد ربط محطات الرياح والخلايا الشمسية بالشبكات، وضوابط التعاقد مع المستثمرين.

وبما أن مصر تسعى لتكون مركزًا إقليميًا لتجارة الطاقة وتداولها، فالفرصة سانحة لزيادة الاستثمارات في إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة، خاصةً الطاقة الشمسية، لتوافر الأراضي اللازمة التي تتمتع بإشعاع شمسي مباشر يصل إلى ٣٢٠٠ ك وس/م ٢/ سنة، ويؤدِّي ذلك إلى تشجيع المستثمرين للدخول في هذه السوق الواعدة ويزيد من اقتصاديات الحجم بالنسبة للصناعة المحلية، مما يبشّر بخفض تكلفتها ويضيف إلى القوى البشرية المُدرَّبة الذي يحتاج إليها نمو القطاع.

وفي ظل التحوّل التدريجي نحو الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، من المخطط رفع نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط إنتاج الكهرباء (من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة) في مصر لتصل إلى ٤٢٪ في ٢٠٣٥ [٧٣]. كما أنه من المتوقع أن تزداد هذه النسبة مع انخفاض تكلفة بناء محطات الطاقة المتجددة نتيجة للتطور التقني، مقارنة بتكلفة توليد الطاقة التقليدية، مما ييسِّر التحوّل الكامل إلى الطاقة المتجددة على الأجل الطويل.

وتستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ أن يكون قطاع الطاقة قادرًا على تلبية جميع الاحتياجات التنموية من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفء من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجدّدة)، بما يؤدي إلى المساهمة الفعَّالة في دفع عجلة الاقتصاد والحفاظ على البيئة. وتسعى الرؤية إلى الحدِّ من الآثار السلبية لنفاد مصادر الطاقة التقليدية الناضبة بطبيعتها، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مع تحقيق الريادة فيها.

[٧٣] استراتيجية الطاقة المتجددة ٢٠٣٥.

سُبل تحقيق الهدف:

- رفع قدرة الشبكة الكهربائية على استيعاب الكهرباء من المصادر المتجددة، والتفاوت الناتج في الطاقة المفرغة بها.
- تهيئة مناخ جاذب للاستثمار في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، والتعاون مع مراكز الأبحاث لحلٍّ مشكلة ارتفاع تكلفة تخزين الطاقة، للتصدِّي للتحدي الذي تواجهه الشبكة عند زيادة نسبته.
- متابعة التطورات في تكنولوجيا تخزين الطاقة الكهربائية المتصلة بأنظمة الطاقة المتجددة، مثل بطاريات الليثيوم وإنتاج الهيدروجين الأخضر وأنظمة تخزين الطاقة الحرارية، ودراسة الاستفادة منها في الحفاظ على استقرار شبكة الكهرباء والتوسّع في تنفيذها بمجرد أن تتحسَّن جدواها المالية.
- تشجيع استخدامات الطاقات المتجدِّدة اللامركزية صغيرة الحجم في المنشآت الصناعية والسياحية والسكنية والخدمية، مثل السخَّانات الشمسية ومحطّات الخلايا الضوئية على الأسطح، واستخدام البيوجاز في المنازل الريفية بديلًا لأسطوانات البوتاجاز، وتوفير آليات تمويل مناسبة لتحقيق التحوّل التدريجي لمستهلكي الطاقة إلى منتجين لتلبية احتياجاتهم من الطاقة.
- تحفيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات إنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة المتجددة، بخلق سوق تنافسية للكهرباء، وإصدار وتحديث تعريفة التغذية ونظام صافي القياس.
- نشر تكنولوجيا تحسين كفاءة الطاقة لخفض الاستهلاك من الكهرباء والوقود في القطاعات المختلفة، مثل برامج إدارة الطاقة في المنشآت وتحوّل السوق المصرية إلى الأجهزة الكهربائية والميكانيكية الموفرة للطاقة، وتفعيل أكواد المباني الموفّرة للطاقة، وتحويل السيارات للعمل بالغاز، إلخ.

٤- تطوير نظم الاتصالات والمعلومات

تعتبر نظم الاتصالات والمعلومات مكونًا أساسيًا للبنية التحتية المتطوِّرة، وتنبع أهمية هذا المكوّن من أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية يؤثر تأثيرًا إيجابيًا في بيئة الأعمال، ومن ثمَّ خفض تكلفة المعاملات وتكامل الخدمات العامة وميكنتها، وربط الحكومة بالقطاع الخاص والمجتمع المدني مما يؤدي إلى خفض تكلفة الخدمات ورفع مستوى جودتها. كما أن إدارة الموارد رقميًا وتوفير آلية رقمية للشكاوى والرد يعزّز كفاءة المؤسسات، ويزيد من درجة المساءلة. علاوة على ذلك، فإن تطوير نظم الاتصالات والمعلومات يمثل ركيزةً أساسيةً لجميع محاور التطوّر التكنولوجي ودعم التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي والقائم على المعرفة.

الوضع الراهن:

يشير مؤشر المعرفة العالمي [٧٤] إلى تحسُّن الوضع المصري في ركيزة تكنولوجيا المعلومات خلال الأعوام الأخيرة، إذ جاءت مصر في المركز ٥٧ من ١٥٤ دولة عام ٢٠٢١، مقارنة بالمركز ٧٤ من ١٣٨ عام ٢٠٢٠، كما تُعدُّ مصر أحد أكثر أسواق الإنترنت تطورًا ونموًا من ناحية عدد المستخدمين والخدمات المقدمة، فوفقًا للاتحاد الدولي للاتصالات، بلغ عدد مشتركي الهاتف المحمول نحو ٩٣٪ في ٢٠٢٠، بينما بلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت نحو ١٠٪، في حين بلغ عدد مشتركي الإنترنت الثابت ومشتركي الإنترنت (النشطين) من خلال التليفون المحمول نحو ٩٠٪ و ٦٥٪ في عام ٢٠٢٠ (على التوالي)، كما أسهم القطاع بنحو ٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠/٢٠٢١ [٧٥]. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت هناك بعض المجالات التي تحتاج إلى تحسين، كاستخدام الإنترنت في التعاملات بين الأفراد والشركات، والاشتراكات في الخطوط الثابتة والإنترنت، ومؤشر الخدمات العامة الإلكترونية، وجودة الإطار التشريعي الداعم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي ما يتعلق بالبنية التحتية لقطاع الاتصالات، فهناك جهود مؤسَّسية لعمل نظام موحَّد للمعلومات يضم بيانات وإحصاءات دقيقة ودورية عن المستفيدين من جميع الخدمات، من التعليم والصحة والنقل والتموين، بصورة تتيح للكيانات الحكومية القيام بأدوارها بالكفاءة والفاعلية اللازمة. وقد أُنشِئ المجلس القومي للمدفوعات والمجلس الأعلى للمجتمع الرقمي اللذان يدعمان تحوّل الدولة إلى

[٧٤] صادرة عن Knowledge 4 All.

[٧٥] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الآلية الموحَّدة للتحوّل الرقمي لتحقيق التكامل بين قواعد البيانات وتيسير تقديم خدمات مميكنة للمواطنين والهيئات المختلفة. كذلك، أُطلِقت منظومة المدفوعات الإلكترونية الحكومية، ومنظومة المشتريات والتعاقدات الحكومية الإلكترونية، لتبسيط إجراءات التعاقد وتعزيز مبدأ الشفافية بين الجهات الحكومية ومجتمع الأعمال، ومن ناحية أخرى، أُنشِئت مراكز تكنولوجية في المحافظات لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين، إذ لعبتْ ميكنة الخدمات العامة دورًا مهمًا في تعزيز كفاءة عملية استهداف المستحقين للدعم وفاعليتها، في إطار برامج الحماية الاجتماعية.

وفي إطار تطوير نظم الاتصالات والمعلومات وتحقيق التقارب التكنولوجي، شُكِّل المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي عام ٢٠١٩، ووُضعت استراتيجية وطنية تسعى إلى دمج تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في العمليات الحكومية، لجعلها أكثر كفاءة وشفافية، واستخدامها في مختلف القطاعات الاقتصادية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بتنفيذ مشروعات تجريبية عبر شراكات محلية ودولية لتعزيز نقل التكنولوجيا وتحقيق القدرة التنافسية، والمشاركة الفعالة في المؤتمرات الدولية التي تتناول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي للتعليم والمواهب في مجال الذكاء الاصطناعي لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وتشجيع الشركات الناشئة على الابتكار وبناء القدرات لدى الشباب على جميع مستويات التعليم.

ولمواجهة التهديدات والتحدّيات المصاحبة للتحول الرقمي، أُنشِئ المجلس الأعلى للأمن السيبراني، واعتُبر مجالًا ذا أولوية استراتيجية لتعزيز الثقة في البنى التحتية للاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها وخدماتها في شتى القطاعات الحيوية، فمن خلاله يتحقق الأمن المعلوماتي وإدارة الأصول المعلوماتية وتتحدَّد صلاحيات الدخول إليها عن طريق إدارة هويات المستخدمين والمراجعة الدورية لها، كما يجري تجهيز آليات دفاعية لاكتشاف الاختراق ومنعه، ويدعم ذلك التعاون بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي في تحليل الأدلة الرقمية ومجال حماية نظم التحكم الصناعية وتأمينها، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة وتدريبها، وكذلك تشجيع البحث العلمي والتطوير في هذا المجال.

ورغم هذه الجهود، يواجه تفعيل نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في القطاعات المختلفة بعض التحديات، كانخفاض مستوى المعيشة لطبقات المجتمع الأقل دخلًا، خاصةً كبار السن والمرأة، مما يؤثر سلبًا في إمكانيات شراء أجهزة ذكية والاتصال بالإنترنت، لوجود أولويات حياتية أكثر أهمية، وأيضًا ارتفاع تكلفة إنشاء البنية التكنولوجية وصيانتها وتطويرها.

وفي هذا الصدد، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ للوصول إلى أعلى مستويات التقدم والانتشار في نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال توصيل الإنترنت والخدمات المصاحبة لجميع المناطق الجغرافية، وزيادة قدرة الاعتماد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في كل القطاعات، وإتاحة استخدام هذه التقنيات الحديثة وتطويرها لكل شرائح المجتمع، للقضاء على الفجوة الرقمية لضمان التحوّل نحو مجتمع رقمي.

سُبل تحقيق الهدف:

- تحقيق العدالة الرقمية بتوفير خدمات الإنترنت بأسعار تلائم جميع فئات المجتمع في كل المناطق الجغرافية، وإتاحة القدرة والكفاءة اللازمة لجميع الأفراد للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات.
- تدريب موظفي الحكومة على أفضل الممارسات في ما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- نشر ثقافة الأمن السيبراني ورفع درجة الوعي بالمهارات اللازمة للتعامل مع العالم الرقمي، والحفاظ على المعلومات.
- وضع تشريعات وضوابط واضحة، لضمان حماية البيانات وخصوصية المستخدمين.
- استقطاب مراكز البيانات العالمية للاستثمار والعمل على تحويل مصر لمركز إقليمي للبيانات وتبادل المعرفة باستخدام الذكاء الاصطناعي.
- تطوير الاعتماد على البيانات الضخمة في جميع القطاعات، وفي عملية صنع القرار.
- خلـق بيئـة علميـة أكاديميـة تشجّع الابتكارات والاستكشافات.
- الاستعانة بالتطور الكبير في التكنولوجيا الناشئة لإتاحة فرص استثمارية جديدة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الحوكمة
والشراكات

الحوكمة والشراكات

الهدف السادس:
الحوكمة والشراكات

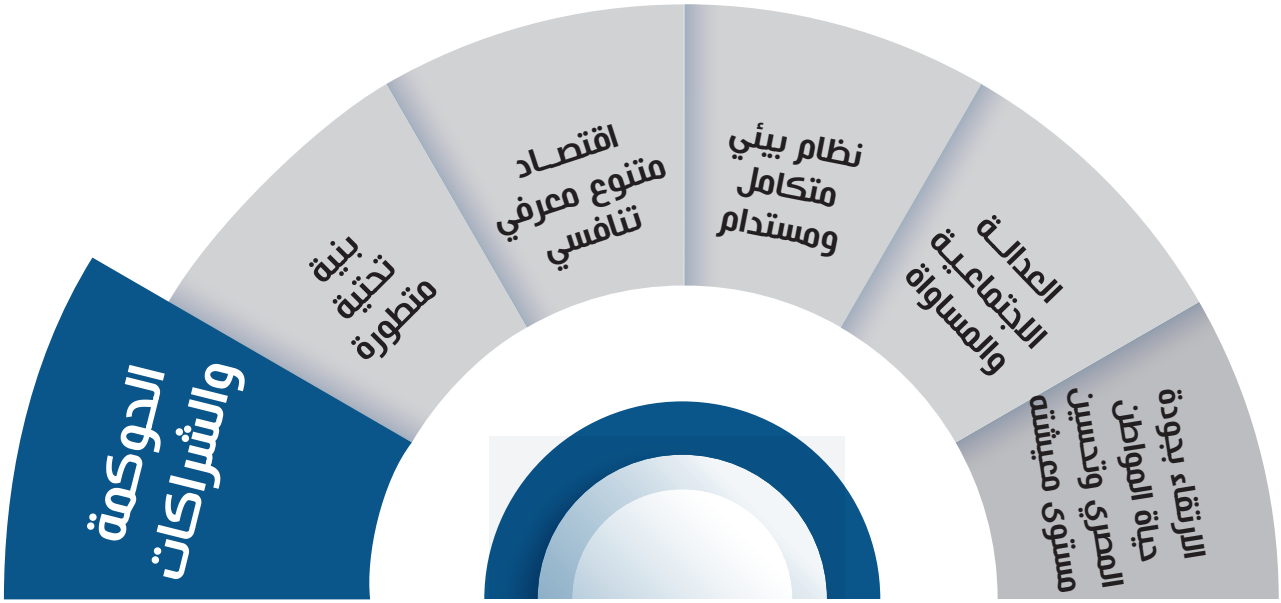

الأهداف العامة:

الروابط المباشرة بالأهـداف الأممية:

الروابط المباشرة بأجندة إفريقيا ٢٠٦٣:

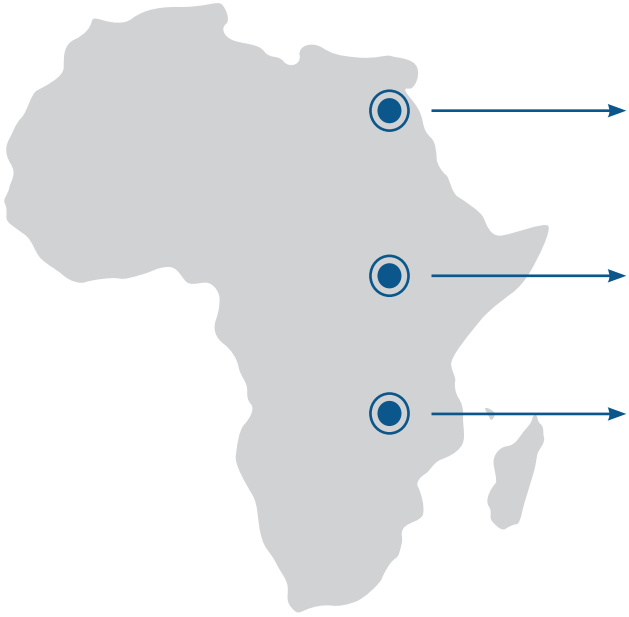

(٣) إفريقيا تنعم بالحوكمة الرشيدة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون

(٤) إفريقيا سالمة وآمنة

(٧) إفريقيا كلاعب وشريك عالمي قوي ومتحد ومؤثر وقادر على الصمود

المقدمة:

يبلور الهدف الاستراتيجي «الحوكمة والشراكات» في رؤية مصر ٢٠٣٠ الخطة الشاملة للتطوير المؤسسي وتعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، كما حدَّدتها الأجندة الوطنية.

وتتمثَّل مبادئ الحوكمة في سيادة القانون والعدالة والمشاركة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، ويتطلَّب تطبيق تلك المبادئ نشر عديد من الإصلاحات وإدماجها، سواء كانت مؤسسية أم تشريعية، بالإضافة إلى العمل على رفع القدرات البشرية وتغيير الثقافة والسلوك الإداري. وترتبط قضية الحوكمة- نظرًا إلى تشابكها وتعقّدها- بالمسؤلية المشتركة للقطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتصبح مسؤلية كل فرد من أفراد المجتمع، من خلال العمل بنظام فعَّال للمراقبة والمحاسبة للعمليات والإجراءات الخاصة بجميع المؤسسات، بما يضمن فاعليتها وكفاءتها وامتثالها للوائح والقوانين المعمول بها، والوصول إلى أداء أكثر إنتاجية في الدولة.

وتُعتبر حوكمة مؤسسات الدولة أساسًا ضروريًا لتحقيق جميع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ وغاياتها، إذ إن إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية اتخاذ القرار على المستويين القومي والمحلي في ظل إطار تشريعي ومؤسسي يُعضّد الشفافية والمساءلة إلى جانب تحديد الحقوق والواجبات، مما يسهم في الحدِّ من الفساد وتحسين الخدمات المُقدَّمة للمواطنين.

وقد حقَّقت مصر تحسّنًا ملحوظًا عام ٢٠١٩ في عدد من المؤشرات الصادرة عن الجهات الدولية (مثل البنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية) خاصةً المرتبطة بجودة الأُطر التنظيمية، وفاعلية الحكومة، ومُدركات الفساد، وإن سجَّل بعض المؤشرات ترتيبًا متأخرًا، مثل مؤشر التحكّم في الفساد، مما يؤكد أهمية بذل مزيد من الجهود للتغلب على التحدّيات القائمة.

وتُعد الشراكات بين الحكومة والجهات المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية من جهة، وبين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى من الركائز الأساسية لعملية التنمية، فكلّ شريك منهم يمتلك مزايا خاصةً يستطيع أن يتكامل بها مع الآخرين، فتقديم الجهات المانحة للدعم الفني والمادي اعتمادًا على المنافع المتبادلة بين الأطراف المختلفة ودون الإضرار بمصلحة

أي طرف منهم، يتيح سُبلًا للتعاون والمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة من ناحية، ويخدم السياسات العامة للدولة في عديدٍ من المجالات من ناحية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التكامل بين الشركاء يعمل على تقليص الازدواجية في الجهود، الأمر الذي يُمكِّن من الوصول إلى الأهداف بشكل أسرع وأكثر فاعلية. ويلعب القطاع الخاص دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الاستثمار وخلق فرص العمل، كما يسهم المجتمع المدني في تقديم المساعدات والتوسّع في العمل الطوعي للمواطنين، في إطار السياسات والقواعد التي تضعها الحكومة والذي يتطلب بدوره التنسيقَ الجاد بين كل الأطراف، مع تعزيز قنوات الاتصال الفعّالة وبذل الجهد الكافي لضمان تكامل الخطط والسياسات الموضوعة في مواجهة التحديات التي تعوق التنمية.

وتضع رؤية مصر ٢٠٣٠ تصورًا بشأن التعاون الإقليمي والدولي، إذ يرتبط بتكاتف الجهود لمواجهة المشكلات العابرة للحدود والمُهدّدة للتنمية كالإرهاب، والتغيّر المناخي، والأوبئة المستجدة مثل جائحة كوفيد-١٩ أو تلك الخاصة بتعزيز العلاقات وتبادل الخبرات بين أطراف المجتمع الدولي للحفاظ على السلام العالمي.

ومما لا شكّ فيه أن تحقيق التنمية المُستدامة كما تحدّده الرؤية يتطلب مستوى مرتفعًا من الاستقرار والأمن بمفهومه الشامل، متضمنًا مكافحة الجرائم بأنواعها المختلفة، وتوفير أمن المياه وأمن الطاقة اللذين يُمثّلان أهم متطلبات التنمية وتحقيق الاستقرار مع دول الجوار، بما يسمح بتحسين نوعية الحياة وتوجيه استثمارات الدولة نحو التنمية وضمان استدامتها.

ويأتي استهداف «الحوكمة والشراكات» في سياق متّصل مع أهداف التنمية المستدامة من المنظور الأممي، فيرتبط بالهدفين السادس عشر «تحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية»، والسابع عشر «عقد الشراكات». كذلك يتصل بالأجندة الإفريقية ٢٠٦٣، إذ يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالهدف الحادي عشر من الطموح الثالث «إفريقيا تنعم بالحوكمة الرشيدة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون»، والهدف الثالث عشر من الطموح الرابع «إفريقيا سالمة وآمنة»، والهدف التاسع عشر من الطموح السابع «إفريقيا كلاعب وشريك عالمي قوي ومتحد ومؤثر وقادر على الصمود». وفي السياق القومي أكَّد الدستور المصري «أهمية الحوكمة والتزام النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية في كل مؤسسات الدولة»، وكذلك «حق المواطن في الوصول إلى البيانات والمعلومات والوثائق الرسمية والإفصاح عنها»، وأيضًا «استقلالية الجهات الرقابية المعنيَّة بمكافحة الفساد، واستقلال السلطة القضائية، وتجريم التدخل في شئون العدالة بما يعزّز من ثقة المواطنين بالخدمات العامة ويُسهم في الحفاظ على المال العام»،

إلى جانب شئون «دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وتمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية والنهوض بها وحُسن إدارتها».

ويتَّسق تحقيق هدف «الحوكمة والشراكات» مع الركائز الأساسية التي تحكم رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تؤكد أن «الإنسان محور التنمية»، وأنه لا سبيل لتحقيق التنمية المنشودة والتطوير المؤسسي المرجو دون «تحقيق العدالة والإتاحة»، ودون العمل على «تعزيز المرونة والقدرة على التكيّف» والاعتماد على مبدأ «تحقيق الاستدامة».

كما يساعد على تحقيق هذا الهدف عددٌ من المُمكنات على رأسها «توفير التمويل» و«تحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار» و«تعزيز التحول الرقمي» و«إنتاج البيانات وإتاحتها» و«تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة»، والتي تعدّ أدوات ضرورية ولازمة في المجالات الإنتاجية أو الصناعية أو الخدمية أو تلك المرتبطة بالقطاعين؛ المالي والنقدي.

ويتحقق الهدف الاستراتيجي «الحوكمة والشراكات» من خلال سبعة أهداف عامة تتمثل في: «الإصلاح الإداري» و«ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد» و«تعزيز المساءلة والمحاسبة» و«تمكين الإدارة المحلية» و«تعزيز الشراكات» و «تعزيز التعاون الإقليمي والدولي» و«الحفاظ على الاستقرار والأمن».

١-الإصلاح الإداري

يرتبط الإصلاح الإداري للدولة بتعزيز التوجّه نحو الحوكمة الرشيدة المنفتحة والمستجيبة لمطالب المواطنين، وتعزيز آليات المتابعة والتقييم والمساءلة على جميع المستويات، وفي هذا الصدد، أوْلَتْ الدولة اهتمامًا خاصًا لقضية الإصلاح الإداري عبر إعداد خطة متكاملة، تستهدف الوصول إلى جهاز إداري كفء وفعّال، ويخضع للمساءلة بالاعتماد على نظم فعّالة للرصد والمتابعة والتقييم، ويُسهم في تحقيق الأهداف التنموية للدولة، ويعلي من رضاء المواطن.

الوضع الراهن:

يتَّصف الجهاز الإداري المصري بكِبر حجمه من ناحية عدد الوزارات والمصالح والهيئات والوحدات الإدارية والعاملين في القطاع الحكومي الذين وصل عددهم إلى نحو ٥ ملايين موظف، بما أوجد عمالة زائدة في بعض الجهات، وقد أفرز ذلك عديدًا من التحديات المُتعلِّقة بتداخل الصلاحيات والمسئوليات ودرجة تعقيد مكونات الجهاز الإداري المختلفة وتشابكها، بالإضافة إلى الحاجة لمعايير إنشاء الوحدات التنظيمية للدولة وتعديلها، تلك التي تحافظ على مستوى الكفاءة والفاعلية في تقديم الخدمات العامة.

ويحكم الجهاز الإداري للدولة عددٌ كبيرٌ للغاية من التشريعات والقرارات والكتب الدورية التي يتَّسم كثير منها بالتقادم، الأمر الذي أدَّى إلى عدم الالتزام بالأُطر القانونية المُنظِّمة للإدارة العامة وتزايد البيروقراطية، وفتح الباب أمام بعض الممارسات غير الرشيدة، وفي بعض الأحيان تراجع مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

وفي إطار اهتمام الدولة بعملية توافر البيانات والمعلومات على المستويين؛ القومي والمحلي، تدعم توفير إمكانيات التمويل والقُدرات البشرية لإنتاج تلك البيانات دوريًا، وإتاحة استخدامها وتحليلها من المختصين، للاستفادة منها، وتحقيق جودة نُظم الرصد والمتابعة والتقييم، خصوصاً وأن ضَعف الربط بين قواعد البيانات الحكومية، وانخفاض مستوى جودتها، وقلّة التعريفات الموحّدة لمؤشرات الأداء المستخدمة، يحول دون قدرتها على المتابعة أو قياس أثر المشروعات المُنفَّذة.

وترتكز رؤية مصر ٢٠٣٠ على التطوير المؤسسي الذي يهدف إلى الارتقاء بكفاءة الأداء الداخلي للجهات الحكومية لدعم عملية اتخاذ القرار، وتغيير فكر الموظف الحكومي وسلوكه، وتأهيل رأس مال بشري يتمتع بالمهارة والكفاءة، لذا تتضمَّن محاور خطة الإصلاح الإداري صياغة إطار تشريعي يُحقق الانضباط ومرونة عمل الأجهزة الحكومية، ويرفع قدرات العاملين بالدولة ويُحسِّن منظومة البيانات والمعلومات.

سُبل تحقيق الهدف:

- حصر جميع القوانين والتشريعات المعمول بها في الجهاز الإداري للدولة وتحليلها، وإعداد مقترحات بديلة للقوانين التي تحتاج إلى مراجعات.
- إصدار الإطار القانوني للإلزام كل الجهات بإعداد تقارير متابعة دورية.
- إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، لتحسين مستوى الفاعلية والمساءلة، والتغلّب على مشكلات تداخل المسئوليات.
- تنمية العنصر البشري وبناء قدرات الكوادر البشرية والقيادات الإدارية داخل الجهاز الإداري للدولة.
- استكمال المنظومة الآلية الموحَّدة للتحوّل الرقمي، والتطوير المستمر للمنظومة الإلكترونية لتعزيز الربط بين قواعد بيانات الجهات الحكومية المختلفة.
- تحسين نظم إدارة موارد الدولة وتطويرها بهدف رفع كفاءة الإنفاق الحكومي.
- وضع آليات للمشاركة المجتمعية وإعمالها للمساهمة في إعداد السياسات، وتقييم أداء الحكومة، وتأسيس آليات واضحة ومُعلنة ومميكنة لشكاوى المواطنين، فضلًا عن إنشاء آليات للتغذية المرتدة.
- توفير التمويل بهدف استخدام النظم المتطورة التي تسمح بالتعامل مع الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

٢-ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد

تُسهم الشفافية في توفير المعلومات والبيانات والمناخ اللازم لدعم عملية صنع القرار واتِّخاذه، بشكل واضح ودقيق، وجذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية مع مكافحة الفساد. وترتكز رؤية مصر ٢٠٣٠ على حقيقة مفادها أن مكافحة الفساد من شأنها تقليل تكلفة المعاملات ودرجة عدم التيقن، مما يؤدِّي إلى زيادة الاستثمار وينعكس على معدّلات النمو الاقتصادي وعدالة توزيع ثماره اجتماعيًا. ويعدّ تبنّي الدولة استراتيجيةَ مكافحة الفساد في نسختيها الأولى والثانية دليلًا دامغًا على رغبتها في مكافحة الفساد، بأبعاده التنظيمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الوضع الراهن:

تلتزم الدولة ومؤسساتها المختلفة بمعايير الشفافية ومكافحة الفساد، فقد وصلت نسبة تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢) إلى ٨٥,٣٪ من مستهدفات نصف المدة (في عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠)، وتبيَّن وجود تطور إيجابي في مؤشر إدراك الفساد الإداري في مصر الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، إذ ارتفعت قيمة هذا المؤشر من ٣٧,٣ عام ٢٠١٧ إلى ٤٣,٥ من ١٠٠ عام ٢٠١٨، واستمر الارتفاع في ٢٠١٩ فوصل إلى ٤٩,٠ من ١٠٠ [٧٦]، ويعكس هذا جهود الدولة في مكافحة الفساد من خلال ما تقوم به لفك التشابك بين القوانين والتنسيق بين الجهات الحكومية، ورفع كفاءة الموارد البشرية والمؤسسية ومعالجة تضخم الجهاز الإداري. لكن لا تزال توجد أمور تتعلق بنقص الشفافية في تطبيق الخدمات والتقارير المالية لبعض شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص، بالإضافة إلى انخفاض الوعي بخصوص مكافحة الفساد وقلة الموارد التمويلية الموجهة في هذا الشأن.

وعليه، تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ ترسيخ مبدأ الاعتماد على الشفافية في صنع السياسات وتعزيزه، بالإضافة إلى تسهيل إتاحة المعلومات وتداولها، لرفع ثقة المواطن في الجهاز الإداري ومكافحة الفساد، التي تؤكّده محاور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال توفير أُطر فاعلة تعمل على نشر النزاهة، ليس فقط في المؤسسات العامة للدولة، ولكن أيضًا في مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

[٧٦] تقرير عن «مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري» الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتّخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، ديسمبر ٢٠٢٠.

سُبل تحقيق الهدف:

- تسريع عملية إصدار القوانين الداعمة لعملية الشفافية والإفصاح.
- تفعيل وحدات المراجعة الداخلية داخل الجهاز الإداري للدولة للحدِّ من ممارسات الفساد.
- استكمال تطوير البنية التحتية والتكنولوجية للنظام القضائي والأجهزة الرقابية.
- زيادة حملات التوعية التي تركّز على خطورة الفساد، بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية والدينية، ورفع كفاءة العاملين بالقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، في ما يتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد.
- إدراج مفهوم الفساد وأشكاله وصوره وخطورته في المناهج التعليمية للمراحل المختلفة.
- ميكنة الخدمات المقدمة للمستثمرين، لتأكيد خلو جميع التعاملات من أي فساد.
- تعميم وتطبيق شروط الإفصاح والشفافية للشركات المقيدة في البورصة بأنواعها المختلفة.
- تفعيل مدوَّنات السلوك الأخلاقي والمهني في القطاعين العام والخاص.
- إعداد مؤشرات وطنية بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لمتابعة تطوّر أداء مصر في مجالات الحوكمة المختلفة، وإعداد موقع لمتابعة ورصد تطور مؤشرات الحوكمة والإصلاحات الخاصة بها في مصر.
- تدعيم كفاءة منظمات المجتمع المدني.
- تدريب العاملين بالصحافة على كشف ممارسات الفساد.

٣-تعزيز المساءلة والمحاسبة

يقوم هذا الهدف على أساس أن السُلطات القضائية المستقلة والفعّالة هي المعنية بتثبيت القانون وتطبيقه، بما في ذلك خضوع المسئولين والمؤسسات العاملة بالدولة للمساءلة القانونية، كما يرتبط هذا الهدف، بوجود سُلطات رقابية مستقلّة قادرة على القيام بمهام المساءلة والرقابة.

ومن ثمَّ، تتجلَّى أهمية هذا الهدف في تحديث القوانين الأساسية وزيادة الوعي القانوني بين غالبية المواطنين، وتفعيل نظم المساءلة بأشكالها المختلفة؛ الرسمية والاجتماعية، من خلال الجهات الرقابية لاستكمال أركان العدالة الناجزة في مصر.

الوضع الراهن:

تتميَّز مصر بإطار مؤسسي رقابي قوي يتكون من هيئات مستقلة تمارس أدوار الرقابة والمساءلة، من أهمها: هيئة الرقابة الإدارية، الجهاز المركزي للمحاسبات، المجالس النيابية. ولكن من ناحية أخرى، يضعف عدم إتاحة تقارير بعض الجهات الرقابية عن أداء الحكومة مِن تفعيل آليات المساءلة الاجتماعية في مصر، بالإضافة إلى أن تأخّر صدور قانون حرية تداول المعلومات -الذي يتيح البيانات والمعلومات- يؤثر سلبًا في عملية مساءلة السلطة التنفيذية، إلى جانب ضعف عملية المساءلة محليًا لغياب المجالس المحلية المنتخبة منذ عام ٢٠١١. كذلك، تفتقر الدولة إلى عدد مناسب ومتطوّر من ساحات التقاضي، والقضاة، والمحامين المؤهلين، كما يعاني غالبية المواطنين من قلة الوعي القضائي.

لذا، تسعى رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى ترسيخ مبدأ المساءلة والمحاسبة عبر سيادة القانون والذي يتضمَّن وجود سلطة قضائية مستقلة تتمتع بالعدالة والنزاهة والمساواة.

سُبل تحقيق الهدف:

- إرساء قواعد الحكومة المنفتحة ومبادئ المساءلة، واستكمال التحوّل نحو موازنة البرامج والأداء.
- تطوير نظم المساءلة المجتمعية، مثل الموازنة التشاركية، وتتبع الإنفاق الحكومي، والتخطيط بالمشاركة.
- تعزيز آليات مساءلة السلطة التنفيذية على المستوى المحلي، من خلال المجالس المحلية المنتخبة.
- استكمال تطوير البنية التحتية والمعلوماتية للمحاكم وميكنة الخدمات القضائية، والعمل على رفع مستوى الوعي بإجراءات التقاضي.
- تعزيز الثقافة الدستورية والقانونية لدى المواطنين.

٤-تمكين الإدارة المحلية

تجري عملية تمكين الإدارة المحلية عبر تطوير الإطار القانوني لنظام الإدارة المحلية، الذي يُقسم الوظائف والأنشطة على نحو متّسق ومتكامل بين المستويين المركزي والمحلي، وبناء القدرات وتنميتها، وإعادة الهيكلة الإدارية والوظيفية للمؤسَّسات المركزية والمحلية، بما يتناسب مع مهامها الجديدة، ويشمل هذا تطوير منظومتي التخطيط والتمويل المحلي، بالإضافة إلى دعم نظم الرقابة المالية على المستويين؛ المركزي والمحلي.

الوضع الراهن:

تُعتبر الأجهزة المحلية في مصر أجهزة تنفيذ للسياسات المركزية أكثر منها أجهزة تتخذ القرارات المحلية، إذ تلعب الحكومة المركزية الدور الأكبر في عملية صنع القرار وتقديم الخدمات محليًا، كما تستأثر بالموارد المالية. ويعكس ذلك هيمنة الحكومة المركزية على الإيرادات الحكومية وتواضع الدور الذي تلعبه الإدارة المحلية في الإنفاق على الخدمات. ويعد تمكين الإدارة المحلية مُحرّكًا رئيساً لتحسين مستوى الخدمات العامة المُقدَّمة للمواطنين وزيادة مستوى رضائهم عنها.

وفي هذا الصدد، عملت الدولة على إعداد إطار قانوني (قانون التخطيط العام للدولة) لتمكين الوحدات المحلية من إعداد خططها التنموية على المستويات المختلفة، وتقارير التنمية المستدامة التي تساعد على تحديد الفجوات التنموية، والعمل على إعطائها مزيدًا من الحرية والمرونة لتنفيذ هذه الخطط، وتشجيعها على تعبئة مزيد من الموارد المالية وتوجيهها للمشروعات الاستثمارية التنموية. كذلك تعمل الدولة من خلال هذا الإطار القانوني على تعزيز التشاركية في صنع القرار المحلِّي عبر دعم مهام المجالس المحلية، وتهدف الدولة كذلك إلى توسيع الإيرادات المحلية التي يحقّ للوحدات المحلية استخدامها وفقًا لأولويّات ومتطلّبات المجتمعات المحلية.

ولمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة يجري إعداد تقارير دورية لكل محافظة، لمراقبة ما نُفِّذ على مستوى المحافظات من المستهدفات المحددة، ومقارنة القيم المتحقّقة لمؤشّرات كل محافظة بالمتوسطات الوطنية لتقديم الدعم والمقترحات للعمل على تحسين بعضها أو مواجهة التحدّيات. مما يُسهم في تحقيق مفهوم النمو الاحتوائي والمستدام، والتنمية الإقليمية المتوازنة وتأكيد «مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب».

كما طُوِّر أوّل «مؤشر لتنافسية المحافظات المصرية» للاستفادة من الميزة التنافسية للمجتمعات المحلية وتعزيز نموها من خلال التكامل الإقليمي والمساهمة في التنمية، بالإضافة إلى صياغة «المعادلة التمويلية» للمحافظات، بهدف التوزيع العادل والموضوعي للاستثمارات العامة بين المحافظات، مع مراعاة الخصائص والظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة لكل منها، مع الأخذ في الاعتبار عدد موحّد من المعايير المرجعية.

لذلك، تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى دعم الإدارة المحلية بإعطائها سُلطات أكبر في عملية صُنع القرار والتركيز على المزايا النسبية لكل محافظة، بما يعزِّز كفاءة الأجهزة المحلية وفاعليتها، مع ضمان وجود نُظم للرقابة والمساءلة.

سُبل تحقيق الهدف:

- توجيه الاستثمارات وتوزيعها -خاصةً الحكومية- بعدالة على المناطق الجغرافية المختلفة.
- تبنّي استراتيجية تدرّجية تُمكِّن الإدارة المحلية، وتعزز القدرات البشرية والمؤسسية محليًا.
- تحسين البنية التحتية والمعلوماتية، وتوفير آليات المساءلة والرقابة المحلية مع تعديل الهياكل المؤسسية المحلية.
- تعزيز آليات تقديم الشكاوى محليًا.
- التمكين المالي للإدارة المحلية وإعداد نظام للتحويلات المالية الحكومية قائم على المؤشرات المختلفة، مثل عدد السكان ومعدلات الفقر.
- تفعيل دور المحافظات والمحليات في إنتاج البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٥-تعزيز الشراكات

تُعَد الشراكات أحد الأبواب الرئيسة للوصول إلى التنمية الشاملة المستدامة، إذ إن مسئولية تحقيق الأهداف لا تقع على كاهل الحكومات فقط، بل تمتد لتشمل جميع شركاء التنمية من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية والمبادرات الشبابية. تُبنَى الشراكات على قيم ورؤى وأهداف مشتركة تُحقق المنفعة المتبادلة لجميع الأطراف، وكذلك تعظِّم الاستفادة من آليات الشراكة، سواءً أكانت مادية و/أو تبادل خبرات و/أو بناء قدرات و/أو مشاركة في التخطيط والتنفيذ، بهدف تعزيز التشاركية في بناء الوطن والمستقبل.

الوضع الراهن:

تهتم الدولة بتعزيز الشراكات الدولية والإقليمية والمحلية كمحاور ارتكاز لتحقيق التنمية المستدامة بتبنّي أنماط متعدّدة للشراكات. لذا، تسعى مصر إلى تعظيم الاستفادة من الأشكال المختلفة للتعاون الإنمائي الثنائي ومتعدد الأطراف، إذ تضمّ المحفظة الجارية للتمويل الإنمائي ٣٧٧ مشروعًا بقيمة ٢٥ مليار دولار، وجرت مطابقة التمويلات التنموية مع أهداف التنمية المستدامة، بهدف توفير رؤية كلّية لاتجاهات التمويلات التنموية بما يتّسق مع رؤية الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، وسدّ فجوة تمويل تنفيذ هذه الأهداف.

كما شهدت مصر زيادة في قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية ووصلت إلى ١٠,٢٧ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢١، في مقابل ٩,٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٠، و٨,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨ [٧٧].

كما شهدت قيمة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة تباينًا طفيفًا خلال السنوات السابقة، إذ ارتفعت من ٦,٩ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٧,٤ مليار دولار في ٢٠١٩/٢٠٢٠، ثم انخفضتْ انخفاضًا طفيفًا عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ لتصل إلى ٥,٢ مليار دولار، وارتفعت مجدداً في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ لتصل إلى ٨,٩ مليار دولار [٧٨]، لذا تسعى الدولة المصرية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتضعه على قائمة أولوياتها، لما له من أثر إيجابي في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل ونقل التكنولوجيا وزيادة القوة التنافسية.

[٧٧] وزارة التعاون الدولي.

[٧٨] البنك المركزي المصري

كذلك، وصل عدد المكاتب الإقليمية والدولية للمنظمات الدولية العاملة في مصر عام ٢٠١٩ إلى نحو ٥١ مكتبًا [٧٩]. مما يعكس اهتمام مصر بتعزيز التعاون مع هذه الكيانات، لما لها من دور في دعم التكامل والتنسيق في عملية صنع السياسات وتنفيذها، وتقديم الدعم الفني وأفضل الممارسات. وقد تجلَّت أهمية هذا النمط من الشراكات خلال أزمة وباء كوفيد-١٩، والتي فرضت مستوى عاليًا من التنسيق بين أجهزة الدولة المعنيّة بالتعامل مع الجوانب المختلفة للأزمة مع المنظمات الدولية المختلفة العاملة في مصر.

ومن ناحية أخرى، تتميز الشراكة مع القطاع الخاص بقدر كبير من المرونة والقدرة على الابتكار من خلال، ليس فقط مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات، إذ تمتد مساهمة القطاع إلى الاستثمار الفعال (Impact Investment) في مختلف المجالات. في هذا الإطار، جاء إنشاء الدولة لصندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية كإحدى الآليات لتعزيز الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص بتعظيم الاستفادة من الأصول الحكومية غير المستغلّة و/أو المستغلّة بشكل غير كامل.

كما أن للشراكات مع المجتمع المدني المحلي والعالمي أهمية كبيرة، لما له من خبرة على أرض الواقع وما يتمتّع به من ثقة مجتمعية، إذ لا يقتصر دور المجتمع المدني على المساهمات التطوعية والخيرية فحسب، وإنما يمارس دورًا رئيساً في المتابعة والرصد والتوعية وبناء القدرات. وقد وصل عدد الجمعيات والمؤسسات والاتحادات الأهلية في مصر إلى نحو ٥٢,٣٨٣ مؤسسة حتى عام ٢٠٢٠ [٨٠]، ولعب المجتمع المدني في مصر دورًا مهمًا على مرّ السنين باستهداف عديد من القضايا، منها على سبيل المثال: العمل على الحد من الفقر، والمساهمة في القضاء على الجوع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي، والحفاظ على البيئة. والجدير بالذكر، أن المجتمع المدني في مصر شهد انطلاقة جديدة بإعلان السيد رئيس الجمهورية عام ٢٠٢٢ عامًا للمجتمع المدني، ودعوته للعمل المُشتَرك نحو تحقيق التنمية المستدامة.

فضلًا عن الشراكة مع المبادرات الشبابية، ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد، تنظيم مصر سنويًا منتدى شباب العالم منذ عام ٢٠١٧، والذي يمثل منصة مهمة للشباب من مختلف دول العالم، لتبادل الرؤى والخبرات وطرح الأفكار والسياسات المبتكَرة التي تدعم عمليات صنع القرار.

كذلك تجدر الإشارة إلى اختيار مصر كنموذج أول على مستوى الشرق الأوسط من أجل إطلاق النسخة المحلية من المبادرة الدولية (Generation Unlimited-GenU) التي أُطلِقت خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٨، تحت مسمّى «شباب البلد»، والتي تُعَد

[٧٩] وزارة الخارجية.

[٨٠] وزارة التضامن الاجتماعي.

شراكة بين القطاعين العام والخاص والشباب. وتتبنى المبادرة مفهوم «التعلّم من أجل الكسب»، وتهدف إلى تسريع وتيرة التقدم في مجالات التعليم والتوظيف وريادة الأعمال وتنمية المهارات والتدريب والمشاركة المجتمعية الفعالة للشباب.

ومن ثمَّ تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى التعاون مع جميع شركاء التنمية، لضمان تضافر جميع الجهود واتّساقها، وتفادي الازدواجية بالاستمرار في تبني النهج التشاركي، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة أسرع وأكثر فاعلية.

سبل تحقيق الهدف:

- تطوير قاعدة بيانات وطنية للشراكات، بهدف إتاحة البيانات من جميع أصحاب المصلحة، لضمان اتّساق الجهود وتكاملها وتفادي الازدواجية.
- وضع خارطة تنموية متكاملة لاحتياجات التمويل من المساعدات الإنمائية الرسمية والقطاعات والمناطق الجغرافية ذات الأولوية.
- المتابعة والتقييم دوريًا، للتعاون مع شركاء التنمية الإقليميين والدوليين لضمان توافق مجالات التعاون والأولويات الوطنية.
- تطوير الأُطر التشريعية الحاكمة للشراكة بين جميع الأطراف من أصحاب المصلحة ووضع نظام للحوافز لتفعيل التعاون.

٦- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ اتّباع مصر نهجًا تشاركيًا لمواجهة التحدّيات الإقليمية والدولية، يرتكز فيه دورها على طرح مبادرات وأفكار جديدة، والمساهمة في توحيد الجهود التي تهدف إلى تحقيق مصالح تنموية مشتركة للشعوب.

الوضع الراهن:

كان لمصر على مدار تاريخها القديم والحديث دورٌ فاعلٌ -على اختلاف أشكاله ودرجاته- في محيطها العربي والإقليمي والدولي، فرضه موقعُها الجغرافي، وثقلها التاريخي، وسماتها الديمغرافية.

وقد أخذ هذا الدور أشكالًا عدة، فتارة كانت مصر المبادِرة بتوليد أفكار وتوجهات جديدة؛ سواء سياسية أو اقتصادية أو حداثية، وتارة اضطلعت بدور المسانِد للقضايا العادلة عربيًا وإفريقيًا ودوليًا، وتارة أخرى كانت الدولة الساعية والمُحفِّزة لتدشين علاقات اقتصادية وتجارية تراعي المصالح المشتركة.

وفي عالم اليوم، تفرض البيئة الإقليمية والدولية تحدّياتٍ لا يمكن حلّها إلا بالعمل الجماعي الدولي، وبناءً عليه، فإن مواجهة التهديدات العالمية، عبر التعاون متعدد الأطراف، ركيزةٌ أساسية للسياسة الخارجية المصرية. يتعلق ذلك بعدد واسع من القضايا، بدءًا من مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، مرورًا بقضايا التجارة الدولية، والتعاون في استكشاف الطاقة وتداولها، وقضايا التغيّر المناخي والتلوث البيئي، ومواجهة الكوارث الطبيعية، وأخيرًا إدارة الأزمات ومواجهة الأوبئة، مثل جائحة كوفيد -١٩.

وفي الواقع فإن مصر تمتلك مرتكزات عديدة تؤهّلها لتكون محورًا لتعاون إقليمي ودولي كفء، على رأسها:

- شخصية قومية ذات مخزون حضاري، تستند هذه الشخصية إلى جذور تاريخية للدولة المصرية، بما يساعد على المساهمة في توحيد الشعوب، وخلق وعي جماعي بشأن أهم القضايا.

- بوتقة لحضارات وثقافات عدّة ومتنوعة على مدار تاريخها، مما أوجد لمصر أواصر وعلاقات تاريخية مع ثقافات من قارات مختلفة.

- تاريخ طويل من العمل الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف يتيح لمصر القدرة على توظيف هذا الرصيد في خدمة قضايا التنمية المستدامة، وإيجاد حلول مشتركة للقضايا العالمية.

- قوات مسلحة على درجة مرتفعة من الكفاءة والاستعداد والتجهيز، تسهم في حفظ الاستقرار والسلام الإقليمي، ومساندة جهود المجتمع الدولي في الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين.

- موقع جغرافي، يمرّ به واحد من أهم ممرات الملاحة الدولية (قناة السويس)، مما يُدمِج مصر في شبكات التجارة الدولية، ويجعلها عنصرًا مهمًا في سلاسل التوريد الدولية، وما يترتَّب على ذلك من عمليات إنتاج وتصنيع، شديدة الارتباط بمعدّلات النمو العالمية.

سُبل تحقيق الهدف:

- وضع مصر قضايا التنمية ورفاهة الشعوب محورًا للتعاون والشراكات الدولية، خصوصاً وإن تفاوت التنمية جغرافيًا بين دول العالم بات من أهم مسببات عدم الاستقرار؛ إقليميًا وعالميًا، لهذا، ترتكز رؤية مصر ٢٠٣٠ على أن تكون التنمية الهدفَ الأسمى للتعاون الدولي، وأن يكون لكل طرف إسهاماته لتحقيقها، طبقًا لدرجة تطوّره الاقتصادي، في أي لحظة زمنية معينة.

- الالتزام بالحلول السلمية المستدامة لحلِّ النزاعات، وهو مبدأ مصري راسخ، ليس فقط لدولة مؤسِّسَة لمنظمة الأمم المتحدة، ولكن أيضًا لدولة قادت وحدها منذ أكثر من أربعة عقود -بل واختارت أن تسبق غيرها- إعلاءَ خيار السلام كأساس لحل تاريخ طويل من الصراع العربي الإسرائيلي، على أساس مبدأ ردّ الأراضي المحتلة، مقابل تسوية سلمية. ترى مصر أن مبدأ التسوية السلمية للنزاعات هو الأساس الوحيد والمتوازن لحلِّ الصراعات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية؛ القضية المركزية لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

- الحفاظ على استقرار الدول القومية، ومؤسساتها الوطنية، كأساس لأي تنمية أو تقدم اقتصادي؛ إقليميًا أو دوليًا، فتوفير الأمن والسلام لشعوب المنطقة والعالم، وتحقيق طفرات في مستوى الرفاهة الاقتصادية، هدفان لا يتحققان دون الحفاظ على الدول مستقرة، ومؤسساتها الوطنية، بصورة تحترم التنوع والتعدد داخل الدولة الواحدة.

- مواجهة التطرف والإرهاب، وتجفيف منابعهما. الجماعات الإرهابية هي النقيض لكل ما تسعى مصر إلى تحقيقه؛ نقيض الاستقرار والتقدم والعلم والتحديث والرفاهة، وتهدف مصر إلى ترسيخ تعاون إقليمي ودولي، سواء للتنبؤ بالتهديدات الإرهابية، أو لتبادل المعلومات بشأن أخطارها، أو ملاحقة المتورطين فيها.

- الالتزام بالقرارات الدولية، والاتفاقات الموقعة بين الدول، ورفض أي محاولة لفرض الأمر الواقع مع احترام الشرعية الدولية، كقرارات الأمم المتحدة، أو الاتفاقيات بين الدول، سواء تعلَّق ذلك بحقوق تقسيم موارد دولية كالمياه، أو حقوق تقرير المصير. تؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ أن ذلك هدف دائم لدورها الخارجي.

- احترام مبدأ الملكية الوطنية للحلول. تشير خبرات العقود الماضية إلى أن كل مرحلة من مراحل التنمية لها خصوصيتها ومشكلاتها وحلولها الخاصة، بل إن العالم قد شهد تجارب لدول عانت بسبب استيرادها حلولًا جاهزة لمعالجة مشكلات كان من الأفضل التعامل معها بحلول وطنية. تؤمن رؤية مصر ٢٠٣٠ بحق -بل وضرورة- أن تمتلك كل دولة نموذجها التنموي الخاص بها.

- مشاركة مصر خبراتها التنموية -وإمكاناتها البشرية- مع شركائها في إفريقيا وآسيا ودول الجنوب، وغيرها من الدول التي تتشارك مع مصر السعي إلى تحقيق التنمية، فقد تشاركت مصر مع إفريقيا، وغيرها من دول الجنوب، عبر السنوات، في الصراع من أجل الاستقلال، ثم في جهود بناء الاقتصادات الوطنية، وتسعى مصر إلى استكمال هذا التعاون الذي يفيد جميع الأطراف، ويعزز من الاستفادة من خبرات دول الجنوب فيما بينها، إيمانًا بأن كل هذه الدول لديها تجارب تنموية ناجحة في قطاعات بعينها.

- دعم آليات العمل العربي المشترك على الصعيدين الثنائي و/أو متعدد الأطراف لمواجهة التحديات التي يشهدها الوطن العربي في ما يتصل بقضايا التنمية، وكذلك بالأزمات والصراعات السياسية والأمنية. فضلًا عن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة بما ينعكس إيجابًا على أمن واستقرار المنطقة العربية ويحقق رفاهية شعوبها.

- تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية على جميع الأصعدة كمرتكز للسياسة الخارجية المصرية، والمشاركة الفاعلة في التكتلات والتجمعات الإفريقية لمعالجة القضايا الاقتصادية والأمنية التي تشهدها الساحة الإفريقية، والاستفادة من القدرات والإمكانات الهائلة التي تتمتع بها القارة، بهدف تحقيق التنمية الشاملة بها.

٧-الحفاظ على الاستقرار والأمن

تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ توفير الاستقرار والأمن الداخلي بما يتيح البيئة المناسبة لتعبئة الموارد تجاه الاستثمار في التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية. يتضمَّن مفهوم الاستقرار أيضًا تأمين الموارد اللازمة لعملية التنمية، وعلى رأسها المياه والطاقة. يسهم في تحقيق هذا الهدف بقوة المُمَكِّن الخاص بضبط الزيادة السكانية، والذي يسعى إلى الحفاظ على التوازن بين السكان والموارد، وهو توازن ضروري للحفاظ على الاستقرار.

الوضع الراهن:

تقع مصر في منطقة واجهتْ خلال العقد الماضي مخاطرَ هدَّدت دولًا قومية مستقرة، وأثَّرت في سلامتها الإقليمية وأمن سكانها. يأتي على رأس هذه المُهدِّدات التنظيمات الإرهابية، والجماعات المتطرفة. لقد عانت مصر ذاتها في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته -نتيجة هجمات إرهابية- من فترات عدم استقرار، أثَّرت سلبًا في مؤشرات التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي، ومن ثمَّ لن تتوافر البيئة المواتية للتنمية دون المواجهة الاستباقية لهذه المخاطر، لتوفير الأمن والاستقرار بما يسمح بتوجيه الموارد تجاه الاستثمار في تحسين جودة الحياة.

يفرض موقع مصر تحدّيات -كما يمنح فرصًا- بخصوص ما يتعلَّق بتأمين الموارد المحورية لعملية التنمية، وفي ما يتعلق بالمياه الرافد الأساسي للحياة فإن ٩٧٪ من موارد مياه الشرب في مصر مصدره خارج البلاد [٨١]، والمتمثل في إيراد نهر النيل، أما ما يتعلق بالطاقة، فإن مصر -بفضل اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط- بات عليها حماية مواردها من الطاقة، لمسافات تبعد مئات الأميال عن سواحلها.

من جانب آخر، تواجه مصر مشكلة زيادة سكانية منذ عدة عقود، وهي مشكلة -إذا ما تُرِكَت دون مواجهة فعالة- قد تتسبَّب في تآكل أي تقدم إضافي يُحرَز على صعيد التنمية، ومن ثمّ لها آثارها على الاستقرار والأمن. لقد زاد عدد سكان مصر في ال٣٥ سنة

[٨١] وزارة الموارد المائية والري.

الأخيرة بأكثر من الضعف (من ٤٨ مليون نسمة عام ١٩٨٦ إلى ١٠١ مليون نسمة عام ٢٠٢٠)[٨٢]، هذه الزيادة السكانية المضطردة قد تؤثر سلبًا في الاستقرار، بما تسببه من تزاحم على الموارد، وتوليد شعور بالحرمان النسبي، حتى في ظل معدلات نمو مرتفعة.

سُبل تحقيق الهدف:

أولًا: تأمين موارد الحياة ومتطلبات التنمية

- الأمن المائي: لتحقيق الأمن المائي، تعمل مصر على مستويين:

- الحفاظ على الموارد الحالية ورفع كفاءة استخدامها، عن طريق الاحتفاظ بحصة مصر من مياه نهر النيل وفقًا للاتفاقات الدولية، وتطوير التعاون مع دول الحوض بهدف تقليل الفاقد في مجرى النهر، لخدمة المصالح المشتركة لجميع دول الحوض. تستهدف الرؤية أيضًا نشر وعي وثقافة ترشيد المياه.

- تعزيز الموارد الحالية بموارد جديدة، لتقليص الفجوة بين الإنتاج المحلي والاحتياجات الفعلية، عن طريق الاستثمار في عمليات تحلية مياه البحر، واستراتيجيات إعادة الاستخدام، بما يتفق مع المعايير العلمية والبيئية.

- أمن الطاقة: تسعى مصر إلى:

- زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، مستهدفِة أن تكون نسبة مساهمتها في إنتاج الكهرباء في مصر ٤٢٪ عام ٢٠٣٥، تماشيًا مع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

- على مسار موازٍ، تستهدف الرؤية تعزيز موارد الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري، بتكثيف عمليات استكشاف وإنتاج البترول والغاز وتأمين حقول هذه الموارد الواقعة داخل حدود مصر السياسية والبحرية.

- تحويل مصر لمركز إقليمي لتجارة الطاقة؛ المتجددة منها والناضبة، وتداولها، وهو ما يتيح إمكانية تدشين شراكات أوسع لتعزيز الاكتشافات الجديدة في المنطقة، وكذلك شراء الطاقة العابرة عند الحاجة، بصيغ تجارية. لقد مثَّل توقيع ميثاق «منتدى غاز شرق

[٨٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

المتوسط» في سبتمبر ٢٠٢٠ -الذي يؤسس لمنظمة إقليمية دولية ومنصة لحوار سياسي منظم بخصوص الغاز الطبيعي - خطوة مهمة على هذا الصعيد، تسهم في تطوير سوق غاز إقليمي مستدام، يمكنه إطلاق إمكانات موارد الغاز الكامنة في منطقة شرق البحر المتوسط.

- الأمن السيبراني وأمن المعلومات: تستهدف الرؤية تعزيز إمكانات مصر في تحقيق أمن المعلومات، وزيادة قدراتها على مواجهة الهجمات الإلكترونية، بالاستثمار في عناصر بشرية مُدرَّبة، وبنية تحتية معلوماتية كفء.

ثانيًا: مواجهة ما يهدد أمن المصريين وسلامتهم:

- مواجهة الإرهاب: يُشكّل الإرهاب أخطر تهديد ضد أمن المجتمعات وتنميتها، وأكبر انتهاك لأهم حق من حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة. فمُرتكبو الجرائم العادية لا تحرّكهم إلا مصالحهم، في حين تُرتَكَب الأعمال الإرهابية من أفراد وكيانات تحرّكهم عقائد وأيديولوجيات مختلّة، يؤمنون بها. ولتحقيق مواجهة رادعة للإرهاب، تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ العمل في ٣ مسارات:

- تعزيز الجهود الوطنية للتنبؤ بالتهديدات الإرهابية، بتكثيف جهود جمع المعلومات وتوجيه الضربات الاستباقية، وكشف العمليات الإرهابية وملاحقة مرتكبيها، في إطار من الالتزام بالإجراءات القانونية ذات الصلة.

- المواجهة الفكرية للخطاب المتطرّف عبر خطاب ديني متجدّد، ونشر الوعي اللازم لمواجهة التيارات المتطرفة، ودمج قيم التسامح وتقبل الآخر في المناهج الدراسية.

- مسار تنموي، فأي تقدم مُحرَز على مستوى المستهدفات التنموية المذكورة في الرؤية، يصبّ مباشرة في تطوير مجتمع حريص على صيانة مكتسباته التنموية، لديه الإمكانات البشرية والاقتصادية لمواجهة الجماعات المتطرفة، وقادر على إنفاذ الفرز المطلوب بين الأفكار المضلِّلة والمبادرات التنويرية.

- مواجهة الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية والجرائم الجنائية:

تخوض مصر هذه المواجهة، من خلال العمل على صعيدين:

- داخليًا: تُعَد الاستراتيجية الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتّجار بالبشر ٢٠١٦-٢٠٢٦ إطارًا للجهود المبذولة في هذا المجال، وتهدف إلى العمل على رفع مستوى الوعي العام بمخاطر الهجرة غير الشرعية والاتّجار بالبشر، وتعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود مكافحة تلك القضية ودعم التنمية كأساس لمكافحتها، وبناء القدرات الفنية والتكنولوجية والبشرية للأجهزة المسئولة عن كشف هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها، بالتنسيق بين الشرطة المدنية والقوات المسلحة لتأمين الحدود.

- خارجيًا: التنسيق الإقليمي والدولي والتعاون مع دول الجوار لتأمين الحدود، وتطوير عمليات التدريب المشتركة، وتعظيم الاستفادة من التجارب والبرامج المطبقة في الأجهزة الأمنية المناظرة.

ملحق

المستهدفات الكمية لرؤية مصر ٢٠٣٠
لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٣٠

**ملحوظة: تُراجَع دوريًا مؤشرات رؤية مصر ٢٠٣٠ وفقًا للمستجدات، وكذلك وفقًا لمدى توافر البيانات؛ لضمان فعالية عملية المتابعة والتقييم.

الهدف الاستراتيجي الأول:

الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
القضاء على الفقر	نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (١,٩٠ دولار في اليوم) (٪)	٤,٥ [١]	٣,٣	٢,٣	تشاورات مع الخبراء
	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر القومي في مصر (٨٥٧ جنيهًا مصريًا في الشهر للفرد) (٪)	٢٩,٧ [٢]	٢٥,٨	٢١,٩	تشاورات مع الخبراء
توفير الغذاء	نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، من إجمالي عدد السكان (٪)	٤,٤ [٣]	٣,١	٢,٣	تشاورات مع الخبراء
	معدل انتشار التقزم بين الأطفال من إجمالي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر - ٥ سنوات (٪)	١٧,٥ [٢] (٢٠١٩/٢٠٢٠)	١٥,٦	١٢,٢	وزارة الصحة والسكان
	نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية دون سن الخامسة (٪)	٢ [٢] (٢٠١٩/٢٠٢٠)	١,٦٤	١,٢١	وزارة الصحة والسكان
	إجمالي إنتاج الأسماك السنوي بالمليون طن	٢ [٤]	٢,٥	٣	الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

[١] البنك الدولي.

[٢] بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

[٣] منظمة الأغذية والزراعة.

[٤] الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
إتاحة خدمة صحية متميزة	معدلات وفيات حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود	٧,٥[٥]	٦,٣١	٥,٢٨	تشاورات مع الخبراء
	معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي	٢٠,٤ [٥]	١٦,٦	١٤,٣	تشاورات مع الخبراء
	نسبة الوفيات المبكرة من الأمراض غير المعدية (٪)	٦٧ [٥]	٥٣,٦	٤٦,٩	وزارة الصحة والسكان
الارتقاء بمنظومة التعليم	نسبة الإتمام في المرحلة الإعدادية (٪)	٩٦[٦] (٢٠٢٠)	٩٦,٤	٩٧	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
	نسبة الإتمام في المرحلة العليا من التعليم الثانوي (٪)	٨٩,٥[٦] (٢٠٢٠)	٨٩,٨	٩٠,٣	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
	متوسط كثافة الطلاب بالفصل	٤٠[٦] (٢٠٢٠)	٣٥	٣٠	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
	معدل التسرب من التعليم الإبتدائي (٪)	٠,٣[٦] (٢٠٢٠)	٠,٢٥	٠,٢	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
	معدل التسرب من التعليم الإعدادي (٪)	١,٥[٦] (٢٠٢٠)	٠,٥	٠,٣	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
	درجة مصر في اختبارات ال TIMSS	Maths 8th Grade: 413 [7]	مصر غير مشتركة	٤٥٠	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
		Science 8th Grade: 389 [7]	مصر غير مشتركة	٤٢٥	
	نسبة المدارس الحاصلة على الاعتماد والجودة من هيئة ضمان الجودة (٪)	٩,٦[٦] (٢٠٢٠)	٢٠	٣٠	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

[٥] وزارة الصحة والسكان

[٦] وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

[7] IEA's TIMSS 2019

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
	مؤشر جودة التدريب المهني (١-٧)	٣,٢[٨]	٣,٥	٤	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
	معدل القيد الإجمالي بمرحلة التعليم الجامعي والعالي (في الفئة العمرية ١٨-٢٣ سنة) (٪)	٣٦,٩[٩]	٤٠,٣	٤٣,٧	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	معدل النمو السنوي في عدد الإصدارات العلمية في التقارير الدولية (٪)	١٦ [٩]	٢٥	٢٥	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	نسبة التعاون الدولي في الإصدارات الخاصة بالبحث والتطوير والابتكار (٪)*	٥١,٥[٩]	٥٣	٥٦	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	مؤشر الابتكار العالمي (الترتيب من ١٢٩ دولة)	٩٢ [١٠]	٨٥	٧٠	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
إتاحة السكن اللائق	نسبة السكان المتوافر لديهم مياه شرب آمنة (٪)	حضر:١٠٠ [١١]	حضر:١٠٠	حضر:١٠٠	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
		ريف:٩٧,٧ [١١]	ريف:٩٨	ريف: ١٠٠	
	نسبة السكان المتوافر لديهم نظام الصرف الصحي (ريف/حضر) (٪)	حضر: ٩٦ [١١]	حضر: ٩٩	حضر:١٠٠	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
		ريف:٤٠ [١١]	ريف: ٧٥	ريف: ١٠٠	

[٨] تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٩ – المنتدى الاقتصادي العالمي

[٩] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

* نسبة الإصدارات المشتركة مع دول أخرى

[١٠] المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)

[١١] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
	نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف (٪)	٧٤,٣[١٢] (٢٠١٩/٢٠٢٠)	٨٥	١٠٠	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
	نسبة السكان الذين يعتمدون على الوقود والتكنولوجيا النظيفين في الطهي (إجمالي الجمهورية) (٪)	٩٩,٩[١٢] (٢٠١٧)	١٠٠	١٠٠	تشاورات مع الخبراء
	متوسط عدد مرات انقطاع الكهرباء (انقطاع / مشترك)	٠,٩٣[١٣]	٠,٢	٠,١	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
	نسبة الإنفاق السنوي على المسكن ومستلزماته للشريحة الأقل انفاقاً (أقل ١٠ ٪) (٪)	٢١,٣[١٤] (٢٠١٨/٢٠١٧)	١٧	١٥	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
	نسبة سكان العشوائيات (غير المخططة) من سكان الحضر (٪)	٣٦[١٥]	٢٧	٢١	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

[١٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

[١٣] وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

[١٤] بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

[١٥] صندوق التنمية الحضرية

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
	نسبة المباني في المدن الجديدة المستخدمة للطاقة المُتجددة (٪)	٢٥ [١١]	٥٠	٧٥	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
	متوسط الإنفاق على الإسكان والمواصلات لكل أسرة كنسبة من متوسط الدخل السنوي للمستأجرين (٪)	٢٤,٧ [١١]	٢٥ (كحد أقصى)		وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
إثراء الحياة الثقافية والرياضية	نسبة الإنفاق على الترفيه والثقافة والدين من إجمالي الإنفاق الحكومي (٪)	٣,١٧ [١٦] (٢٠١٩/٢٠٢٠)	٣,٧٦	٤,٣٤	تشاورات مع الخبراء

[١٦] وزارة المالية

الهدف الاستراتيجي الثاني:
العدالة الاجتماعية والمساواة

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
توفير الحماية الاجتماعية	نسبة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣,٩٤ [١٧] (٢٠٢٠/٢٠١٩)			وزارة التضامن الاجتماعي (لم يتم توفير المستهدفات)
	نسبة الموارد الحكومية المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية (٪)	١٣,٩٤ [١٧] (٢٠٢٠/٢٠١٩)			وزارة التضامن الاجتماعي (لم يتم توفير المستهدفات)
	نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر (إجمالي الجمهورية) (٪)	٧٠ [١٨] (٢٠٢١-٢٠١٩)	٦١	٥٢	تشاورات مع الخبراء
	نسبة السكان العاملين المشمولين بالتأمين الاجتماعي (رجال) (٪)	٤٠,٢ [١٩] (٢٠٢٠)			وزارة التضامن الاجتماعي (لم يتم توفير المستهدفات)
	نسبة السكان العاملين المشمولين بالتأمين الاجتماعي (نساء) (٪)	٧١,٤ [١٩] (٢٠٢٠)			وزارة التضامن الاجتماعي (لم يتم توفير المستهدفات)
	نسبة السكان العاملين المشمولين بالتأمين الاجتماعي (إجمالي الجمهورية) (٪)	٤٤,٧ [١٩] (٢٠٢٠)			وزارة التضامن الاجتماعي (لم يتم توفير المستهدفات)

[١٧] وزارة المالية

[١٨] وزارة التموين والتجارة الداخلية

[١٩] بحث القوى العاملة ٢٠٢٠ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
الحد من الفجوة بين الجنسين	معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة (٪)	١٤,٣ [٢٠] (٢٠٢٠)	١٩	٢٤	وزارة القوى العاملة
	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (GII)	٠,٤٤٩ [٢١]	٠,٤٠١	٠,٣٦٧	تشاورات مع الخبراء
الإدماج وتكافؤ الفرص	معامل جيني	٠,٢٩ [٢٢] (٢٠١٨/٢٠١٧)	٠,٢٨٣	٠,٢٧٥	تشاورات مع الخبراء

[٢٠] وزارة القوى العاملة

[٢١] تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٠ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[٢٢] بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
تعزيز التنمية المكانية والمحلية	نسبة متوسط دخل الأسرة السنوي في الريف لمتوسط دخل الأسرة السنوي في الحضر (٪)	٧٤ [٢٣]	٧٧	٨٥	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
			٢٠٣٠		
			الحد الأدنى	الحد الأقصى	
	معدلات التشغيل في المحافظات الحضرية	٣٦,٥ [٢٤]	٣٨	٤٢	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
	معدلات التشغيل في حضر الوجه البحري	٣٨,٠ [٢٤]			
	معدلات التشغيل في ريف الوجه البحري	٤١,٤ [٢٤]			
	معدلات التشغيل في حضر الوجه القبلي	٣٦,٩ [٢٤]			
	معدلات التشغيل في ريف الوجه القبلي	٣٩,١ [٢٤]			
	معدلات التشغيل في حضر محافظات الحدود	٤٢,٠ [٢٤]			
	معدلات التشغيل في ريف محافظات الحدود	٤٢,١ [٢٤]			

[٢٣] بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

[٢٤] بحث القوى العاملة ٢٠١٩ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الهدف الاستراتيجي الثالث:
نظام بيئي متكامل ومستدام

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
مواجهة تحديات تغير المناخ	تلوث الهواء بالجسيمات الصلبة ذات القطر أقل من ١٠ ميكروميتر بالقاهرة الكبرى والدلتا (التركيز بالميكروجرام لكل متر مكعب)	١٢٠ [٢٥]	١٠٨	٧٩	وزارة البيئة
استدامة الموارد الطبيعية	كفاءة استخدام المياه (دولار أمريكي/ متر مكعب)	٤,٥ [٢٦] (٢٠٢٠)	٥,٣	٦,٥	وزارة الموارد المائية والري
المحافظة على التنوع البيولوجي واستدامة النظم الإيكولوجية	نسبة المناطق المحمية من إجمالي مساحة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية ذات الأهمية (٪)	٢٢ [٢٥]	٢٢	٤٠	وزارة البيئة

[٢٥] وزارة البيئة

[٢٦] وزارة الموارد المائية والري

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
إدارة المخلفات	نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم التخلص منها بصورة آمنة (دفن صحي) (٪)	٢١ [٢٥]	١٣,٧	٨,٥	وزارة البيئة
	كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة (٪)	٥٥,٤ [٢٥]	٨٨	٩٥	وزارة البيئة
	نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم تدويرها (معالجة ميكانيكية بيولوجية) بطريقة سليمة بيئيًا (٪)	١٥ [٢٥]	٥٣	٦٠	وزارة البيئة
	نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم معالجتها حراريًا لتوليد الطاقة (٪)	صفر [٢٧]	٣	٢٠	وزارة البيئة

[٢٧] وزارة البيئة

الهدف الاستراتيجي الرابع:
اقتصاد متنوع معرفي تنافسي

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفق تعادل القوة الشرائية) (٪)	٣,٧ [٢٨]	٤,٥	٥	تشاورات مع الخبراء
	إجمالي الصادرات بالمليار دولار أمريكي (سلعية وخدمية)	٤٧,٧ [٢٩] (٢٠١٩ / ٢٠٢٠)	٧٢	١٠٤	تشاورات مع الخبراء
	مؤشر التعقيد الاقتصادي (الترتيب من ١٣٣ دولة)	٦٩ [٣٠]	٦٠	٥٠	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	مؤشر التنافسية العالمي (ترتيب من ١٤١ دولة)	٩٣ [٣١]	٨٠	٦٥	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
	مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي (ترتيب من ١٤١ دولة)	١٣٥ [٣١]	١٢٠	٨٠	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
	مؤشر كفاءة المؤسسات (ترتيب من ١٤١ دولة)	٨٢ [٣١]	٧٥	٦٥	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية (٪)	٢٨,٢ [٣٢] (٢٠٢٠ / ٢٠٢١)	٥٠	٦٥	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
	نسبة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٢ [٢٩] (٢٠١٩ / ٢٠٢٠)	٢,٥	٣	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

[٢٨] البنك الدولي
[٢٩] البنك المركزي المصري
[٣٠] The Atlas of Economic Complexity by the Growth Lab at Harvard University
[٣١] تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٩ – المنتدى الاقتصادي العالمي
[٣٢] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
زيادة فرص العمل اللائق	نسبة العمالة غير الرسمية من إجمالي القوى العاملة (٪)	٥٤,٨ [٣٣]	٥٠	٤٤	تشاورات مع الخبراء
التحول نحو الشمول المالي	معدل النمو السنوي لنسبة الشمول المالي، وهي نسبة المواطنين البالغين (١٦ سنة فأكثر) الذين يستخدمون حسابات المعاملات** (بما يتضمن حسابات البنوك والبريد، البطاقات مسبقة الدفع، ومحفظة الهاتف المحمول)	نسبة الشمول المالي في ديسمبر ٢٠٢١: ٥٦,٢٪ [٢٩]	٣-١٪		البنك المركزي المصري
تحفيز التصنيع	مساهمة الصناعة (غير النفطية) في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٢,٣ [٣٢] (٢٠١٩ / ٢٠٢٠)	١٦	٢٠	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
	مساهمة إجمالي الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٦,١١ [٣٢] (٢٠١٩ / ٢٠٢٠)	٢٢	٢٨	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

[٣٣] بحث القوى العاملة ٢٠١٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

** وفقًا لتعريف البنك الدولي

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة	نسبة الصناعات الصغيرة التي لديها قرض أو حد ائتمان (٪)***	٤ [٣٤] (٢٠٢٠)	٨	١١	جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة و متناهية الصغر
تحقيق الاستدامة المالية	إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٥,٨٥ [٣٥] (٢٠١٩ / ٢٠٢٠)	١٦,٤	١٩	تشاورات مع الخبراء
	الإيرادات الضريبية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٢ [٣٥] (٢٠١٩ / ٢٠٢٠)	١٦	٢١	تشاورات مع الخبراء

*** نسبة المشروعات الصناعية القائمة والحاصلة على تمويلات من جهاز تنمية المشروعات لإجمالي المشروعات الصغيرة القائمة في محفظة الإقراض بالجهاز

[٣٤] جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

[٣٥] وزارة المالية – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الهدف الاستراتيجي الخامس:
بنية تحتية متطورة

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
تقديم خدمات أساسية وملائمة	الكفاءة الحرارية لإنتاج الطاقة الكهربائية (٪)	٤٨,٦ [٣٦] (٢٠٢٠ / ٢٠٢١)	٥٠,٢	٥٠,٢	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
توفير نظم نقل آمنة ومستدامة	مؤشر جودة الطرق (ترتيب من ١٤١ دولة)	٢٨ [٣٧]	٢٥	٢٢	وزارة النقل
	مؤشر اتصال الطرق (ترتيب من ١٤١ دولة)	٤٨ [٣٧]	٤٦	٤٤	وزارة النقل
	ركيزة جودة البنية التحتية في مؤشر التنافسية العالمية (ترتيب من ١٤١ دولة)	٥٢ [٣٧]	٥٠	٤٨	وزارة النقل
تعزيز موارد ونظم الطاقة المستدامة	نسبة مشاركة الطاقة المتجددة في الطاقة الكهربائية (٪)	٢٠ [٣٦] (٢٠٢٠ / ٢٠٢١)	٢٩,١	٤٠,٣	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

[٣٦] وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

[٣٧] تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٩ – المنتدى الاقتصادي العالمي

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
تطوير نظم الاتصالات والمعلومات	اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل مائة شخص (٪)	٦,٩٥ [٣٨]	١١	١٤	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
	اشتراكات الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول لكل مائة شخص (٪)	٤٠ [٣٨]	٦٥	٧٩	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

[٣٨] وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الهدف الاستراتيجي السادس:
الحوكمة والشراكات

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
الإصلاح الإداري	المؤشر العام للمؤسسات (درجة)	٥١,٣ [٣٩]	٥٥,٧	٦٠	تشاورات مع الخبراء
	مؤشر فعالية الحكومة****	٣٦,٥٤ [٤٠] (٢٠٢٠)	٣٧,٨	٤٥	تشاورات من الخبراء
	مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (درجة)	٠,٤٩ [٤١] (٢٠١٨)	٠,٥٧	٠,٦	تشاورات مع الخبراء
	المؤشر الكلى للأداء الحكومى (درجة)	٤٧,٦ [٣٩]	٥٣,٨	٦٠	تشاورات مع الخبراء
ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد	مؤشر مدركات الفساد *****	٣,٥ [٤٢]	٣,٨	٤,٣	تشاورات مع الخبراء
	مؤشر التحكم في الفساد****	٢٧,٨٨ [٤٠]	٣٧,٨	٤٥	تشاورات مع الخبراء
	مؤشر الشفافية (درجة)	٣٥ [٣٩]	٤٢,٥	٥٠	تشاورات مع الخبراء
	مؤشر الموازنة المفتوحة (درجة)	٤١ [٤٣] (٢٠١٧)	٥٣	٦٥	تشاورات مع الخبراء

[٣٩] تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٩ – المنتدى الاقتصادي العالمي

**** Percentile rank (0-100)

[٤٠] مؤشرات الحوكمة العالمية – البنك الدولي

[٤١] قاعدة معرفة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية

***** الدرجة (١-١٠): الدرجة الأعلى تكون أكثر شفافية أي أقل فسادًا

[٤٢] منظمة الشفافية العالمية

[٤٣] شراكة الموازنة الدولية

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
تعزيز المساءلة والمحاسبة	مؤشر سيادة القانون****	٣٧,٩٨ [٤٠]	٤١,٣	٤٥	تشاورات مع الخبراء
	المؤشر الكلى لتوازن السلطات (درجة)	٤٩,٢ [٣٩]	٥٤,٦	٦٠	تشاورات مع الخبراء
تمكين الإدارة المحلية	نسبة الإنفاق المحلي إلى الإنفاق العام بالموازنة العامة للدولة (٪)	١١,٠٢ [٤٤] (٢٠١٨/ ٢٠١٩)	١٥	٢٠	تشاورات مع الخبراء
	نسبة الإنفاق على الاستثمار المحلي إلى الإنفاق على الاستثمار بالموازنة العامة (٪)	١١,٧ [٤٤] (٢٠١٨/ ٢٠١٩)	١٧	٢٥	تشاورات مع الخبراء
	الإيرادات المحلية كنسبة من الإيرادات القومية (٪)	٢,٣ [٤٤] (٢٠١٨/ ٢٠١٩)	٣,٨	٥	تشاورات مع الخبراء
تعزيز الشراكات	حصة مصر في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميًا (٪)	١,٦٨ [٤٥]	٣	٣,٥	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
تعزيز التعاون الإقليمي والدولي	الانفتاح التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣٢,١٣ [٤٦] (٢٠١٩/ ٢٠٢٠)	٣٦,١٢	٤٠,٨٢	تشاورات مع الخبراء
الحفاظ على الاستقرار والأمن	مؤشر الجودة التنظيمية****	١٨,٧٥ [٤٠]	٢٦,٤	٣٥	تشاورات مع الخبراء

[٤٤] وزارة المالية

[٤٥] تم الاحتساب بناء على بيانات من البنك المركزي المصري ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

[٤٦] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية